أ.د رياض العوابده

أبحاث ودروس

في فقه اللغة

Damascus University

المدخل

فضل اللغة العربية
ومسايرتها للعلوم والمدنية

في الكائنات ما يدرَك باحدى الحواس ، فيولد في الذهن صورة شيء آخر غير محسوس بالفعل ، كالدخان المشاهد على بعد ، يولد في أذهاننا صورة النار ، والنار غير ظاهرة لأبصارنا ، وكالاحمرار يبدو على الوجه فجأة فيحضر في أذهاننا معنى الخجل ، ولم يكن قبل ظهور هذا الاحمرار حاضراً ، وكلفظ الاسد يحضر في أذهاننا صورة الحيوان المفترس ، وهذا الحيوان غير حاضر عندما يطرق اللفظُ أسماعنا .

ولا شيء يدل آخر بطبيعته حتى يكون مجردُ وجوده كافيا في الدلالة ، وانما توجد الدلالة بعد العلم بما بين الشيئين من رابطة ؛ ولولا ملاحظة هذه الرابطة لما اقترن شيئان في الذهن على أن هذا دالٌ ، وذاك مدلول له . فالأوضاع البدنية كتقطيب الوجه ، تدل على بعض أحوال نفسية كالغضب ، وهذه الدلالة لا تتحقق الا عند من عرف ــ بطريق التجربة مثلا ــ أن تلك الأوضاع البدنية والأحوال النفسية يرتبطان في الوجود ؛ وهذا هو الذى يمكنه أن يلاحظ هذا الارتباط ، فتقترن تلك الأوضاع البدنية والأحوال النفسية في ذهنه ، أولاهما بصفةِ دالة ، وأخراهما بصفةِ مدلول عليها .

واذا قالوا : ان دلالة احمرار الوجه على الخجل طبيعية ، فعلى معنى أن احمرار الوجه يرتبط بالخجل بقانون طبعى ، أما نفس الدلالة فانها

لا تتحقق الا بعد أن يكون الناظر قد علم أن احمرار الوجه ينشأ عن الخجل ، وهذا العلم انما يحصل من نحو التجربة أو التلقين .

وعلى هذا النحو يجرى حال الامور التى لا يربطها بما تدل عليه قانون طبعى ، وانما هو العرف والاصطلاح ، فاذا رأينا علماً على شاطىء البحر عرفنا أن هناك سفينة . ومن البين أن لا رابطة بين العلم ووجود سفينة بالمرسى غير تلك الرابطة الذهنية الناشئة من اصطلاح الناس على أن يرفعوا على السفن أعلاماً .

ومن هذا الوادى دلالة الألفاظ على المعانى ، فان المعنى لا يحضر عند النطق باللفظ أولا يحضر حضوراً تنشأ عنه فائدة الا أن يسبقه العلم بأن هذا اللفظ قد وضع ليدل على هـذا المعنى ؛ وان المتكلم به ممن يحذو في الكلام حذو هذا الوضع .

اللغـــة :

اللغة ــ كما قال ابن جني ــ أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم . وهي مزية عرف بها الانسان ، ولم يعرف في البشر أمة ليس لها لسان تعبر به عن حاجاتها ، وقد حاول بعض الباحثـين أن يثبت من تركيب أدمغة أشخاص عاشوا في القرون الخالية أنهم كانوا محرومين من هذه المزية ، فلم يستطع أن يقيم على ما يقوله دليـلا تام المقـدمات صحيح الإنتاج كما أن العلم لم يستطع أن يثبت لغير الانسان من الحيـوان لغـة تخاطب . وفي دائرة المعارف الانكليزية أن هذه المسألة لا تزال تحت البحث .

اصل نشاة اللغة :

تصدى للبحث في أصل نشأة اللغات كثير من الفلاسفة والمتكلمين واللغويين ، وذهبـوا في البحث مذاهب شتى : هذا يقول مصـدرها التوقيف من الله ، وذلك يقول مبدؤها الطبيعة ، وآخر يقول منشؤها

الاصطلاح والتواطؤ . والقائلون ان مبدأ اللغات التوقيف لا ينكرون أن تعدد اللغات ونموها من بعدُ كان بطريق الاصطلاح وعلى حسب الحاجة ورجح ابن حزم في كتاب الإحكام أن أصلها التوقيف من الله تعالى ، ثم قال : ولا ننكر اصطلاح الناس على إحداث لغات شتى بعد أن كانت لغة واحدة وقفوا عليها ، بها علموا ماهية الاشياء وكيفياتها وحدودَها ، ثم قال : ولا ندرى أي لغة هى التي وقف آدم عليه السلام عليها أولاً .

وليس في أدلة هذه المذاهب ما يجعل النفس في قرارة من علم لا يخالطه ريب ، وقصارى ما وصل اليه الباحثون اليوم أن الناظر في اللغة متى توغل في أطوارها الى أقصى ما يسعه التاريخ ، يصل الى شذوذ في تركيب الكلمات أو تركيب الكلام ، بحيث يعتقد أن هذه اللغة لم تبلغ حالتها الحاضرة إلا بعد أن تقلبت في أطوار مرت عليها أحقاباً ، فمن الصعب على الفيلسوف أو اللغوى أو المؤرخ أن يحكم في أصل نشأة هذه اللغات حكما فاصلا ، وانما يستفيد من بحثه في اللغات التي بين يديه أنها تكون في أول أطوارها قليلة الكلمات غير متنوعة الأساليب ، ثم تغزر مادتها وتتعدد أساليبها ، على حسب مايكون للناطقين بها من ثقافة أو حضارة .

تأثير الفكر في اللغة :

للفكر أثر في اللغة عظيم ، ولولا الفكر لفقدت اللغة خواصها ، ولم يكن لوجودها أية فائدة ، فان الفكر هو الذى يربط الالفاظ بمعانيها فيعمد اليها وهي أصوات فارغة ، فيردها كالأصداف تحمل من درر المعاني ما يبهر العقل ، أو كالاغصان تحمل من الثمار ما تشتهيه النفس . والفكر هو الذى يتوسل به الانسان الى توسيع نطاق اللغة وتنظيمها فيدخل فيها عند الحاجة كلمات جديدة ، أو يبتدع فيها أساليب طريفة ،

ويضع لها قواعد تساعد الناس على تعلمها ، وتحفظهم من الخطأ عند النطق بها .

ومن شواهد تأثير الفكر على اللغة أن اللغة لا يرتفع شأنها وتظهر فصاحة ألفاظها وغزارة مادتها وحسن بيانها ؛ إلا أن تلد أرضها رجالاً ذوى عقول نيرة وقرائح جيدة .

تأثير اللغة في الفكر :

للفكر تأثير في اللغة كما أسلفنا بيانه ، وهذا لا يمنع من أن يكون للغة تأثير في الفكر من بعض الوجوه . وقياس هذا أن العلم يزيد الاخلاق تهذيباً ، وللاخلاق المهذبة ـ كالصبر على طول البحث ، والانصاف في المحاورة ـ دخل في توسيع دائرة العلم أو تحقيق مايشكل من مباحثه .

تؤثّر اللغة في الفكر من جهة أن المعانى لا تتمايز ولا تخرج في وضوح إلا أن يشار الى كل معنى بلفظ يخصه ، فاللغة وسيلة إيضاح المعاني الغامضة ، وتنسيق المعاني المختلطة ، والرجل الذى يريد أن يؤدى المعنى في صورة منتظمة ، يفكر في اختيار الألفاظ والأساليب أكثر ممن لايبالى أن تقع صور المعاني في ذهن مخاطبه مبهمة مختلطة .

وتأثير اللغة في وضوح المعنى وتنظيمه في ذهن المخاطب أمر لاشبهة فيه ، والذى يمارس التدريس أو التحرير ، قد يحس في نفسه معانى مجملة أو مختلطة ، فيأخذ في معالجتها بالبسط أو التنسيق ، وانما يستعين على بسطها أو تنسيقها بكلام نفسي ، وليس هذا الكلام النفسي إلا صور ألفاظ لغوية تتسرب من قوة الحافظة الى المفكرة ، فللغة تأثير على الفكر من قبل أن يعبر عنه بالقلم أو اللسان .

واللغة تصور ما يخطر في الفكر من المعانى ، وهى التى تجعل المعانى محفوظة باقية ، وكذلك يقول أحد الفلاسفة : « الافكار التي لا تودع

في الألفاظ كالشرارات التى لا تبرق إلا لتموت » .

ولا تقتصر اللغة على نقل ما يجرى في أقوال الأجيال الماضية من المعانى الحيـوية ، أو الآراء العلميـة أو الأدبية ؛ بل تنقـل الينا طرق تفكيرهم ؛ ومن الواضح أن الاقوام يختلفون في طرق التفكير ؛ وطرزُ تفكير كل قوم مبثوث في ألفاظهم ، ومدلول عليه بأساليب مخاطباتهم .

هل يمكن اتحاد البشر في لغة ؟

يقول الباحثـون في اللغات : كانت اللغـات في أول الأمر فقـيرة مختلفة ، إذ كان لكل جماعة صـغيرة من البشر لسان خاص ، وبكثرة اختلاط صنوف البشر واشتراكهم في المنافع أخذ بعض اللغات يقترب من بعض بل أخذ بعضها يندمج في بعض فقلَّ عددهـا واتسع نطـاق بعضها .

ثم رأى بعض علماء أوروبا مثل (ديكارت) أن تعدد اللغات أدى الى صعوبة التفاهم بين الافراد المختلفة الشعوب ، وهذا ممـا يجعـل سير المدنية بطيئاً ، فارتأوا وضع لغة جديدة لتكون لسان البشرجميعاً ، وقد سعى لانفاذ هذا الرأى الطبيب البولونى : « لودفيج زامنهوف » Ludwing Zamenhof فوضع اللسان المسمى الاسبرانتو Esperanto

وقد اعتمد في تأليفه على ثمانيـة وعشرين حرفا ، ووضع له ست عشرة قاعدة ، ومعظم كلماته من اللغة الرومانية والانكليزية ، وفي العالم جمعيات تدعو لهذا اللسان يقدرونها بنحو ١٧٧٦ جمعية ، وفي ألمانيـا وحدها من هـذه الجمعيات ٤٤١ جمعية مركزها الرئيسي في مدينـة لايبسيك ولجمعيات العالم كلها مركزان أساسيان أحدهما في جنيف ، والآخر في باريز وفي أوربا وأمريكا والصين واليابان صحف تصدر بهذه اللغة ، وفي دائرة المعارف الالمانية أن عدد الذين يتكلمون بها يقرب من مائة وثلاثين ألفاً .

وإذا أمكن انتشار لسان من الألسنة حتى يعرفه جميع الأمم زيادة على ما يعرفون من لغاتهم القومية ، فمن الصعب جداً أن ينتشر بين الشعوب على اختلاف مواطنها لغة تستولى على ألسنتها ، وتطمس على آثار لغتها فإن الألسنة تابعة لأحوال التفكير والاحساس ، وهل من سبيل الى أن تتحد الامم في تفكيرها وإحساسها ؟ .

اللغة العربية لا تموت :

ليس من الهين أن توضع لغه تتلقاها كل الامم بالقبول على معنى أن تهجر لغاتها وتقيم هذه اللغة مكانها ، واذا فرضنا أن شعوبا غيرعربية رضيت أن تتخلى عن لغاتها ، فان الشعوب الذين ينطقون باللغةالعربية أحرص الناسٍ على حياة لغتهم ، فمن المحال أن يتبدلوا بها لغة أخرى وان تضافر علّى هذه اللغة أمم الأرض جميعاً .

تأبى هذه الشعوب هجر اللغة العربية وتحويل ألسنتها الى لغة أخرى ، تأبى ذلك لانها لغة القرآن ، الذى هو معجزة الرسالة ومطلع الهداية ، ولانها تملك من فصاحة الكلم ، وحكمة الاساليب ، وغزارة المادة ما يجعل خطيبها أو شاعرها أو كاتبها المجلى في حلبة البيان ، فلو زهدت هذه الشعوب الاسلامية في اللغة العربية كانتقد فرّطتفيجنب الله ، وأضاعت من يدها لساناً بلغ في الابداع أقصى ما يمكن أن تبلغه لغات بني الانسان .

كتب « جول ڤرن » قصة خيالية [1] بناها على سياح يخترقون طبقات الكرة الارضية حتى يصلوا أو يدنوا من وسطها ، ولما أرادوا العود الى ظاهر الأرض بدا لهم أن يتركوا هنالك أثراً يدل على مبلغ رحلتهم فنقشوا على الصخر كتابة باللغة العربية ، ولما سئل جول ڤرن عن وجه اختياره للغة العربية ، قال انها : لغة المستقبل ، ولا شك أنه يموت غيرها ، وتبقى حية حتى يرفع القرآن نفسه .

---

(١) من مقال « عليكم باللغة العربية » للاستاذ محمود بك سالم .

اللغة في عهد الجاهلية :

كانت اللغة في عهد الجاهليـة تعبر عن حاجات القوم وما تجود به قرائحهم أو يجرى في مخيلاتهم من صور المعانى ، فما كانوا ليحسوا نقصاً في لغتهم ، وإنك لترى المذاهب التى كانوا يطلقون فيها أعنتهم ، كالفخر والنسيب ، فسيحة الارجاء الى أقصى ما يمكن أن يبلغه الناشيء في مثل بيئتهم ، الآخذ من المعانى المحسوسة أو المعقولة مثل مأخذهم ، ومن نظر في أشعارهم وخطبهم ومحاوراتهم ، وجد من جودة تصرفهم في المعانى وحسن سبكهم للألفاظ ما يدله على أنهم كانوا يرسلون الفكر والخيال ويصـوغون ماشاءوا من المعانى ، فيجـدون في ألفاظ لغتهم وأساليبها ثروة تسعدهم على أن يقولوا فيبدعوا . وإليك مثلا من ابداعهم في الفخر بالبسالة والثبات في حومة الوغى ، قال ودّاك بن ثميل المازنى يخاطب بنى شيبان :

رويد بنى شـيبان بعض وعيـدكم
تلاقـوا غـدا خيـلى على سَـفَوان
تلاقوا جيـاداً لا تحيـد عن الوغى
اذا ما غـدت في المـأزق المتـدانى
عليهـا الـكماة الغـر من آل مازن
ليـوث طعـان عنـد كل طعـان
تلاقـوهم فتعرفـوا كيف صـبرهم
علـى ما جنت فيـهم يد الحـدثان
مقـاديم وصّـالون في الروع خطـوهم
بـكل رقيـق الشـفرتين يمـان
اذا اسـتنجدوا لم يسـألوا من دعاهم
لأية حـرب أم بأىّ مـكان

هذه الأبيات إيذان بالحرب ، افتتحها الشاعر بشيء من التهكّم ، فقال : « رويد بنى شيبان بعض وعيدكم » وإنما كان طلبه الكف عن بعض وعيدهم تهكما ، لأن هذا الطلب شأنه أن يصدر ممن يعتقد قدرتهم على تنفيذ كل ما يوعدون به ، وبعد أن تظاهر بإكبارهم والرهبة من وعيدهم على وجه التهكم فاجأهم بإنذار بليغ هو لقاؤهم فرسان قومه بالمكان المسمى « سفوان » فقال : « تلاقوا غدا خيلى على سفوان » .

ثم وصف هذه الخيل بأنها متدربة على الحروب غير هيابة من مضائقها فقال :

تلاقوا جيـــاداً لا تحيـــد عن الوغى
اذا ما غـــدت في المـــأزق المتـــدانى

وليست الخيل كافلة للنصر إلا أن تكون أعنتها في أكفّ رجال لا يلوون جباههم عن طعان ، لذلك أردف هذا البيت بقوله :

عليهـا الـكماة الغُـــرّ من آل مازن
ليـوث طعـــان عنـــد كل طعـــان

وفي وصفهم بالغر إيماء الى شاهد من شواهد قوة الجأش وهو طلاقة الوجه ووضاءته عند لقاء الأقران ، وقال : « عند كل طعان » نيدل على أن الشجاعة قد أشربت في نفوسهم فلا تتأخر عنهم في موطن ، ولا تغيب عنهم في حال ، وعزز هذا البيت بقوله :

تلاقـوهم فتعـــرفوا كيف صـــبرهم
على ما جنت فيهـــم يد الحـــدثان

ليدل على أن خلق الصبر فيهم وثيق العرى واسع المدى ، وليسوا ممن يزفون الى الحروب زفيف النعام حتى اذا طال عليهم أمدها ، وكثر مالاقوه من مكارهها ، ضـجروا من صحبتها ، ومالوا بالسـيوف الى أغمادها . وفي النـاس أولوا شجاعة ولكن شجاعتهم لا تتجاوز بهم أن

يبسطوا أيديهم على قدر ما تناله سيوفهم أو رماحهم ، فقصد الشاعر الى أن يدل على أن قومه ليسوا من هذا الصنف ، فقال :

اذا استُنجِدوا لم يسألوا من دعاهم
لأية حرب أم بأى مكان

فأخبر أنهم كالجند متأهبون للخوض في غمار الحروب ، ولا يزيدون على أن يسمعوا نداء من يستنجدهم فيطيروا الى ما يناديهم له غير سائلين عن سبب الحرب أحق هو أم باطل ، ولا عن مكانها أقريب هو أم بعيد .

تأثير الاسلام في اللغة :

طلع الاسلام على العرب وفي هدايته من المعانى ما لم يكونوا يعلمون بل في هدايته ما لم تف اللغة يومئذ بالدلالة عليه ، فعبر عن هذه المعانى بألفاظ ازدادت بها اللغة نماء . ومن الجلى أن القرآن الكريم والحديث النبوى قد سلكا في البلاغة مذاهب ينقطع دونها كل بليغ ، ثم أن فتح الممالك الكبيرة كبلاد الفرس والروم زاد مجال اللغة بسطة بما نقل اليها من المعانى العلمية أو المدنية ، ففضل الاسلام على اللغة العربية يظهر في غزارة مادتها ، وبراعة أساليبها ، واتساع مذاهب بيانها ، وكثرة الأغراض التى يتسابق اليها فرسان الخطابة والكتابة .

فضل اللغة العربية :

للغة العربية فضل من جهه اعتدال كلماتها ، فإنا نجد أكثر ألفاظها قد وضع على ثلاثة أحرف ، وأقل من الثلاثى ما وضع على أربعة أحرف وأقل من الرباعى ما وضع على خمسة أحرف ، وليس في اللغة كلمة ذات ستة أحرف أصلية ، وقد جاءت ألفاظ قليلة جداً على حرف واحد أو على حرفين .

ولها فضل من جهة فصاحة مفرداتها ، فليس في كلماتها الجارية في الاستعمال ما يثقل على اللسان أو ينبو عنه السمع . وللعارف بحسن

صياغة الكلام أن يصنع من مفرداتها المألوسة الوضاءة قطعاً أو خطباً أو قصائد تسترق الأسماع وتسحر الألباب ، ولعناية العرب بتهذيب الألفاظ زعم قوم أن العرب تعنى بالألفاظ ، وتغفل المعانى ، وهؤلاء هم الذين رد عليهم ابن جنى في باب مستقل من كتاب الخصائص ، ومما قال في هذا الباب : « فاذا رأيت العرب قد أصلحوا ألفاظهم وحسّنوها ، وحموا حواشيها وهذبوها ، وصقلوا غروبها وأرهفوها ، فلا ترينّ أن العناية إذ ذاك إنما هى بالألفاظ بل هى عندنا خدمة منهم للمعانى وتنويه وتشريف ، ونظير ذلك اصلاح الوعاء وتحصينه ، وتزكيته » .

كانت اللغة الفارسية في الشرق هى التى يمكن بما لها من فصاحة وحسن بيان أن يوازَن بينها وبين اللغة العربية ، وقد شهد بعض الاعاجم الذين عرفوا اللغتين بأن العربية أرقى مكانة وألطف مسالك ، قال ابن جنى في الخصائص : « إنا نسأل علماء العربية ممن أصله أعجمى وقد تدرب قبل استعرابه ، عن حال اللغتين فلا يجمع بينهما ، بل لا يكاديقبل السؤال عن ذلك ، لبعده في نفسه ، وتقدم لطف العربية في رأيه وحسه . سألت غير مرة أبا على عن ذلك ، فكان جوابه عنه نحواً مما حكيته » .

وقد استدلّ بعض علماء الأدب بما كتبه أرسطو في الشعر على أن الشعر العربى أرقى من الشعر اليونانى ، قال حازم في كتاب المناهج الأدبية [1] :

« ولو وجد أرسطو في شعر اليونان ما يوجد في شعر العرب من كثرة الحكم والأمثال والاستدلالات واختلاف ضروب الإبداع في فنون الكلام لفظاً ومعنى ، وتبحرهم في أصناف المعانى وحسن تصرفهم في وضعها ووضع الألفاظ بازائها ، وفي إحكام مبانيها واقتراناتها ، وطلب التفاتاتهم وتمنياتهم واستطراداتهم وحسن مآخذهم ومنازعهم ، وتلاعبهم

(١) توجد نسخة من هذا الكتاب بالمكتبة الصادقية فى تونس

بالأقاويل المخيلة كيف شاءوا ؛ لزاد على ما وضع من القوانين الشعرية »

هذه شهادات صادرة ممن يعتقدون أن للغة العربية فضلا من جهة أنها اللسان الذى نزل به القرآن الكريم • واليك شهادات ممن لا يؤمنون بالقرآن ، وإنما ينظرون الى اللغة من ناحية حسن البيان ، قال المستشرق « أرنست رينان » في كتابه تاريخ اللغات السامية :

« من أغرب المدهشات أن تنبت تلك اللغة القوية ، وتصل الى درجة الكمال وسط الصحارى عند أمة من الرحل • تلك اللغة التى فاقت أخواتها بكثرة مفرداتها ودقة معانيها وحسن نظام مبانيها • وكانت هذه اللغة مجهولة عند الأمم ، ومن يوم علمت ظهرت لنا في حلل الكمال الى درجة أنها لم تتغير أى تغير يذكر ، حتى إنها لم يعرف لها في كل أطوار حياتها لا طفولة ولا شيخوخة ــ لانكاد نعلم من شأنها إلا فتوحاتها وانتصاراتها التى لا تبارى ، ولا نعلم شبيها لهذه اللغة التى ظهرت للباحثين كاملة من غير تدرج ، وبقيت حافظة لكيانها من كل شائبة » •

وقد ذكر محاسن العربية رجال يعرفون غيرها من اللغات الراقية ، وشهدوا لها بأنها أقرب اللغات انطباقا على النظم الطبعية ، قال المطران يوسف داود الموصلى :

« من خواص اللغة العربية وفضائلها أنها أقرب سائر لغات الدنيا الى قواعد المنطق ، بحيث إن عباراتها سلسلة طبيعية ، يهون على الناطق صافي الفكر أن يعبر فيها عما يريده من دون تصنع وتكلف ، باتباع ما يدله عليه القانون الطبيعى ، وهذه الخاصية إن كانت اللغات السامية تشترك فيها مع العربية في وجه من الوجوه ، فقلما نجدها في اللغات المسماة « الهندية الجرمانية » ولا سيما الأفرنجية منها » •

لندع الحكم بين اللغة العربية وأى لسان أعجمى لمن يعرف العربية الفصحى ويعرف ذلك اللسان الاعجمي ، فهو الذي قد يصغي اليه الناس

متى آنسو فيه الإنصاف ، ويتلقون حكمه بالقبول • والذى أقوله وأنا على بينة مما أقول : ان أساليب اللغة العربية أقرب إلى النظم الطبعية من اللسان الألمانى ، فإن في اللسان الألمانى ضروبا من التصرف يفقد بها الكلام ترتيبه الطبعى ، وليس لهذه الضروب في العربية الفصحى من شبيه ، وسنلمّ بشىء من أمثلة ذلك في بعض فصول هذا الكتاب •

الحاجة الى مجمع لغوى :

قد أريناك أن اللغة العربية بالغة من حسن البيان ما ليس بعده مرتقى ، وكانت تجرى مع العلوم والحضارة جنباً لجنب ، فلا يقف عالم أو خطيب أو شاعر ، إلا وجد في غزارة مادتها وإحكام أساليبها ما يمكنه من إبراز الحقائق أو المتخيلات في برود ضافية محبَّرة • ثم أدركها نقص منذ حين ، وأخذت تتباطأ في مسايرة العلوم والمدنية ، حتى تقدمها كثير من اللغات النامية ، وأصبحت هذه اللغات تجول في كثير من العلوم والفنون ، وتعبر عن معان تقف دونها اللغة العربية صامتة •

ولم تقع اللغة العربية في هذا التباطؤ لقلة مفرداتها ، أو ضيق دائرة تصريفها ، أو إبايتها نقل بعض كلماتها عن معانيها الأصلية الى معان أخرى تناسبها ، ولو كان لشىء من هذا دخل في تباطئها ، لعذرنا أولئك الذين يحاولون صرف الالسنة عنها ، ويدعون الى أن تأخذ كل جماعة بلغتها المعتلة المشوهة ، ولعذرنا أولئك الذين يدعون الى استعمال الالفاظ الأعجمية ، وحشرها في منشآتنا وأشعارنا وخطبنا ومحاوراتنا وانما علة ذلك النقص غفلة المعهود اليهم بالقيام على حياة اللغة ومسايرتها للعلوم والفنون والمدنية •

والوسيلة التى تنهض باللغة ، وترفعها الى مستوى اللغات الراقية ، هى الوسيلة التى نهضت بتلك اللغات الحية ، وجعلتها تسير مع العلم والحضارة كتفاً لكتف ، أعنى تأليف مجمع لغوى ينظر فيما تجدد أو

يتجدد من المعانى ، ويضع لكل معنى لفظاً يناسبه ؛ ولا عجب أن تكون اللغات الأجنبية الراقية قائمة بحاجات العلم والمدنية ؛ وأن يكون باللغة العربية خصاصة من هذه الناحية ، فان أصحاب تلك اللغات قد سبقونا الى عقد المجامع اللغوية منذ أحقاب ، فالمجمع اللغوى في ألمانيا تألف سنة ١٦١٧ م والمجمع اللغوى في فرنسا تألف سنة ١٧٣٤ م ، ولم ننس أن كلمات كثيرة حدثت في اللغة العربية لهذا العصر ، وأصبحت تجرى على ألسنة أدبائنا ، وتخطها أقلام كتابنا وهى عربية المنبت ، خفيفة الوقع على السمع ، آخذة حظها من مناسبة الوضع ، ولكن العلوم تتدفق تدفق السيل ومقتضيات المدنية تتجدد تجدد النهار والليل ، وكل من المعانى العلمية والمرافق الحيوية يحتاج الى أسماء تلتئم مع سائر الالفاظ العربية التئام الدرر النقية في أسلاكها ، وتلك الكلمات المشار اليها انما هى من صنع أفراد قد تنساق اليهم من نفسها فيقع عليها اختيارهم ، وتصادف في الناس حاجة فتتلقفها ألسنتهم ، وهذه الطريقة لا تشفى غلة العلم ، ولا تملأ للمدنية عيناً ، وإنما يشفى غلة العلوم المتكاثرة ، ويملأ عين المدنية الزاخرة تأليف مجمع لغوى يسير مع العلوم والمدنية ، لا يتأخر عنها طرفة عين .

ذكر ابن حزم في كتاب « الإحكام » : سنة من سنن الكون في سقوط اللغة ، فقال : « إن اللغة يسقط أكثرها ويبطل ، بسقوط دولة أهلها ودخول غيرهم عليهم في مساكنهم ، أو تنقلهم عن ديارهم ، واختلاطهم بغيرهم ؛ فإنما يقيد لغة الأمة وعلومها وأخبارها قوة دولتها ، ونشاط أهلها وفراغهم ؛ وأما من تلفت دولتهم ، وغلب عليهم عدوهم ، واشتغلوا بالخوف والحاجة والذل وخدمة أعدائهم ، فمضمون منهم موت الخاطر ، وربما كان ذلك سبباً لذهاب لغتهم ، ونسيان أنسابهم وأخبارهم ، وبيود علومهم ؛ هذا موجود بالمشاهدة ، ومعلوم بالعقل والضرورة » .

وقد أصاب ابن حزم في حكمه على الامة التى تقع تحت سلطان من لا ينطق بلسانها ، من أن لغتها تصير الى انحطاط أو ضياع . وهذه سنة لغات الامم التى يجدها الأجنبى في جهالة ، ويتمكن من أن يبقيها في جهالتها ؛ أما الامة المتيقظة لوسائل سلامتها وعزتها فانها تندفع في ابتغاء هذه الوسائل بكل ما تستطيع من حيلة ، وتسلك له ما تهتدى اليه من سبيل ؛ فلا تألوا جهداً في الاحتفاظ بلغتها ، والعمل لاعلاء شأنها، على الرغم من كل من يكيد لها ، ويبرى السهام ليرمى بها مقاتلها . وفي البلاد التى تنطق بالعربية شعور ساطع في نفوس شيوخها وشبابها ؛ ومن أثره هذه الغيرة التى تملأ ما بين جوانحهم ، وتهز هم أفراداً وجماعات الى النظر في إصلاح ما اختل من أمورنا ، وإعادة ما تقوض من مجدنا ؛ فنحن على ثقة من أن اللغة العربية سترفع رايتها ، وتفوق اللغات الراقية بغزارة مادتها وفضل بلاغتها ؛ وما ذلك من همم أبنائها وطموحهم الى الحياة الماجدة ببعيد .

بالمحاكاة ، انهم يسرون بتأمل الصور المنقوشة للحيوانات الكريهة المنظر المتقزز منها ، ولو شاهدوها انفسها لنفرت انفسهم عنها ، فيكون الفرح ليس بنفس تلك الصورة ، ولا المنقوش بل كونها محاكاة لغيرها اذا كانت قد اتقنت ، ولهذا السبب ما صار التعليم لذيذا الى الفلاسفة فقط ، بل الى الجمهور ، لما في التعليم من المحاكاة لان التعليم تصوير ما للامر في رقعة النفس . واذا كان التعبير بالالفاظ من قبيل التصوير ونقش المثال ، فالصورة التي يمثلها الصانع بمقدار جمعها لخواص المثل ، وعلى حسب جودة أصباغها ، وتناسب اوضاعها ، تلذها العيون ، ويرتاح الطبع عند النظر اليها ، كذلك العبارة على قدر ما تسع من المعاني ، وتحتوي عليه من الالفاظ السائغة ، وحسن الائتلاف في التركيب تطرب لها الاسماع وتستعذبها الاذواق ، ومن هذه الجهة يدخلون العادلون الى الحكم والتفضيل بين العبارات واللغات فما كان أوسع دائرة في تصوير الغرض وارشق في مبانيه واحكم في نسيجه كان احق بالشرف واحرز للسباق .

* * *

تأثير اللغة في الهيأة الاجتماعية

مما لا سبيل للشبهة فيه ، ان الشخص الذي يحل بين اقوام يجهل لغتهم ، يبقى منفردا عن جامعتهم غير معدود في زمرتهم ، وتتنوع أمامه الطرق الموصلة الى انخراطه في سلكهم ، وتبادل المنافع معهم ، فاذا تعلم من لسانهم ما يطلع به على آدابهم وعوائدهم ومعارفهم ، انعقدت بينه وبينهم صلة التعارف والمعاشرة ، واصبح عضوا متصلا بهم ، عاملا في هيأة مجتمعهم . هذا ما ينشؤ عن مجرد حفظ اللغة ، فاذا أدرك من تلك اللغة فصاحة ورونقا ، ورأى تلك الآداب والعوائد والمعارف قائمة على أساس الحكمة ، واستحسان العقل الصحيح ، ترقى فوق ذلك الى مكان التقرب منهم بفؤاده ، والتحم معهم بجامع التحابب التحام الانامل بالراحة .

وربما ينتقل الانسان الى بلد لا يعرف لغة أهلها فيوقعه سوء التفاهم مع اولي القوة منها في خطر لا يجد للخلاص منه طريقا . روي ان زيد بن عبد الله بن دارم الحجازي ، دخل على ملك حمير في مدينة ظفار ، وهو جالس على مكان مرتفع ، فقال له الملك : ثب ، أي أجلس ، في لسان حمير ، ومعناها في لسان أهل الحجاز ، اقفز ففهمها الاعرابي على مقتضى لغته ، وقفز فتكسر واندقت رجلاه ، فسأل الملك عنه فأخبر بلغة أهل الحجاز فقال ليس عندنا عربيت [1] من دخل ظفار حمر وفي رواية أما علم أن من دخل ظفار حمرای تعلم اللغة الحميرية . ولا نفهم من هذا ان استحسان تعلم الوارد على البلد لغة أهلها يختص بالضعيف

(١) اراد عربية لكنه وقف على هاء التانيث بالتاء وكذلك لفتهم .

الذي لا يستطيع الدفاع عن حقوقه بل اذا كانت القوة والسلطة للوافد عليهم تأكد في حقه ايضا بموجب فضيلة العدل ان يتعلم من لغة المحكومين لئلا يفضي به سوء التفاهم معهم الى خطيئة ظلمهم والقضاء عليهم بغير ما يستحقون .

والتوافق في اللغة مما يزيد العلائق التي تؤلف الناس في نظم الاتحاد قوة ووثوقا ولهذا ترى الداعي الى الوحدة الوطنية يسعى في تعليم لغة الوطن وتعميم نشرها حتى تكون هي اللغة الجارية في خطاباتهم وتحريراتهم على وجه الصحة لا يعدلون الى التفاهم بغيرها الا عند الحاجة ومتى اهملت الامة لغتها وزهدت في تعلمها . انفصمت عرى جامعتها لا محالة وتفرقوا ايدي سبا فاذا قام مناد يدعو امة الى نبذ لغتها وان تستبدل بها لغة اخرى فانما يريد انقسام وحدتها واخراجها من صبغة جنسها .

ولن تتقدم أمة في معارج النهضة والرقي الا بوسيلة لغتها وعلى قدر ما تحتفظ بلغتها ترتقى في حياتها الادبية فمثل اللغة مع حال الامة كالمثاقيل التي توضع في مقابلة الموزون فبحساب ما ينقص من اللغة ينزل ما يقابلها من حال الامة الى درك الشقاء اذ لا يؤثر على احساسهم في تذكيرهم بمجد الاباء او يهيج بعواطفهم الى الاتحاد والاخذ بوسائل السعادة غير لغتهم الراقية واعتبر في ذلك ببلاد الاندلس فان من أسباب سقوطها ونزع أيدي المسلمين من ولايتها ضعف اللغة العربية عندهم ومسخ صورتها بما خالطها من الكلمات والاساليب التي لا تطابق وضعها ولا تحتملها طبيعته .

* * *

أطوار اللغة العربية

لم يأت الباحثون عن مبدأ اللغة في أدلتهم بما تطمئن اليه النفوس ويحل منها محل القطع او الظن القريب منه على ان اختلافهم في تعيين الواضع هل هو الله تعالى او البشر مما لا تترتب عليه فائدة في العمل تقتضي العناية بترجيح أحد المذهبين ، ومن ثم صحح المحققون أن ادخال هذه المسألة في علم الاصول من الفضول ، وزعم بعضهم ان قلب الالفاظ التي يؤدي تغييرها الى فساد في أحكام الشريعة كتسمية الثوب فرسا والفرس ثوبا يرجع حكمه الى أصل ذلك الخلاف ، فيمتنع القلب على القول بأن اللغة كلها وقعت بتعليم من الله ويجوز على القول بأنها وضعت باصطلاح البشر وليس هذا البناء بمستقيم فان مجرد اسناد الوضع الى الله تعالى وان ثبت بالحجة القاطعة لا يقتضي الوقوف عند حد ما ورد منه والامساك عن تغييره باصطلاح جديد .

واقصى ما ثبت في التاريخ ان هذه اللغة كانت في قبائل من ولد سام ابن نوح عليه السلام وهم عاد وثمود وجرهم الاولى ووبار وغيرها، وقد انقرضت اجيال هؤلاء الا بقايا متفرقين في القبائل ، ولايصح شيء مما يروى عنهم من الشعر وقد انكر العارفون على من كتب في السيرة اشعارا كثيرة ونسبها الى عاد وثمود . ثم انتقلت الى بني قحطان وكانوا يتكلمون باللسان الكلداني لسان أهل العراق الاصليين وأول من انعدل لسانه الى العربية يعرب بن قحطان وبعد ان نشأت منها الحميرية لغة أهل اليمن انتقلت الى اولاد اسماعيل عليه السلام بالحجاز ولم تكن

لغة اسماعيل عربية بل كان عبرانيا على لسان ابيه ابراهيم عليه السلام ثم انخرط في شعوب العرب بمجاورتهم ومصاهرته لجرهم الثانية حين نزل بمكة فنطق بلسانهم وورثه عنه اولاده فأخذوا يصوغون الكلام بعضه من بعض ويضعون الاسماء بحسب ما يحدث من المعاني الى ان ظهرت اللغة في كامل حسنها وبيانها وصار لها شأن عظيم وتأثير بليغ .

ويدلك على عنايتهم بأمر الفصاحة ما وصل الينا من نتائج أفكارهم وبدائع خطبهم وقصائدهم في سوق عكاظ وسوق مجنة اذ يفدون عليهما في موسم الحج ويقيمون في عكاظ ثلاثين يوما وفي مجنة سبعة ايام يتناشدون ما وضعوه من الشعر ويتفاخرون بجودة صناعة الكلام وعند احتفالهم يضربون قبة للشاعر العظيم في وقته كالنابغة الذبياني ويعرضون عليه منتخبات اشعارهم وكان بعضهم يهدد بعضا بنظم الهجاء وتسييره في ذينك الموضعين قال امية ابن خلف يهدد حسان رضي الله عنه :

الامن مبلغ حسان عني مغلغلة تدب الى عكاظ

وقال حسان في جوابه .

أتاني عن أمية زور قول وما هو في المغيب بذي حفاظ
سانشر ان بقيت له كلاما ينشر في المجنة مع عكاظ

ومن شواهد هذا ان الحارث بن حلزة اليشكري كان شاعرا حكيما ولكنه ابتلي بوضح (برص) ومن أجله كان عمرو بن هند ملك الحيرة يكره النظر اليه ويأبى ان يستمع الى خطابه الا من وراء ستار فدخل عليه يوما وانشد بين يديه قصيدته المعدودة في المعلقات :

اذتنا ببينها اسماء رب ثاويمل منه الثواء

وتعرض فيها الى شيء من الصلح بين بكر وتغلب فبهرت عمرا برائع نظمها واستولت على لبه بسحر بيانها فأخذته هزة وارتياح ولم يتمالك ان امر برفع الستار ما بينهما .

واقتضت عناية العرب لذلك العهد بالابداع في القول والتنافس في مقام الفصاحة ان ظهرت معجزة الرسول صلى الله عليه وسلم في بلاغة ما انزل عليه من القرآن كما جاء عيسى عليه السلام يبرىء الاكمة والابرص ويحي الموتى باذن الله لما أرسل الى قوم توفرت عندهم العناية بعلم الطب وكما بعث موسى عليه السلام الى امة انتهى السحر فيها الى غاية فاتاهم في مقام المعجزة بابدع ما يكون في قلب الاعيان واراءتها في غير سيرتها الاولى .

ثم ارتقت اللغة في صدر الاسلام الى طورها الاعلى ودخلت في أهم دور يحق علينا ان نسميه عصر شبابها فنمت عروقها واثمرت غصونها بألوان مختلفة من الاساليب .

ومن مآثر هذه الحياة الراقية ان كان كلام الناشئين في الاسلام من العرب احلى نسقا واصفى ديباجة من كلام الجاهلية في شعرهم وخطبهم ومحاورتهم .

والاسباب التي ارتقت بها اللغة حتى بلغت اشدها واخذت زخرفها أمور ثلاثة . أحدها ما جاء به القرآن الحكيم من صورة النظم البديع والتصرف في لسان العرب على وجه يملك العقول فانه جرى في اسلوبه على منهاج يخالف الاساليب المعتادة للفصحاء قاطبة وان لم يخرج عما تقتضيه قوانين اللغة واتفق كبراؤهم على اصابته في وضع كل كلمة وحرف موضعه اللائق به وان تفاضل الناس في الاحساس بلطف بيانه تفاضلهم بسلامة الذوق وجودة القريحة .

ومن النحاة من يحكم على بعض استعمالات يرد عليها القرآن بعدم القياس عليها كما قصروا حذف حرف المصدر ورفع المضارع بعده على السماع بعد ان اوردوا في مثاله قوله تعالى : «ومن آياته يريكم البرق خوفا وطمعا » الآية ولا ادري كيف يتفق لهم هذا مع علمهم بأنه صاحب

وجد ما يعارضه في القياس يوقف على السماع ، فنسلم لهم اجراء هذه البلاغة التي ليس وراءها مطلع وانا لنعلم قولهم في أصول العربية ان ما قل في السماع ان كان مقبولا في القياس صح القياس عليه وان فيحرفون الكلمة عن أصل استعمالها غلطا ولا نسلم لهم تحكيمها في كتاب الله الذي اخرس بفصاحته لسان كل منطيق .

(ثانيها) ما تفجر في أقوال الرسول صلى الله عليه وسلم من ينابيع الفصاحة وما جاء في حديثه من الرقة والمتانة والابانة عن الغرض بدون تكلف روى ان ابا بكر الصديق رضي الله عنه قال لقد طفت في أحياء العرب فما رأيت أحدا أفصح منك يا رسول الله قال وما يمنعني وأنا قرشي وارضعت في بني سعد وبنو سعد أفصح قبيلة في العرب بعد قريش .

وانما اغضى علماء اللسان النظر عن الاستشهاد بالحديث لان رواته لم يجمعوا عنايتهم على ضبط ألفاظه كما كانوا يثبتون في نقله على المعنى ولو تحقق أهل العربية من رواية حديث بلفظه كالاحاديث المنقولة للاستشهاد على فصاحته صلى الله عليه وسلم لاستندوا اليه في وضع احكامها يقينا .

(ثالثها) ما افاضه الاسلام على عقولهم بواسطة القرآن والحديث من العلوم السامية وبما تنتج عن تعارف الشعوب والقبائل والتئام بعضها ببعض من الافكار ومطارحة الآراء ومعلوم ان اتساع العقول وامتلاءها بالمعارف مما يرقي مداركها ويزيد في تهذيب ألمعيتها فتقذف بالمعاني المبتكرة وتبرزها في أساليب مستحدثة فان كثرة المعاني ودقتها تبعث على التفنن في العبارة والتأنق في سياقها ويوضح لكم هذا ان الناشئين في الحواضر نجدهم في الغالب أوسع غاية في اجتلاب المعاني الفائقة واهدى الى العبارات الحسنة ممن يعادلها في جودة القريحة وفصاحة

المنطق بفطرته لاشتمال المدن على معان شتى ينتزع الذهن منها هيآت غريبة لا طريق لتصورها الا المشاهدة .

ولما فارق العرب الحجاز لابلاغ دعوة الاسلام وبث تعاليمه بين الامم اقتضت مخالطتهم لمن لا يحسن لغتهم ضعف ملكاتها على السنتهم ودخول التغيير عليها في مبانيها وأساليبها وحركات اعرابها وابتدأ التحريف يسري الى اللغة في عهد الخليفة الرابع على بن أبي طالب رضي الله عنه فأشار على أبي الاسود الدؤلي بوضع علم النحو ولم يزل ائمة العربية يحوطونها باستنباط القواعد حتى ضربوا عليها بسياج يقيها عادية الفساد ويحول بينها وبين غوائل الضياع والاضمحلال وحين انتشرت المخالطة وتفشى داء اللحن امسك العلماء عن الاستشهاد بكلام معاصريهم من العرب ويعدون اول المحدثين الذين لا يستشهد بأقوالهم بشار بن برد المتوفي سنة ١٦٧هـ، واحتج سيبويه بشيء من شعر بشار بدون اعتماد عليه وانما أراد مصانعته وكف اذيته حيث هجاه لتركه الاحتجاج بشعره كما استشهد ابو على الفارسي في كتاب الايضاح بقول أبي تمام .

من كان مرعى عزمه وهمومه روض الاماني لم يزل مهزولا

وليس من عادتهم الاستشهاد بشعر أبي تمام لان عضد الدولة كان يعجب بهذا البيت وينشده كثيرا .

واستشهد صاحب الكشاف عند قوله تعالى : (واذا أظلم عليهم قاموا) ببيت من شعر ابي تمام وقال وهو وان كان محدثا لا يستشهد بشعره في اللغة فهو من علماء العربية فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه فيؤخذ من صريحة انه يرى صحة الاحتجاج بكلام المحدث اذا كان من ايمة اللغة وليس مذهبه هذا بسديد وقياس ما يقوله ابو تمام على ما يرويه غير صحيح فان التكلم بالعربية الصحيحة لعهد أبي تمام ناشىء

عن ملكة تستفاد من تعلم صناعتها ومدارسة قوانينها فعلى فرض أن لا تفوته معرفة بعضها قد يذهل عن ملاحظة تلك القوانين فلا يأمن أن يزل به لسانه في خطا مبين وابو تمام نفسه صدرت عنه أبيات كثيرة خرج فيها عن مقاييس العربية قال ابن الاثير لم أجد احدا من الشعراء المفلقين سلم من الغلط فاما أن يكون لحن لحنا يدل على جهله بمواقع الاعراب واما ان يكون اخطأ في تصريف الكلمة ولا اعني بالشعراء من هو قريب عهد بزماننا بل اعني بالشعراء من تقدم زمانه كالمتنبي ومن كان قبله كالبحتري ومن تقدمه كأبي تمام ومن سبقه كابي نواس .

أما العربي القح فانه يطلق العبارة بدون كلفة في اختيار الفاظها او ترتيب وضعها فتقع صحيحة في مبانيها مستقيمة في اعرابها ولا يكاديلحن في اعراب كلمة او يزيلها عن موضعها اذا ترك لسانه وسجيته ومن ثم كان قرض الشعر كالخطابة على الارتجال والبديهة شائعا عند العرب نادرا في عصر المولدين ولا يعترض هذا بأن كثيرا من العرب يطيل المدة في عمل القصيدة كما فعل زهير في حولياته لانه يستوفيها في أمد قريب ويتمها على شرط الصحة ولكنه لا يخرجها للناس اذا فرغ من عملها الا بعد التروي واعادة النظر في تقويم معانيها وحسن النسق في بنائها وأحكام قوافيها لا ليخلصها من اللحن ويطبق عليها أصول العربيه كما هو شأن المحدثين .

ثم نشأ بجانب هذا التحريف الذي طرأ على اللغة مرض آخر انجر اليها بسبب من أسباب حسنها هو أن مسلم بن الوليد وابا تمام امعنا النظر في اشعار الفصحاء وخطبهم وحسروا اللثام عن وجه بيانهافأبصروا فيها محاسن من فنون البديع كالاستعارة والجناس والتورية فشغفوا بها وثابروا على ايرادها في منظوماتهم توفيرا لحسنها واستزادة من التأنق فيها فكان الناس يقولون ان اول من أفسد الشعر مسلم بن الوليد

وسمع اعرابي قصيدة ابي تمام التي يقول في طالعها :

طلل الجميع اراك غير حميد

فقال ان في هذه القصيدة أشياء افهمها واشياء لا أفهمها فاما ان يكون قائلها اشعر من جميع الناس واما ان يكون جميع الناس اشعر منه . وما تعاصى فهمها على الاعرابي الا لكونه سمع شعرا حشي بوجوه من البديع خرجت به عن الاسلوب المألوف فثقل تأليفه وبعد عن الافهام تنـاوله .

واتبع طريقهما كثير من الادباء وربما انتهى بهم الاعجاب بمحاسن البديع الى مخالفة قانون العربية وتغيير بنية الكلمة من أجلها كقول بعضهم .

انظر الي بعين مولى لم يزل يولي الندى وتلاف قبل تلافي

فكأنه زاد في مصدر تلف الفا يتم له الجناس مع قوله تلاف ولا نعرف في كتب اللغة من ذكر التلاف مصـدرا لتلف وانمـا يوردون في مصدره التلف بدون الف .

ولم تقف سيئة الاكثار من البديع عند حد الشعر بل تعدى وباؤها الى النثر أيضا فطفق كثير من الكتاب يملؤون رسائلهم بوجوه التحسين الاستعارة والجناس ونحوها واجتهدوا ان لا يفوتهم الشعراء بواحـد منها حتى اذا ما تلقيت صحيفة من هذا القبيل والقيت فيها نظرك ليطوف عليها بالمطالعة ادركته عند كل فقرة حبسة والتوت امامه طرق فهمها وان كانت معاني مفرداتها جلية فتحس به كيف ينتقل من كلمة الى أخرى بخطوات ضيقة كانما حمل على قيد من حديد واكثر هؤلاء يهملون النظر الى جانب المعنى والمحافظة على اقامته واستيفائه وهذا ما بعث الشيخ عبد القاهر الجرجاني حين قام ينادي بأبسط عبارة ان الالفاظ خـدم للمعاني وان المعاني مالكة سياسة الالفاظ واقام الحجة في كتابيه دلائل

الاعجاز واسرار البلاغة على ان مزية الفصاحة انما استحقتها الألفاظ ووصفت بها من جهة معانيها وازال كل شبهة عرضت لمن اعتقد انها مزية استحقها اللفظ بنفسه .

وأدرك غالب المحررين اليوم ان تتبع هذه الحسنات ومواصلة العمل بها في نظم الكلام يبدلها سيئات تشمئز منها قلوب الذين يستمعون القول فيتبعون احسنه بيانا فاقلعوا عن الاكثار منها لا سيما في خطابات الجمهور وزهدوا فيها الا ما سمح به الخاطر عفوا ورمته الطبيعة بدون كلفة ظاهرة .

وكانت اللغة في خلال الاعصر الماضية تعلو وتضعف وتنتشر في أنحاء المعمورة على حسب كرم الدولة وعناية رجالها بالفنون الادبية فارتفع ذكرها حين كان الامير سيف الدولة يباحث أبا علي الفارسي في غوامض علم النحو وينقد شعر أبي الطيب المتنبي بذوق لطيف ويجازيه وغيره من الشعراء بغير حساب .

وارتقى شأنها يوم قام القاضي منذر بن سعيد في مجلس الملك الناصر لدين الله عند احتفاله برسول ملك الروم في قصر قرطبة وشرع يخطب من حيث وقف ابو علي البغدادي وانقطع به القول فوصل منذر افتتاح ابي على بكلام عجيب واطال النفس في خطبة مرتجلة فخرج الناس يتحدثون ببديهته المعجزة وارتواء لسانه من اللغة الفصحى ولا مرية في أن كرم الدولة باعث على ارتقاء حال اللغة عند من التفت الى التاريخ واقام الوزن بين الشعراء الناشئين في زمن اجواد العرب وملوك آل جفنة وملوك لخم كزهير والنابغة وبين من تقدمهم من الشعراء .

فصاحة مفرداتها ومحكم وضعها

تتفرع العربية بحسب اختلاف الشعوب والقبائل الى لغات متعددة ولكنها متقاربة اللهجة في أوضاعها وتصاريفها وحركات اعرابها والمغايرة بينها يسيرة جدا لا تخرجها عن اعتبارها في الاصل لغة واحدة ذات قوانين تطرد في جميعها ما عدا لغة حمير فانها تخالف لغة مضر خلافا ظاهرا ولا توافقها في اكثر أوضاعها ومقاييسها .

وافصح لغات العرب لغة قريش وفضلت عن سائر اللغات بوجهين (احدهما) بعدهم عن بلاد العجم من جميع جهاتهم ولهذا لم يحتج اهل الصناعة العربية الا بلسانهم أو ما كان قريبا منه ولم يعتمدوا لغات القبائل التي تجاور غيرها من الامم كلغة لخم وجذام وقضاعة وغسان ولم يخالفهم في شرطهم هذا الا ابو عبد الله بن مالك فنقل في كتبه لغة لخم وقضاعة وغيرهم ممن يسكن اطراف الحجاز .

(ثانيهما) ان العرب كانوا يفدون عليهم في موسم الحج ويقيمون عندهم قريبا من خمسين يوما فيتخيرون من لغات اولئك الوفود ما تعادلت حروفه وخف وقعه على الاسماع ويرفضون كل ما يثقل على الذوق ولا يجد في السمع مساغا .

ولا غرابة ان تجري الالفاظ في وصف الحسن والقبح مجرى جنسها الذي هو الصوت فمن الاصوات ما يحدث في السمع لذة ويرتاح الخاطر بالاصغاء اليه كنغم الاوتار وسجع البلبل من الطير ومنها ما يرميه الطبع وينقبض لسماعه كنعيق الغراب وصرير آلة النشر .

ويمكن الحكم على اللفظ بالحسن وضده ولو من غير العارف بمعناه متى كان ذوقه صحيحا فكل ذي ذوق سليم يفرق بين الورد

والوردة والخوجم والخوجمة ويميز بين السيف والخنشليل ولا تتشابه عنده النفس والجرشى .

واذا كان ادراك صفة الحسن في اللفظ المفرد لا يتوقف على ملاحظة مدلوله فيتيسر لمن لا يحسن لغة قوم ان يستمع الى مفرداتها المستعملة عند الفحصاء منهم ويستقرئها الى ان يأتي على اكثرها ثم يدخل الى الحكم في وصفها بالفصاحة او الموازنة بينها وبين لغة اخرى ولا يبالي ومن اصغى جيدا الى الالفاظ العربية الجارية على السنة الفصحاء وجدها لذيذة في السمع خفيفة على الارواح حكى الشيخ ابن الاثير في المثل السائر انه لقي رجلا اسرائيليا بالديار المصرية قال فجرى ذكر اللغة العربية وفصاحتها فقال ذلك الرجل من بني اسرائيل كيف لا تكون كذلك فان واضعها تصرف في جميع اللغات السالفة فاختصر ما اختصر وخفف ما خفف فمن ذلك اسم الجمل فانه عندنا في اللسان العبراني كوميل فجاء واضع اللغة العربية وحذف منه الثقيل وقال جمل فصار عذبا حسنا وكذلك فعل في كذا وكذا وذكر اشياء كثيرة . ونقل بعض المحررين اخيرا حكاية ابن الاثير وقال سمعت من بعض اليهود العارفين بالعبرية أن الجمل يسمى جمال فيكون الفرق بينهما الالف بعد الميم وانكر تسميته كوميلا الا ان هذا يقرب من اسمه بالرومية .

ويشهد لبناء العربية على قاعدة الاعتدال ان اكثر كلماتها وضعت على ثلاث احرف واقلوا من الرباعي والخماسي لئلا يطول بهم الامد في القول بدون فائدة ولم يكثروا من الثنائي حذرا من ان تتجاور منه عدة كلمات في خطاب واحد فيقع في لهجته تقطع كثير يضعف بنسيجه ويذهب بحسن تناسقه وبهاء توسله فان المتكلم الفصيح وان وصل الجمل بعضها ببعض ولم يقف عند انتهاء كل جملة منها لا يسردها سردا بل يفصلها في منطقه ويرتلها ترتيلا يميز به المتثبت في تلقى الخطاب الكلم الداخلة في الجملة من الكلم المنفصلة عنها وربما يتبين من هيأة نطق

الفصيح نهاية الكلمات فيميز السامع الحرف الذي هو منتهى كلمة من الحرف الذي هو بداية لكلمة اخرى . والثلاثي يبتدي فيه المتكلم بحرف ويعتمد على ثان ثم ينتهي بحرف آخر فيكون في آلة النطق امكن ويساعده على ان ينحو في هيأة خطابه نحو المتانةوالانسجامقال الباقلاني ولضيق ما سوى كلام العرب او لخروجه عن الاعتدال يتكرر في بعض الالسنة الحرف الواحد في الكلمة الواحدة والكلمات المختلفة كثيرا نحو تكرر الطاء والسين في لسان يونان ونحو الحروف الكثيرة التي هي اسم لشيء واحد في لسان الترك ولذلك لا يمكن ان ينظم من الشعر في تلك الالسنة على الاعاريض التي تمكن في اللغة العربية . ولشدة محافظتهم على الاعتدال في الكلم يسقطون شيئا من حروفها اذا عرض لها طول في بعض تصاريفها كحذفهم لآخر الاسم الخماسي في التصغير نحو سفرجل اذا ارادوا تصغيره يقولون سفيرج وكذلك يفعلون في جمعه فيقولون سفارجل ثم انك لا تجدهم يجمعون في حشو الكلمة بين ساكنين لما ينشأ عن اجتماع الساكنين من البطء في التلفظ بها ولا يوالون في اللفظة الواحدة بين اربع احرف متحركة حذرا من الاستعجال الحاصل من كثرة الحركات المتوالية ويزيدك بصيرة بهذا اهمالهم للاوزان التي يتعسر النطق بها نحو فعل بكسر الفاء وضم العين رفضوه من ان يبنوا عليه شيئا من كلمهم للثقل الذي يوجبه الانتقال من الكسر الى الضم . وقرر الباحثون عن أسرار اللغة ان الالفاظ تختلف بطبائعها وهيآتها مثل اختلافها بالصلابة والرخاوة والفك والادغام والحركة والسكون ولم يصرف واضع العربية نظره عن هذه الوجوه ولاحظ في كثير من الالفاظ المناسبة بينها وبين ما يدخل في قياسها وان شئت مثالا يضرب على شاكلة ما قرروه فانظر الى علامة النسب فتجدها ياء شددت للمبالغة في وصف الانتساب وتلويحا الى شدة رابطة المنسوب بالمنسوب اليه فاذا استعملت في نسبة الشخص الى عشيرته مثلا كان تشديدها كالمهماز لتحريك غيرته عليهم او تنبيه عواطفهم للاقبال عليه .

حكمة تراكيبها

من يرجع الى حال نفسه عند القاء العبارة يشعر بأنه لا يحرك بها لسانه الا بعد ان يتصور معانيها المفردة ويضم بعضها الى بعض بروابط النسب الاسنادية او التقييدية في ذهنه فيأخذ كل معنى من جهة التقديم والتأخير رتبة في النفس يستحقها بطبعه كالفاعل يخطر في البال قبل المفعول والموصوف يجري على المخيلة قبل صفته • وقد يعرض لبعض المعاني حال ينقله عن مرتبته الطبيعية ويعطيه في نفس المتكلم منزلة ثانية كالاهتمام بالمفعول به يقتضي تقديمه على الفعل •

واذا تبين هذا فسما يرجع اليه في وصف العبارة بحسن البيان ان تكون الفاظها مؤلفة على حسب ترتب معانيها في النفس سواء كان ذلك الترتب مما دعت اليه طبيعتها او اقتضته الاحوال العارضة ومن افتكر في تأليف الكلام العربي بالنظر الى تقديم اجزائه وتأخيرها وجده معتمدا على رعاية هذه القاعدة •

تراتيب الكلم على ثلاثة اضرب احدها ما عينه الواضع وحكم به على سبيل الوجوب فيعد مخالفه مخطئا ويخرج الكلام الخالي من مراعاته عن الاسلوب العربي كتأخر التمييز عن المميز والمضاف اليه عن المضاف ثانيها ما عينه الواضع ايضا ولكنه قضى به على وجه الاصالة واعتبار ما هو الاولى ولا تخرج العبارة بمخالفته عن حدود العربية كتقديم اسم من صدر منه الفعل على اسم الذات الواقع عليها والبحث عن اسرار ما كان من قبيل هذين الضربين مبثوثا في مدارج علم النحو ثالثها ما لا يقتضيه الوضع على التعيين وجعل امره دائرا على رعاية ما يناسب المقام وتعيينه بحسب التراكيب المخصوصة موكول الى المعية

المتكلم وحسن تصرفه كتقديم المفعول على الفعل لافادة اختصاصه به وعدم تعلقه بغيره والبحث في هذا القسم ووجوهه المناسبة مندرج في موضوع علم البيان .

وكان من حق الالفاظ والجمل التي تناسبت معانيها وتعلق بعضها ببعض ان يلائم بينها في السبك ولا يفرق بينها في التأليف هذا هو الاصل الذي بنيت عليه العربية الا انهم لم يغلوا في ذلك لئلا يوقعوا السنتهم في حرج فأباحوا الفصل في مواضع لا يؤثر فيها الفصل تعقيدا ولا يختل به فهم المعنى وعملوا به في موارد الجمل الاعتراضية على وجه الزينة وشبهوا ما بلغ الغاية في الحسن والقبول بحشو اللوزينخ .

ثم نظر العرب الى الجمل تستقل كل واحدة منها بنفسها فوجدوها تارة تتناسب ويتشبث بعضها ببعض من جهة المعنى فليس من الحكمة وجودة التصرف ان تلقى منثورة لا يراعى فيها جانب المعنى وتستأنف واحدة بعد أخرى فأعملوا حروف العطف وسائط في وصل الجمل ونظمها في سمط المناسبة لتكون اجزاء الكلام متماسكة .

وتارة تنقطع الجملة الثانية عن الجملة قبلها ولا يتصل حديثها بحديثها سوى انه اتفق الجمع بينهما في الاخبار وفي هذا الموضع يجب الفصل بين الجملتين فلو ضم المتكلم الجملة الاخيرة الى الجملة السابقة بعاطف كان بمنزلة من عمد الى جواهر غير متناسبة في المقدار ولا يشبه بعضها بعضا في الشكل وركبها في نظام واحد .

ودعاهم اللطف ورعاية الادب في الخطاب الى الاغضاء عن شرط المناسبة فادمجوا حرف العطف بين جملتين ليس بينهما صلة مناسبة اذا كرهوا ان يسبق الى ظن السامع خلاف ما يراد منهما لولا واسطة حرف العطف كقولهم لا وايدك الله .

فوضع الفصل والوصل بين الجمل على هذا الوجه وبناء حكمهما على اعتبار المناسبة وما يقتضيه ادب الخطاب مما يوضع في ميزان العربية ويعد من دلائل الحكمة في وضع اساليبها . ويظهر مما ذكر الجاحظ في كتاب البيان والتبيين « ان الفارسي سئل فقيل له ما البلاغة فقال معرفة الفصل والوصل » ان للغة الفارسية تعلقا بهذا الباب .

* * *

Damascus University

تعدد وجه دلالتها

من المقرر ان الالفاظ لم توضع لافادة معانيها في انفسها ضرورة ان المخاطب يتصورها ويعرفها من حين علمه بالوضع وانما وضعت لافادة النسب والربط بين موضوعاتها على وجه الثبوت او السلب فلا دلالة للالفاظ على شيء قبل تركيبها وارتباطها بهيأتها الصحيحة .

وللالفاظ العربية اذا ركبت دلالتان احدهما تصور مفردات على وجه النسبة بينهما واسناد بعضها الى بعض كدلالة قولك (اكرمت زيدا العالم اجلالا) على معنى صدور الاكرام منك وتعلقه بزيد الموصوف بالعلم لعلة باعثة على اكرامه هي الاجلال والدلالة على هذه المعاني تشترك فيها جميع الالسنة وهي الداعي الاول الى وضع اللغات ويمكن بالنسبة اليها نقل الكلام العربي الى لغة اخرى مع الاحاطة بجميع ما يراد منه ما لم يكن صالحا لعدة معان لم يتحقق المراد في واحد منها كما يفعله البليغ بقصد الاجمال على السامع لغرض يستدعيه المقام .

(ثانيها) الدلالة على معان زائدة على المعاني الاصلية من احوال ترجع الى المتكلم او المخاطب او المتحدث في شأنه او حال الفعل المخبر به وغير ذلك كدلالة الحذف لشيء من اجزاء الكلام على ضجر المتكلم وسآمته ودلالة تأكيد الجملة بالقسم على ان المخاطب ينكر مضمونها ومن هذا ايراد المسند اليه نكرة للدلالة على تعظيمه وتقديم الفعل على المفعول مثلا لاهتمام المخبر بشأنه .

وهذه المعاني الزوائد تعتبر في صورة الكلام بمنزلة الروح تسري في الجسد فتحدث فيه منظرا بهيجا وعلى حسب رعايتها تتفاضل العبارات في مقام البلاغة قال الباقلاني ان كثيرا من المسلمين قد عرفوا تلك الالسنة

وهم من أهل البراعة فيها وفي العربية وقفوا على انه ليس يقع فيهـا من التفاضل والفصاحة ما يقع في العربية .

ومن قصد الى ترجمة كلام عربي ونقله الى لغة اخرى لا يمكنه تأدية ما اشتمل عليه من هذه المعاني الثواني والافصاح بها أثناء حكايته لمعانيه الاصلية ومع هذا لم يمنع أهل الاسلام ترجمة القرآن واجمعوا على جواز ترجمته لافادة ما ظهـر من معانيه الاصلية لمن لا قدرة له على فهم العربية نقـل الاجماع على ذلك ابو اسحاق الشاطبي في موافقته فما نقل الى بعض المسامرين بموت العربية من (ان ترجمة احدى سور القرآن الى لغة اخرى ممنوع عند المسلمين) غير مطابق للحقيقة بل اجاز بعض الايمة ترجمته الى الفارسية والقراءة بها عند العجز عن العربيـة ولو في حال الصلاة .

ومن الآيات ما يحتمل باعتبار معانيه الاصلية عدة وجوه ولا يمكن نقله الى لغة اخرى بحاله فاذا اعتمد المترجم على احد الوجوه لم تكن الترجمة قرآنا بالمعنى اذ يحتمل ان لا يكون مطابقا للمراد من كلام الله تعالى ومثل هذا لا ينبغي أن ينقل الا على وجه التفسير والبيان كأن يذكر المترجم الآية بلفظها العربي ويأخذ بعد ذلك في بيانهما باللسان الآخر وصرح الغزالي في كتاب (الجام العوام) بحرمة ترجمة الآيات المتشابهات واستدل على ذلك بأن من الالفاظ العربيـة ما لا يوجد لها فارسـية تطابقها ومنها يوجد لها فارسية تطابقهـا ولكن ما جرت عادة الفـرس باستعارتها للمعاني التي جرت عادة العرب باستعارتها منها ومنها ما يكون مشتركا في العربية ولا يكون في العجمية كذلك ومثل الفارسية غيرها من لغات الاعاجم .

* * *

تعدد اساليبها

مما يشهد بارتقاء اللغة وسعة غايتها في البيان تعدد اساليبها وكثرة طرق افادتها فان العبارات اذا اختلفت في أساليبها تغاير ما تصوره في نفوس المخاطبين من المعاني وان كان الغرض واحدا فصورة المعنى الذي يستفاد بطريق المجاز او الكناية يغاير الصورة التي تؤدى بلفظ الحقيقة او القول الصريح بل الصورة التي يرسمها قولك زيد كريم كريم الطبع غير الصورة التي ينقشها قولك زيد ذو طبع كريم وان اتحد اصل المراد من المثالين وهو اثبات الكرم لطبع زيد ولولا ان العبارات الواردة على غرض واحد مختلفة في صور معانيها لم يظهر التفاوت والتسابق بينها في حلبة البيان .

واذا قويت عارضة المتكلم في العربية امكنه ان يتصرف في الغرض الواحد ويفرغه في أساليب مختلفة كان يلقيه في صورة تكلم او خطاب او غيبة يطابق به الحقيقة او يسلك به خلاف الظاهر على وجه الالتفات او التجريد او ينشىء الطلب في صيغة الخبر او يحكي الخبر في صورة الانشاء او يدخل بعض كلمات في نظم الجملة ليتقوى به نسجها او يفيد قيدا تتوفر به جزالة معناها وتارة يأتي بالالفاظ مساوية للمعنى المراد ويفصلها على مقدار الحاجة وربما كان اسقاطه لبعض الجملة أوقع في النفس وأبعد عن اللغو فيحذفه وينبه على مكانه . ويعبر بلفظ مفرد ان شاء او مركب نحو سبقه ووصل قبله والمفرد اما مجرد من حرف الجر او موصول به نحو اخرجته وخرجت به او يأتي بالمراد في سياق النفى او الايجاب نحو لم يشح بالتعليم وسمحت نفسه به او يعبر عن الشيء وصفته بمركب اضافي او

يركبهما على قياس النعت مع منعوته نحو يعجبني كبر همتك أو همتك الكبرى ثم ان الحاذق في عمل التمثيل هو الذي يمثل لك الحزين المتضاحك والمستبشر المتباكي كذلك الفصيح يبرز لك الجد في صورة الهزل او يكسو الهزل بلباس من الجد ويلقي المدح في قالب الذم ويسوق الذم في معرض المديح كقولهم (ارانيه الله أغر محجلا) أي محلوق الراس مقيدا وقد ينحو نحو البراعة في الصناعة واظهار القدرة على التأنق في تأليف الكلام فيشحنه بضروب الاستعارات وفنون التشابيه وغيرها من محاسن البيان التي لا يعقلها الا الخاصة من الادباء كما فعل الحريري في مقاماته أو يتخير ما كانت ألفاظه صريحة ومعانيه واضحة يسهل مأخذها على كل من له المام باللغة وذهن حاضر في الجملة الى غير ذلك من وجوه الاختلاف وطرق التعبير البالغة الى غاية يقف دونها البيان .

ومن تنوع الاساليب الى ما يفوق حد الوصف اخذ كل شاعر وكاتب طريقة يعرف بها نظمه او تحريره حتى اذا تليت قصيدة لشاعر او رسالة الكاتب لا تعلم نسبتها اليه وكنت عارفا بطريقته لم يشتبه عليك انها من انشائه . يؤيد لكم هذا ان خلف الاحمر كان يعمل الشعر على السنة الفحول من القدماء فيشبه كل شعر بقوله شعر من يصطنعه عليه ويقال ان القصيدة المنسوبة الى الشنفرى التي اولها :

اقيموا بني امي صدور مطيكم فاني الى قوم سواكم لاميل

هي له وقال انا وضعت القصيدة التي اولها :

خيل صيام وخيل غير صائمة تحت العجاج واخرى تعلك اللجما

ونسبتها الى النابغة وروي ان الفرزدق انتحل بيتا من شعر جرير وقال هذا يشبه شعري .

واذا نبغ كاتب كالجاحظ او شاعر كالمعري وابتدع لنفسه اسلوبا راق في نظر ابناء عصره أخذوا في محاكاته واقتدوا بالعمل على منواله فتتماثل تحريراتهم ويتقرر لهم اسلوب جديد .

ونقل الى المسامر بموت العربية (ان أساليبها واقفة عند غاية لا تتجدد) ولم يصب المبلغ له ذلك شاكلة الصواب فان من ينظر في اساليب التحريرات الراقية اليوم يجد بينها وبين أساليب المتقدمين بونا شاسعا فلو جئت الى رجل تدرب على مطالعة هذه المحررات الحديثة واميلت عليه صحيفة من نسجها وهو لا يعرف من اين صدرت ولا متى نشأت عقل على البديهة جدتها ولم يرتب في انها من قبيل الصنع الذي ظهر به هؤلاء الكاتبون كما لا يشك في معرفة ما يتلى من زبر الاولين ويدرك لاول نظرة انشاءها على الطراز العتيق • والناقد لاصناف الكلام يفرق بين الانشاء الحادث والعتيق وان كانت المعاني فيهما متماثلة فلا يكن في ظنك ان الطريق المعرف للمنشآت الجديدة هو ما تتضمنه من الاسماء المستحدثة او الافكار التي لم يعتن القدماء ببثها والاساليب الخاصة بفرد او بأهل عصر مما يرجع في تمييزه الى الذوق وليس في طوق احد ان يضبط لك اسلوبا ابتدعه كاتب او شاعر بقواعد يدونها حتى يمكنك اذا عرفتها ان تجري في تأليفك على نمطه بدون ان تتردد على محرراته بالنظر الجيد وتدع في حفظك شذورا منها بل صاحب الاسلوب نفسه ليس في طاعته سوى ان يتصور المعنى مجملا او مفصلا ثم يطلق عليه العبارة بمقدار ما تصوره به من الاجمال او التفصيل فاذا وجد في امد التعبير حرجا وعدم التئام مع الذوق شعر حينئذ بأنه ذهب في غير منهجه المألوف ولا يسعه الا التصرف في القول بنحو تبديل الترتيب حتى يرده الى الاسلوب •

* * *

طرق اختصارها

من البين ان الالفاظ وضعت لتنقل المعاني القائمة بالذهن الى افهام السامعين لازينة في المنطق وحلية للالسنة كيف حضرت وهذا ما دعا الواضع اولا الى التقدير في وضعها واعتباره بمقدار الحاجة الى الافهام فاذا اتفق في اللفظ القصير كفاية وغنى في الدلالة على المراد آثره في الوضع على ما هو ابسط منه حتى لا تسمع في حديث مخاطبك الحكيم لاغية •

ثم ان عقول المخاطبين تتفاوت في الاستفادة من العبارات بالنظر الى سرعتها في الانتقال الى المعاني وبطئها ومن جهة قرب غايتها في الفهم وبعدها ورب خطاب يلقى الى الغبي فيراه ابتر عن الفـائدة لا يشفي غليل المنتظر لتحصيلها ويوجه الى الالمعي فيسام لبعض كلمات او جمل تغنيه قوة الكلام وقرينة السياق عن ذكرها الصريح •

فاقتضى تمايز المخاطبين بالفطنة والغباوة ان لا يستمر البليغ في سائر عباراته على نسق واحد وبيان لا يختلف وسبيله ان يلاحظ حال المخاطب اولا ثم يزن العبارة بحسبها ولم يغب هذا المعنى عن العرب فراعوا جانبه واضافوا اليه في الاعتبار ان الانسان قد تدعوه الحاجة الى الحديث في شأن ويضيق به الوقت عن التوسع في البيان او يجد في نفسه ضجرا يثقل الكلام على لسانه فوضعوا في الاساس الذي بنيت عليه لغتهم قاعدة الاختصار ويجرى في كلامهم على وجوه يرجع الفضل في بعضها الى حكمة الواضع ومنها ما تعود المزية فيه الى اقتدار المتكلم ولطف تصرفه •

روعيت هذه القاعدة في كثير من المفردات حال وضعها كما وضعوا

الضمائر لتنوب الاسماء الظاهرة واقاموا علامة التثنية والجمع بأنواعه مقام العاطف والمعطوف واستغنوا بتغيير الكلمة في التصغير عن وصف المسمى بالصغر بعد ذكر اسمه واعتبروا في وضع ادوات الشرط زيادة على التعليق الدلالة على جنس المعلق عليه من عاقل وغيره او مكان او زمان او حال فاكتفوا بنفس الاداة عن التصريح به من بعد وكذلك صنعوا في ادوات الاستفهام حين ادخلوا في مفهوماتها فضلا عن طلب الاعلام الدلالة على جنس المسؤول عنه فاذا علمت بأن احدا عند المخاطب وقصدت الى استكشاف حاله لتعرفه بعينه فهنا لا تفيدك الهمزة في طلب تعيينه مثلما تفيدك كلمة (من) اذ يلزمك مع الهمزة ان تعد الناس فردا فردا حتى تذكر الشخص المسؤول عنه وربما لا يخطر على قلبك او كنت لا تعلم اسمه من قبل فتستمر في تجديد السؤال ازيد عندك او عمرو أو خالد وهو يجيبك بالنفي الى ان ينفد ما عندك من الاسماء ولايحصل لك الجواب المطابق وليس على المخاطب ان يقول لك عندي بكر مثلا في جواب اعندك زيد الخ وسبيله ان يجيبك بكلمة لا او نعم وكذلك القول في بقية ما يسأل عنه من مكان او زمان او حال او عدد .

ومن هذا النوع ضمير الفصل وادوات الاستثناء وكلمة انما فانك تجد في ضمن استعمالها جملة ثانية تخالف الجملة المنطوق بها في الايجاب او السلب وتقرب منها حروف العطف لاغنائها عن اعادة العامل ودلالتها فوق ذلك على معان اخرى كمعنى الترتيب والتعقيب المستفاد من الفاء والترتيب والمهلة المستفاد من ثم .

وانظروا اليهم كيف خالفوا بين اواخر الكلم في هيآتها واجروها على نظام محدود فكانت اوقع في النفس وادعى للاعجاب لما فطرت عليه النفوس المتنورة من استعظام ما يكون مرتبا على نظامات مطردة ولو لم يجروها على قانون ورموا بها كيف اتفق لقل العجب بها وفقدت من

مآثر الفصاحة وجها بديعا ثم استشعروا حاجاتهم الى التفرقة بين معان ينبني على تمايزها فهم المراد من الجملة كتمييز الفاعل والمفعول والمضاف اليه والمسند والمسند اليه وفي طوقهم ان يضعوا للدلالة على ذلك علامات غير احوال اواخر الكلم ولكن جنحوا الى طريقة الاختصار واكتفوا بها في التمييز بين تلك المعاني واعتمدوا في بعض الاحيان على دلالة التقديم والتأخير وقرائن الاحوال وزعم ابن خلدون ان الاعراب لا يوجد الا في لغة العرب قال واما غيرها من اللغات فكل معنى او حال لابد له من لفاظ تخصه بالدلالة . وقد ثبت ان حكم الاعراب مما يوجد له أثر في اللغتين اليونانية والالمانية وان كانت العبرة به في لسان العرب ازيد وعنايتهم به اقوى . ثم ان العبارة المطابقة للمعنى المراد من نسبة امر لآخر تقتضي بطبيعتها ان تؤلف من ثلاثة الفاظ في الاقل واحد للمحكوم عليه وآخر للمحكوم به ولفظ ثالث لافادة النسبة بينهما وربط احدهما بالآخر طبق ما هو المنقول عن اللغة الفارسية واللغة اليونانية فالدال على النسبة عند الفرس لفظ است والموضوع لها في لغة اليونان لفظ استين ولكن العرب اقتصروا في تأدية ذلك المعنى على لفظين فقالوا زيد عالم واستغنوا عن الرابطة بهيأة وضع التراكيب وما يجرى في اواخر الكلم من علامات الاعراب ومن اللغات الراقية ما لا يتصرف مثل اللغة التركية وبدخول الصرف في العربية تيسر في اللفظة الواحدة ان تدل على معان مثل قولنا تحاربوا يدل بواسطة صيغته الخاصة على وقوع الحرب بين جماعة وطبيعة المعنى تقتضي ان لا يعتر عنه بأقل من اربع كلمات .

وينحتون من كلمتين فأكثر كلمة واحدة نحو سمعل اذا قال سلام عليكم ودمعز اذا قال ادام الله عزك وقال ياقوت في معجم الادباء ان الشيخ ابا الفتح عثمان بن عيسى البلطي سأل الظهير الفارسي عما وقع في الفاظ العرب على مثال شقحطب فقال هذا يسمى في كلام العرب المنحوت

ومعناه ان الكلمة منحوتة من كلمتين كما ينحت النجار خشبتين ويجعلهما واحدة فشقحطب [1] منحوت من شق حطب فسأله الملطي ان يثبت له ما وقع من هذا المثال ليعول في معرفته عليه فأملاها عليه في نحو عشرين ورقة من حفظه . ولم يقف الناس في زمن الاسلام على ما سمع منه عن العرب فقالوا في النسبة الى الشافعي وابي حنيفة شفعنتي ولا نعد النحت من خصائص العربية بل هو معروف في اللغات الافرنجيةاتخذوه منبعا يستمدون منه اسماء ما يحدث من المعاني على ممر الزمان فان جغرافيا مثلا مأخوذة من جيه بمعنى ارض واغرافو بمعنى ارسم وتلسكوب (المنظار الفلكي) من تيل أي بعيد وسكوبيو أي اختبر وجيولوجيا من جيو بمعنى ارض ولوغوس بمعنى علم وتلغراف مشتق من تيل أي بعيد و اغرافو أي اكتب وتليفون من تيل أي بعيد وفون أي صوت وتراموای كلمة انكليزية من ترام بمعنى قضيب منبعج وويه بمعنى طريق الى غير ذلك من الاسماء المحدثة .

وشرع العرب سنة الحذف فيضمرون الكلمة والجملة فما فوقها وينبهون على المحذوف بقرينة المقال او المقام . وحال الحذف من مقدار اللفظ الذي يستحقه المعنى كابانة بعض اجزاء من خلقة الانسان والنقص في الخلقة منه ما يكون مكروها كقطع يد او لسان ومنه ما يستحب دائما ولا يحسن في النظر سواه كتقليم الظفر وتقصير بعض الشعر وقد يتقارب النقص والبقاء على اصل الفطرة فيختلف الناس في ترجيح أحدهما واختياره بحسب الاشخاص والاذواق كشجة تعرض في الوجه فتزيده حسنا وبعض انواع اللثغ يلذ في سماع اناس ويوثرونه على الحرف المتمكن في مخرجه وكذلك الحذف يجري على هذا التقسيممنه معيب وهو ما اختل به اداء المعنى المراد وفسدت به هيأة الكلام ومنه

---

(١) الكشحان له قرنان او اربعة كل منهما كشق حط . (قاموس)

ما يدخل في سبيل الواجب ويعد الذكر مكانه خروجا عن قانون العربية كحذف الفعل في باب التحذير التزموه عند تكرار المحذر منه او العطف عليه لان التحذير انما يقع حيث اشرف المخاطب على مهواة خطر او خيف عليه من الحصول في مكروه وهذا يوجب على المتكلم المبادرة لاستيفاء الكلام والاختصار على قدر ما يفهم المراد حذرا من طول الكلام على المخاطب حتى يغشاه المخوف منه قبل ان يأخذ في سبب النجاة وكذلك اوجبوه على أنفسهم عند حث المخاطب واغرائه على طلب امر محبوب فان شدة الحرص على فوزه بمرغوب فيه وسباقه اليه تستدعي اختصار القول له ما امكن لئلا تفوته الفرصة قبل انقضائه ومن الحذف ما يدخل في حكم الجائز بحسب اصل الوضع ويفوض في ترجيحه واختياره عن الذكر الى نظر البليغ وما يقتضيه مقام تلك العبارة بخصوصها كالحذف مع القرائن الخفية لاختبار نباهة المخاطب والعلم بمقدار شعوره .

ونسمع من كثير ان العربية لاتصلح في تعليم الجندوامرهم بالانتظام والاستعداد والهجوم وأعمال السلاح بدعوى ان عباراتها الكافية للافهام في هذا الغرض لا تبلغ غاية الاختصار المطلوب في مواقع الحروب وهذه غفلة منهم عن وجه الحذف الذي اوجبته العربية في مثل هذه المقامات وعدم دراية بأن الكلم المستعملة لتنظيم حال الجيش عند الامم الاخرى انما دخل عليها الاختصار من باب الحذف والاضمار .

وسلك العرب في طلب الايجار جهة اخرى سوى طريقة الحذف هي ان يطلقوا العبارة فتشتمل بمفهومها على معان جمة ولا تستطيع أن تضع يدك في حشوها او على موضع من جوانبها وتشير الى كلمة او جملة سقطت هناك ولكنك لو اخذت المعنى من حواشيه وافرغته في القاظ تفصلها من عندك وتقدرها بالقياس على افهام الاوساط او العامة الذين لا يعقلون الا الصريح من القول لا تسع مجالها وكبرت عن طوق العبارة الاولى .

اتساع وضعها

تنقسم اللغات الى راقية وغير راقية فغير الراقية ما كانت موادها قليلة لا يسع التعبير بها اكثر ما تمس الحاجة اليه مثل اللغات الزنجية ولغة بعض سكان استراليا وهذه الاخيرة على ما نقل بعض الكاتبين ناقصة جدا بحيث لا يمكنهم التفاهم بها الا مع اشارات حسية والعمي عندهم والمتخاطبون ليلا بمنزلة من في آذانهم وقر لا يكادون يفقهون حديثا والراقية ما غزرت مبانيها واتسعت طرق دلالتها فكانت موفية بتأدية المراد مع الاستغناء عن الاشارة وعدم الاعتماد على قرائن الاحوال في الاكثر مثل اللاتينية والفارسية والعربية .

تحتوي العربية على ما يقوم بسداد الحاجة من ابنية الكلم بل على ما تدعو اليه زيادة التحسين والتحبير فأنا نجد المعني الواحد قد وضعت له الفاظ متعددة لتكثر وسائل التفاهم حتى لا تأخذ المتكلم حبسة في أثناء الخطاب فاذا غاب عنه لفظ وسعه ان يأتي بمرادفه واذا تعسر عليه النطق بكلمة كالالثغ عدل عنها الى غيرها كما فعل واصل الغزالي حين كان لا يحسن النطق بحرف الراء فتركه في زوايا الاهمال ولولا المترادف ما امكنه ان ينبذ الراء من كلامه جملة .

وقد يضطره الحديث الى اعادة المعنى فلا يؤوده ان يعيده بغير اللفظ الذي عبر به اولا مثلما قال معاوية رضي الله عنه من لم يكن من بني عبد المطلب جوادا فهو دخيل ومن لم يكن من بني الزبير شجاعا فهو لزيق ومن لم يكن من ولد المغيرة تياها فهو سنيد فقال دخيل ثم قال لزيق ثم قال سنيد فخلص كلامه من كراهة التكرار وارتفع شأنه في الحسن درجة وبالمترادف استعان المعتمد ابن عباد ملك اشبيليه حين

وقف أثر جنازة ولده في محفل عظيم من الناس قاموا لتعزيته واقتدر على ان يجيب كل واحد من المعزين بعبارة لم يعدها الى غيره مع كثرتهم وكونه في اسف شديد قال الباقلاني ويقول العارفون بالسنة الامم انهم لا يجدون في تلك الالسنة من الاسماء الموضوعة للشيء الواحد ما يعرفونه من اللغة العربية .

وتجد بعض اللغات خالية من علامة التمييز بين المذكر والمونث كاللغة الفارسية والتركية والانكليزية وميزت العرب المؤنث عن المذكر بوضع الالف في اسم او التاء في اسم وفعل كما فرقوا بينهما في الضمائر والموصولات واسماء الاشارة .

ومن اللغات ما وضع خاليا مما يدل على العدد كاللغة الانكليزية فاللفظ الدال على المفرد هو الدال على غيره ومنها ما لا يوجد فيه سوى المفرد والجمع كاللغة الفارسية وزادت العربية بما يدل على الاثنين فميزوه عن المفرد والجمع بعلامة الالف او الياء وافردوه في وضع الضمائر والموصولات واسماء الاشارة بأوضاع خاصة .

ومن خصائص هذه اللغة جمع التكسير وجمع الاسم الواحد على عدة أمثلة وهذا لا يشاركها فيه غيرها حتى اللغتان اللتان يجتمعان معها في اصل واحد العبرانية والسريانية ويوجد جمع التكسير في اللغة الجيزية من لغات بلاد الحبشة لانها تفرعت في الاصل عن العربية .

ولا نجد في بعض اللغات ادوات رابطة بين الافعال والذوات وهي الحروف مثل اللغة الصينية فيتكلفون في تأدية معنى في مثلا الى ما يرادف كلمة وسط ولها في العربية محل من الاعتبار ومدخل في الدلالة على المقصود حتى افردها بعضهم بالتأليف وعدها ابن خلدون من خصائص العربية وتفاها عن غيرها وليس حكمه هذا بشامل لان الحروف توجد في لغات اخرى مثل اللاتينية وما تفرع عنها .

ويحتمل الوضع العربي ان ينقل اللفظ عما وضع له اولاً ويستعمل في غيره على شرط المناسبة بين المعنى الاصلي والمعنى المقصود من اللفظ فيقا لغيث مثلا ويراد نبات واسد ويراد شجاع وهذا ضرب من التوسع في الخطاب لانه زيد للنبات اسم هو الغيث وجعل للشجاع اسم آخر هو الاسد بل اسماء الغيث كلها صارت بهذه الوسيلة صالحة لان تطلق على النبات وجميع الالفاظ الموضوعة للاسد يصح استعمالها في الشجاع وترجع أمثلة هذا النوع المسمى بالمجاز الى ضربين احدهما ما كانت علاقته غير المشابهة ويعرف بالمجاز المرسل وقد اخبر الشيخ عبد القاهر الجرجاني بأنه لا يوجد في غير اللغة العربية .

(ثانيهما) ما كانت علاقته المشابهة ويختص باسم الاستعارة وهذا الضرب لا تختص به العربية بل يجري به العرف في غير اللغات الراقية أيضا فان بعض سكان استراليا لا يجدون في لغتهم ما يفيد معنى صلب فاذا اضطروا الى وصف شيء بالصلابة قالوا حجر .

ويتمايز هذان النوعان في الترجمة ايضا فلو ابدل مترجم الغيث في قولنا رعينا غيثا باللفظ الموضوع للنبات في اللغة المنقول اليها لم يتغير المعنى وكان مؤديا للكلام بحاله ولو انه ترجم بحرا في قولك رأيت بحرا يعطي الدنانير بلفظ يرادف كريما ولم يعبر بالاسم الذى يوافق البحر في تلك اللغة لاخل بجانب المعنى ولم تكن الترجمة مطابقة وقد تجري العادة في لسان قوم باستعارة اسم شيء لآخر فيحسن موقعها من قلوبهم ولا يألفها قوم في مجاري خطاباتهم فتتبرأمنها أسماعهم وتنفرها أذواقهم وبمثل هذا يظهر النقص في صورة المعنى المودي بلهجة لغة اذا نقل الى لغة أخرى .

ولاتساع العرب في كلامهم بهذه الوجوه المترادف وجمع التكسير

والمجاز وما يشاكلها من القلب اللفظي نحو جبذ وجذب وورود الكلمة الواحدة على عدة أحوال مختلفة بزيادة بعض الاحرف ونقصها كاصبع واصبوع تمكنوا من بناء اشعارهم على هذه الاوزان المعتدلة والتزموا فيها القافية ورويها بدون كلفة فجاءت محكمة في وضعها بديعة في نسجها قال ابو نصر الفرابي ان الالسن العجمية متى وجد فيها شعر مقفى فانما يرومون ان يحتذوا فيه حذو العرب وليس ذلك موجودا في اشعارهم القديمة .

وتيسر للعرب بهذه الاسباب ايضا ان يأخذوا بطريقة السجع فيأتوا بالكلام قطعا قطعا ويلتزموا في كل كلمتين منه قافية وكان هذا النوع في زمن الجاهلية متداولا بدون ان يتغلب على المرسل واكثر مايستعمل عند اصحاب الكهانة فانهم كانوا يلتزمونه التزاما ثم هجره الناس في صدر الاسلام هجرا جميلا فلا يستعملونه الا اذا ارسلته السجية بدون تطلب وتصنع ثم اخذ في القرون الوسطى من العناية والخطوة ما لم يكن له في صدر الاسلام ولا في زمن الجاهلية فدرج الناس على سننه في خطاب الجمهور والتزمه الكتاب في مخاطبة السلطان الى الرعايا وكتبوا به بعض الرسائل العلمية وتغنت به الباعة في النداء على امتعتها .

وبالغ بعض البيانيين في الرفع من شأنه حتى جعل تقديم الكلمة عن موضعها لصحة السجع او الفاصلة من وجوه البلاغة ونبه الباقلاني على عدم استقامة هذا الوجه بالنسبة الى الكتاب الحكيم لان صرف الكلمة عن مرتبتها في النظم لتوافق شيئا من محاسن البديع نوع من التصنع الذي عابه علماء الفصاحة على المولدين ثم ان صحة السجع انما هي عذر يقيمونه لرفع الملامة في مخالفة ما يقتضيه السياق واذا ساعدتك نفسك على الاعتذار به في سجع او قافية من كلام البشر فلا

تسمح لك بتقريره في كتاب الله الذي لا يعجزه ان يضع كل كلمة في منزلتها التي يستدعيها حال المعنى مع سلامة الفاصلة •

وادرك كثير من المحررين اليوم ان المرسل اوسع مذهبا في البيان فعدلوا الى طريقته في خطاب الجمهور الا اذا ساعدهم الطبع على السجع بسهولة كغيره من محاسن البديع •

* * *

ابداع العرب في التشبيه

علم من صدر هذه المسامرة ان الباعث على التشبيه أمر فطري وهو قصور العبارة عن ايضاح المراد لهذا لم يختص في اصل استعماله بالبلغاء من الناس وتناولته الاطفال في حجور امهاتهم وايضا لم تتميز به لغة دون اخرى بل قارت اللغات السافلة منه بنصيب فان بعض سكان استراليا لا يوجد عندهم ما يؤدي معنى مستدير فيقولون مثل القمر وجرى العرب في هذا المضمار الى الغاية القصوى ورموا في تشابيههم الى اغراض اخرى وراء البيان والايضاح منها القصد الى مدح المشبه وتزيينه في عين السامع لتنبسط نفسه اليه وتتقوى رغبتها فيه حيث حوكي بصورة راقية في حقيقتها او حسنة في وضعها ومما ينبيء عليه التشبيه الاهتمام بشأن المشبه به لان صانع التشبيه يلتفت اولا الى ما استودعه في مخيلته من الصور فتخطر على مفكرته وتسابق اليها على حسب تكررها على ذهنه وتوجه قلبه اليها فاذا ضرب مثلا عند الاستغناء عنه او اختاره دون غيره مع مساواته له في تحصيل الغرض اشعر بكثرة ملابسته له وتردده على فكره فلا غرو ان تستفيد من تشابيه الرجل مكان همته والى اين تذهب نفسه في معالي الامور او اسافلها ومن الخطأ الذي يعرض للاديب هنا ان يجري في تشابيهه على ما يلابس خاطره ويسبق الى قريحته ولا يراعي في ضرب المثل حال المخاطبين وما هو معروف لديهم .

ثم انهم لم يقتصروا في المشبه به على حد ما تقع عليه الحاسة او تدركه القوة العاقلة من الحقائق الثابتة وتعدوا الى ما تقدره قوة الخيال

من المعاني التى لم يتحقق لها اثر في الوجود . ورأوا الفضل في التشبيه البسيط غير كبير اذ لا مزية تظهر للشاعر في تشبيه الشجاع بالاسد والعزيمة بالسيف فترقوا في ذلك الى انتزاع الهيآت المفصلة من المركبات في الواقع او بواسطة الخيال كتشبيههم الزرع تتخله شقائق النعمان وهو يميس امام الرياح بكتيبة لباسها اخضر قد انهزمت ومن بينها جرحى كسيت بأثواب من الدماء ولولا قوة مداركهم ولطف تصرفها ما رأيت فئة كثيرة من الشعراء يتواردون على تشبيه شيء واحد فيسلك كل فرد منهم جهة لم يتعلق بها نظر غيره كما بلغوا في تشبيه الهلال الى ما يقارب السبعين وجها . منها قول شرف الدين بن الريان :

كان الهلال نزيل السماء وقد قارن الزهرة النيرة
سوار لحسناء من عسجد على قفله وضعت جوهره

ومنها قول بدر الدين محمد بن مكي :

كان الشمس اذ غربت غريق هوى في البحر او وافي مغاصا
فاتبعها الهلال لدى غروب بزورقه يريد لها خلاصا

فيمكنك ان تنظر الى تشابيه الامة وما يضربونه من الامثال وتجعلها عنوانا على اضاءة عقولهم وشاهدا بالغاية التي تنفذ اليها بصائرهم فان المشبه به اذا كان نادر الحصول في الذهن او في ضمنه تفصيل كثير صعب استطراده في غير موضع الحديث عنه ولا يتمكن من قلادة التمثيل به الى من كان له نظر واسع في تخييل المعاني القاصية وقوة فائقة في تأليفها مع ما يجانسها في شمل واحد . وكثيرا ما يصنع الادباء التشابيه على بساط المساجلة لمجرد الرياضة واظهار البراعة في الالتفات من معنى الى آخر وادخاله في نسق الحديث عن غيره بمناسبة لطيفة .

فالادباء يختلفون في مراتب التشبيه ويتفاوتون في الغوص على لطائفه مثلما يختلف المصورون من اهل السياسة في تمثيل حال امة في سعادتها

او شقائها مثلا او حال دولة في اتحادها مع دولة اخرى او معارضتها ويتفاوتون فيما يضمنونه في ذلك التمثيل من النكت السياسية .

ولم تكفهم الاصابة في وجه الشبه والتحقيق فيه فدعاهم لطف الذوق في التمثيل الى التحفظ في موارده عما لا يلائم الغرض منه ألا ترى الاصمعي كيف عاب في مجلس الرشيد قول النابغة :

نظرت اليك بحاجة لم تقضها نظر السقيم الى وجوه العود

فان النابغة وان سدد الرمية الى وجه الشبه لكنه اورده في صورة تقتضي تشبيه المحبوبة بالسقيم وذلك مما يتخلى ذوق الاديب عن قبوله ونظير هذا ان يمثل المصور السياسي امة في سعة رفاهيتها وسعادة حريتها فيرسم صورا كريهة المناظر تمرح بملابسها الفاخرة في رياض باسمة الازهار ويرمز الى روح الامن والاطمئنان باسطة اشعتها في صدورهم باتتظام سيرهم والسكينة في حركاتهم فهذا المثل كما رأيته مستوف للغرض الذي رسم من اجله لان السعداء بنعمة الحرية لايجب ان تكون وجوههم مشرقة واعضاءهم متناسبة ولكن ما ارتكز في النفوس من اعظام الحرية وشدة الشغف بها يخيل اليها ان من لبسوا رداءها وتحلوا بزينتها لابد ان تلقى على وجوههم نظرة النعيم وتعلوها وضاءة لا يبصر الناظر معها الا حسنا فاذا شاهد انسان الاحرار في صور كريهة نقص اعجابه بالحرية او نازع المصور في عدم اتقانه لذلك التمثيل واتسع العرب في هذا الباب الى ان قال المبرد في الكامل لو قال قائل هو اكثر كلام العرب لم يبعد . وتفننوا فيه على حسب توغلهم في الحضارة ومشاهدتهم للصور الغريبة ولا جرم ان يجد الناظر في تشابيه ادباء الامة ما يطلعه على نبذة من احوالهم المدنية فان كثيرا من الاشياء يتعالى الاديب عن الحديث في شأنها اذا ساقها اليك مساق التمثيل بها فمما يقرب معرفتك الى هياة لباس النساء في عهد ابن الرومي قوله يصف قوس الغمام :

يطرزهـا قوس الغمام بأصفـر على أخضر في أحمر وسط مبيض
كأديال خـود أقبلت في غـلائل مصبغة والبعض اقصر من بعض

ومن عرف القائل :

أأميم لو شـاهدت يوم نزالنـا والخيل تحت النقع كالاشبـاح
تطفو وترسب في الدماء كأنهـا صور الفوارس في كؤوس الراح

لم يبق على الجهالة بشكل الكؤوس المستعملة لذلك العصر وعقلها على اي صورة تصنع ولعلك تسمع قول النور الاسعدي :

يمينا ما مدحتـك من ضـلال ولي في ذاك عـذر في الـكمال
ولـكني لا كمل منـك نقصـا كما جعـل الطراز على الشمال

فتستفيد منه ان العلّامة التي تجعل في ثياب الكبراء من قبل الامراء ليمتازوا بها عن غيرهم كانت توضع في القديم على جهة اليسار كما هي عادة رجال الدول اليوم في وضع غالب النياشين التي هي بمثابة الطراز .

* * *

اقتباسهم من غير لغتهم

مما يشهد للعرب بارتقاء أفكارهم وبعدها عن ساحة الجمود انهم لم يستنكفوا مع اعجابهم بفصاحة لغتهم وعلمهم بكثرة مفرداتها وتصاريفها ان يضيفوا اليها من لغات الامم ما يوفر عددها ويزيدها سعة على سعتها ومن هذه الالفاظ الدخيلة ما يبقونه على حالته التي كان عليها عند العجم نحو كركم ومنه ما يغيرونه بالنقص او الزيادة او الابدال لا سيما اذا كانت حروفه مخالفة في المخارج والصفات لحروف لغتهم مثل فيروز فاؤه عند العجم بين الفاء والباء ومثل الاسقف واصله باليونانية (ايسكوبوس) وربما اشتقوا منه افعالا على قياس ما يشتقونه من اسماء الاجناس الاصيلة في ابنيتهم نحو تطيلس اذا لبس الطيلسان وألجم الدابة اذا وضع اللجام في فمها واتسعوا في تصريفها الى ان نقلوها الى غير معناها على سبيل المجاز فقالوا لجمه الماء اذا بلغ فاه .

واذا تصرفوا فيها كما يتصرفون في اوضاع كلامهم صارت بمنزلة الالفاظ المرتجلة عندهم . وليس بصحيح ما يزعمه بعضهم من ان ادخال الالفاظ الاعجمية على اللغة مفسد لها فان القرآن وهو الراقي بفصاحته الى حد الاعجاز قد اشتمل على عدة كلمات غير عربية نحو مشكاة من الهندية واستبرق من الفارسية وقسطاس من الرومية وهذا لا ينافيه قوله تعالى : « ان نزلناه قرآنا عربيا لعلكم تعقلون » فان هذه الالفاظ لما أخذها العرب وادخلوها في لسانهم اختلطت بلغتهم وصارت معدودة فيما هو عربي فصيح فلا يخرج الكلام الشامل لها من نسبته الى العربية .

وانكرت طائفة منهم ابن جرير الطبرى وقوع المعرب في القرآن

وادعوا ان هذه الامثلة مما تواردت فيها اللغات فتكلمت بها العرب والفرس او الروم مثلا بلفظ واحد من دون اقتباس ولا يصح القول بهذا في مثل استبرق وسندس لان الثياب الحرير ليست من مصنوعات العرب وانما عرفوها من الفرس •

وتجاوز كثير الحد في هذا النوع وأتوا الى كل لفظ عربي يعثرون عليه في لغة اخرى وحكموا عليه بان العرب اقتبسته من تلك اللغة وان كان معناه مما شأنه ان تشترك فيه الامم او لا يدرى من الذي انشاه سابقا مثل الهرج أي الفتنة ، والدري أي المضي ، والشطر أي الجهة، يقول بعضهم ان العرب اخذتها من الحبشة ولن يجد دليلا على ذلك اذ يحتمل ان الحبشة هي التي اخذتها من العرب او تكلم بها الفريقان على سبيل الاتفاق •

* * *

Damascus University

ارتقاء اللغة مع المدنية

يعلم كل من له حظ من تعاليم هذه اللغة ان موضوعاتها لم تقف عند الحد الذي انتهت اليه قبل الاسلام ولا في زمن نزول الوحي فكثير من الالفاظ وقع التصرف فيها فنقلت الى شرائع ومعان لاتعرفها الجاهلية مثل الصلاة والصوم والحج والزكاة ومثل المنافق والفاسق والمخضرم ولما دونت العلوم على اختلاف فنونها وحدثت معان لم تكن اشتقوا لها اسماء من اللغة واجروها مجرى العربي الصحيح في الاستعمال ولم يقتصروا على الاشتقاق من العربية وسلكوا طريقة العرب في اقتباسهم من غير لغتهم فنقلوا جملة من الكلمات الاعجمية واستعملوها بحالها كالسقمونيا والاسطرلاب من اللغة اليونانية والاسطوانة والبنج من اللغة الفارسية هذه الاصطلاحات المتجددة وان كان السبب الذي يدعو الى وضعها اولا هو الحاجة الى التفاهم في مسائل تلك العلوم فلا جناح على من اوردها في اغراض خارجة عن العلم متى جرت اليها مناسبة تشبيه او تلميح في خطاب لا يقصد به الا الخاصة من الادباء وانما يعاب استعمالها في مثل المقالات والقصائد والخطب التي يوجه الخطاب فيها الى عامة الناس لغموض معانيها وعدم اشتهار وضعها وفي قصائد الشعراء ورسائل الكتاب من التلميحات والتشابيه بالمعاني العلمية ما يستحق ان يذكر في عدد حسناتهم البديعية كقول بدر الدين الدماميني في بعض قصائده :

وقد شابه الاعداء جمعا مؤنثا لذاك غدت في حالة الفتح تكسر

وكثرت اصطلاحات الفنون واتسعت شعوبها حتى خصصوها

بمعجمات مثل كتاب التعريفات للجرجاني وكتاب الكليات لابي البقاء وكشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي ٠

فالاسلام لم يعق العربية عن النمو ولا شد وثاقها عن الارتقاء مع المدنية كما اوحي به الى بعض المسامرين فقرر في سياق الاستشهادعلى موت العربية (ان المسلم الخالص يلزمه ان يبقى اللسان الذي نزل به القرآن على حاله ٠ وتحويل الكلمة عن معناها الاصلي الى معنىجديد يعد تغييرا للغة) فهذا لفظ الباي والمدير والسفير والمشير ومجلس الشورى وكثير من اصطلاحات الصنائع والفنون لم تكن معروفة في صدر الاسلام بهذه المعاني الخاصة ويستعملها الناس منذ وضعت بدون تحرج منها او دخول شبهة عليهم في استعمالها ٠

ومما يزيل هذا الغلط ويمحي اثره ان العربية لم يحتكرها العرب المسلمون لانفسهم ولا سدوا افواه القوم المخالفين لهم عن التخاطب بها بل لا تزال لسان طوائف ذات ملل مختلفـة من حين بزغت شمس الاسلام الى يومنا هذا فعلى تسليم ان يقضي الاسلام ببقاء اللغةواقفة عند حد فلا يجري حكمه هذا الا على من لبسوا هديه وتطوقوا بقلادة شريعته لان هؤلاء الطويف وان ضمهم الاسلام تحت حمايته فانه يطلق لهم الحرية فيما يدينون وما يصنعون ولا يحملهم على ما يقرره من الاصول او الفروع فاذا قدرنا انالعربيةسكنتانفاسها ولحقتبأصحاب القبور كما يزعم المسامر فهي وسيلة من وسائل الارتقاء وسعادة الحياة اهملتها امة غير متحدة في الملة فكيف يستقيم لنا ان نلقي مسؤولية ذلك على عاتق دين لا تنسحب واجباته على جميعها وليس التصرف في ترقية حال اللغة من متعلقات السياسة خاصة حتى يقال ان امره في يد الهيأة الحاكمة وهي متلبسـة بشعار الاسـلام ٠ فلو نهض افراد من امة غير

مسلمة يسعون الى عمل لا يلحق بغيرهم ضررا كاصلاح لسانهم لم يكن للدولة الاسلامية بوصفها اسلامية ان تعارضهم وتحول بينهم وبين ذلك المسعى وان كان عملا غير صالح في شريعة الاسلام . فليس من العدل في القضية ان نسند موت اللغة لو وقع الى الاسلام وحده وهي لسان امم لا تجمعها شريعته .

قال المسامر ان هذه اللغة ضيقة النطاق لا تسع تحريرات العلوم العصرية ولا يمكن ان يوجد فيها اسماء لهذه المخترعات نحو فوتغراف وتلفون . وهذه قضية تردها شهادة التاريخ والعلم فان علوم الحكمة والطب والهندسة والحساب والفلك والمنطق وغيرها قد ترجمت في عهد الدولة العباسية ودونت بالقلم العربي واصبحت تدرس بلسان عربي مبين واما شهادة العلم فانه يمكننا ان نضع لهذه المعارف الحديثة اسماء عربية وهو احسن الطرق وافضلها لئلا تكثر الالفاظ الدخيلة وتتغلب على ما هو عربي فتؤول بكثرتها الى خروج الكلام وانسلاخه عن صبغته العربية فان اللغات تتمايز بالاساليب وبالمفردات الا ما كان قليلا .

ولما كانت العربية من اللغات المتصرفة يشتق منها اسم الفاعل والمفعول والمكان والالة سهل الطريق الى وضع اسماء مفردة لهذه المستحدثات فان اكثرها من قبيل المكان او الالة او الموصوف بالفعل وهناك وسيلة اخرى هي طريقة المجاز فاذا عرض لنا معنى جديد نظرنا الى لفظ يتناوله على وجه عام مثلا او مستعمل في معنى يقرب منه وعلقناه عليه كما فعل بعض الاذكياء في رتل وقطار وبريد ومنطاد وعربة ولا تثريب علينا اذا لم نهتد الى وضع اسماء مفردة ان نعلق عليها اسماء مركبة نحو حاكي الصدى لفونغراف وكذلك يفعل الافرنج الان فاسماء المستحدثات عندهم من قبيل المركب او المنحوت .

وبعد هذه الوسائل فان العربية كما علمنا تتلقى ما يرد عليها من الالسنة الاخرى وتقبله بقبول حسن بعد تنقيحه وسبكه في قالب عربي فلا مانع من ان تقتبس اسماءها الموضوعة لها في اصطلاح مخترعيها عند استحسانها ونهذبها ثم نحشرها في زمرة ما هو عربي فصيح ٠

* * *

اتحاد لغة العامة والعربية

اذا تتبعنا لغة التخاطب الآن لنعلم نسبتها من العربية وجدناها نصر العربية ولكن طرأ عليها التحريف بنقص أحوال الاعراب أو تغيير حروف بعض الكلم بالحركة أو السكون أو التخفيف أو التشديد أو الحذف او الزيادة او القلب او الابدال وقد يرد الخطأ عليها من ناحية الاشتقاق نحو شائب ومهبول ومبروك فان الصحيح عربية اشيب واهبل ومبارك. وهناك كلمات دخيلة اقتضتها سنة المخالطة وقدرها بعض المحررين بالنسبة الى ما هو عربي في لسان المصريين بخمسة في المائة وليس التفاوت بينهم وبين التونسيين ببعيد .

ومن شواهد ان لغة العامة لسان عربي دخله التحريف انك تراهم يستمعون الى القرآن الحكيم فيفهمون ظاهرا منه ويتأثرون لسماعه وتسرد عليهم القصص المؤلفة بقلم عربي فلا يفوتهم من فهمها الا ما كان نادرا واستشهد المسامر على عدم حياة العربية بأن الجرائد المحررةبقلم راق لا يفهما جميع الناس . وهذا مسلم في المنشآت التي يرمى فيها الكاتب الى انظار بعيدة عن أفكار العامة ولا اظن العالم والامي في أي أمة يكونان سواء في فهم التحريرات المشحونة بالانظار العالية وان كانت خالية من المعاني العلمية واصطلاحاتها واما ما كانت معانيه قريبة التناول كأخبار الوقائع والاعلانات فلا يخفى عليهم فهمها وان كانت عباراتها راقية الا ان تشتمل على بعض مفردات غريبة وعندهم ما يرادفها من العربي صحيحا او محرفا .

ولا ننسى وان نسي المسامر ان لغة العامة في كل امة لا تنطبق

بجبلتها على اللسان الذي يكتب به علماؤها وان كان الفرق بينهما في ممالك أروبا على ما ينقل اقل من الفرق بين لغة التخاطب عندنا والعربية الفصحى لان اولى الامر منهم في الاعصر القريبة كانوا اشد عناية بشأن التعليم واحرص على تعميمه بين رعاياهم واستقامة السنة الامة في اللغة على قدر ما يفتح لها من ابواب التعليم ويتخذ فيه من الوسائل القريبة ولهذا نرى لسان المتعلمين منا او من يتردد على صحبتهم اقرب الى العربية من لسان الاميين الذين لا يحومون على ساحة التعليم .

ثم ان ما قرره المسامر في شرط حياة اللغة وبنى عليه الحكم بموت العربية وهو (ان يكون لسان التخاطب بها مطابقا للسان الكتابة تماما) نحن في سعة واختيار من قبوله والاعتبار بوزنه سواء قاله من تلقاء نفسه او تبع فيه سلفا على وجه التقليد فان شرطه هذا امر وضعي لا يستند في تحقيقه الى حجة عقلية فلا يكبر علينا الالتفات عنه ونعتمد وضعا آخر لشرط الحياة فنقول ان اللغة الحية هي التي يكتب بها طائفة من الامة على وجه الصحة ويمكنهم ان يتفاهموا بها كذلك في أي عرض يعرض وان كانت في نطق العامة محرفة ونسمي ذلك التحريف مرضا لا موتا حقيقيا .

واذا اثبت ان لغة التخاطب الان عربية ولكنها ابتليت بعلل يرجى برؤها منها وعودها الى تمام صحتها بالمعالجة شيئا فشيئا فلا يحسن بنا ان نهجر اللغة الفصحى ونسعى في تدوين لغة العامة على علاتها فان تحريفها يختلف بحسب اختلاف الاقطار والبلاد حتى يكاد اهل الاقطار المتباعدة لا يفهم بعضهم خطاب بعض وان اشتركوا في فهم العربية الصحيحة واذا اريد ان اهل كل قطر او بلاد يدونون لسانهم المحرف فانظروا ماذا ترون . ايجمل بنا ان نعمد الى لغة يشترك في التفاهم بها جميع المسلمين على اختلاف اجناسهم ويتخاطب بها ابن الصين مع ابن

مراكش بدون واسطة ترجمان وبينهما من بعد المسافة مثل ما بين ملتقى الخافقين ونفرقها الى لغات شتى تفريقا يجعلها في الاقل لغات سافلة منزوعة من سر الفصاحة والرونق ولا تجد قوة تذود بها عن حياضها كما وجدت العربية من ذات فصاحتها حاميا ونصيرا .

وللعربية في نظر المسلم موقع عظيم من الاعتبار لان الاسلام وان لم يجعلها من شعائره فيأمر المسلم بالتزامها في سائر خطاباته الا انه استحب له تلاوة القرآن والتدبر في معانيه لمعرفة وجوه اعجازه واستخراج عبره والاستضاءة بأنوار هديه لان غيره من كتب الحكمة والارشاد ليس لقولها سلطان يؤثر على النفوس ويعمل عمل القرآن في تطهيرها عما يعرض لها من الوساوس وهدايتها الى محاسن الاخلاق ولا سبيل الى التدبر في آياته وادراك بلاغته الا بعلم هذه اللغة .

ولما علم المحققون ان استنباط الاحكام التفصيلية عند الحاجة اليها يجب ان يقوم به طائفة من الامة . والاحكام انما تؤخذ من القرآن وحديث الرسول صلى الله عليه وسلم وكلاهما وارد بلسان العرب عدوا من فروض الكفاية التبحر في معرفة العربية وهذا وجه نسبتها الى الاسلام وهو الحصن الذي يتكفل بحفظها وبقائها ما بقي دينه القويم .

واذا كانت العربية راوية تتلقى منها علوم الدين وبريدا يحمل الينا علوم الدنيا فمن واجباتها علينا ان نصرف الهمة في سبيل اصلاحها ونعدل السنة الناشئين بآثارها الصحيحة فان الله لا يضيع أجر من أحسن عملا .

* * *

حياة اللغة العربيـــة

كان المؤلف ـ رحمه الله ـ أنشأ في رمضان سنة ١٣٣٥هـ قصيدة في حياة اللغة العربية في أسلوب رواية خياليـة ونشرت في جريدة « الزهرة » الزاهرة ، وقد رأينا من المناسب اثباتها هنا اتماما للفائدة ونصها :

بصـــري يســبح في وادي النظـــر
يتقصـــى أثـــرا بعـــد أثـــر
وســـبيل الرشـــد ممهـــود لمن
يتجـافى الغمض ما اسـتطاع السـهر
انســـا الـكون ســـجل رسـمت
فيـــه للافـــكار آي وعبـــر
واذا ارخى الـــدجى اســـتاره
هب سـمعي كاشـفا عمـا اسـتتر
لسـت انســـى جنـــح ليـــل
خفقت فيه بالاحشاء انفاس الضجر
لج بي التســـهيد حتى اوشـــكت
غرة الاصـباح ان تغشى الســـحر
قمت اســـعى لتقـــاضي ســـلوة
ومطايا الســـعي مرقـــاة الوطـر
قمت اخطـو فجـرى حادي الصـبا
بحســـيس من احاديث الســـمر
وانثنى بي نحـــو ناد نشـــبوا
في لحـــاء ولجـاج منتشـر

موضوع علم النحو

اطلعت على كتاب « احياء النحو » لاحد اساتذة الجامعة المصرية فبدا لى ان اشاركه في بعض بحوثه التى رأى ان النحاة قد غفلوا عن وجه الصواب فيها ، وهو موضوع علم النحو ، واذا نقدت بعض عبارات المؤلف ، وعرضت رأيا غير رأيه ، فانما أريد طرح البحث بين أيدي القراء لينظروا ماذا يرون .

قال المؤلف في ص ١ « يقول النحاة في تحديد علم النحو : انه علم يعرف به أحوال اواخر الكلم اعرابا وبناء » ثم قال « فيقصرون بحثه على الحرف الاخير من الكلمة ، بل على خاصة من خواصه ، وهى الاعراب والبناء » وقال « غاية النحو (أي عند النحويين) بيان الاعراب وتفصيل احكامه حتى سماه بعضهم علم الاعراب » وقال « وفي هذا التحديد تضييق شديد لدائرة البحث النحوى ، وتقصير لمداه ، وحصر له في جزء يسير مما ينبغى ان يتناوله » .

لا ندري ماذا صنع المؤلف عندما وقف على هذا التعريف الذي ساقه لعلم النحو ، هل تجاوزه الى مطالعة ما كتبه اهل العلم في شرحه او انه اقتصر على قراءته وحده ، وكتب هذا الذى يقوله في الانكار على علماء النحو ، فان كان قد اطلع على ما كتبه اولئك المحققون في شرحه ، كان حقا عليه ان يكف قلمه عن هذا الانكار جملة ، أو يترك على الاقل نسبته الى النحاة في تلك العبارة الظاهرة في أن هذا هو التعريف الذى يقولونه على اتفاق منهم .

نقد لكتاب « احياء النحو » .

وان لم يكن المؤلف قد اطلع على ماكتبوه في شرح هـذا التعريف وهو في المؤلفات القريبة المنـال ، أفلا يكون لقارىء كتابه حق في عتبه عتبا جميلا على عدم صرف شيء من وقته في الرجوع الى أمثال هذه المؤلفات قبل ان يتعرض لتخطئة علماء قضوا في استنباط قواعدالعربية والنفقة في أسرارها وقتا طويلا . والتحديد الذى ساقه الاستاذ وغمره بالانكار قـد اقتصر فيه صاحبـه على أحوال الكلم مراعيا الغالب في مباحث علم النحو ، قال العلامة الامير في شرح هذا التعريف « هـو اقتصار على الغالب ، والا فيعرف به (أي النحو) أحوال غير الكلمات ، كالجمل التى لا محل لها من الاعراب والتى لها محل ، وكأحكام جملة الصلة من حيث العائد ، وكونها لا تكون جملة انشائية ، وكذا جملة النعت والخبر .

واقتصر في هذا التعريف على حال الاعراب والبناء ، مع ان النحو يبحث فيه عن احوال غير هذا الحال مراعاة للغالب ايضا .

قال العلامة الامير « وقولهم اعرابا وبناء اقتصار على الغالب والا فيعرف به أحوال الكلم من غير أحوال الاعراب والبناء ، كأن من جهة كسر همزها او فتحها او تخفيفها او شروط عملها ، وشروط عمل بقية النواسخ ، وكالعائد من حيث حذفه وعدمه ، وغير ذلك » .

وصرح بعد هذا كثير من النحاة بأن علم النحو يبحث عن احـوال الالفـاظ من حيث دلالتها على المعاني التركيبية أي المعاني التي تستفاد من اسناد بعض الكلم الى بعض ، وهذا ابو اسحاق الشاطبي يقول في شرح الخلاصـة « وهو (أي النحو) في الاصـطلاح علم بالاحـوال والاشكال التى بها تدلالفاظ العرب على المعانى ، ويعنىبالاحوالوضع الالفاظ من حيث دلالتها على المعاني التركيبية أي المعانى التي تستفاد بالاشكال ما يعرض في آخر طرفي اللفظ ووسطه من الآثار والتغييرات

التى تدل بها الفاظ العرب على المعانى » فانظر الى قوله « علم بالاحوال والاشكال » والى تفسيره الاحوال بأنها وضع الالفاظ بعضها مع بعض، فذلك صريح بأن النحاة لا يقصرون بحثهم على الاعراب والبناء .

وهذا السيد الجرجانى قد ذكر في شرح المفتاح علوم الادب التى تبحث عن المركبات ، فقال « واما عن المركبات على الاطلاق فاما باعتبار هيأتها التركيبية وتأديتها لمعانيها الاصلية ، فعلم النحو ، واما باعتبار افادتها لمعان مغايرة لاصل المعنى ، فعلم المعانى » .

فانظر كيف جعل موضوع علم النحو المركبات باعتبار هيأتها التركيبية وتأديتها لمعانيها الاصلية ، ولم يقل : يبحث عن الكلم باعتبار ما يعرض لها من الاعراب والبناء .

وكذلك ترى ابن سيده اللغوى قد تناول النحو بشرح يجعل موضوعه أوسع من احوال الاعراب والبناء ، فقال « النحو أخذ من قولهم : انتحاه اذا قصده . انما هو انتحاء سمت كلام العرب من اعراب وغيره ، كالتثنية والجمع والتصغير والتكسير والاضافة والنسب ، ليلحق به من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها » .

وكذلك يقول ابن كمال باشا في رسالة تعرض فيها للتفرقة بين موضوع علم النحو وعلم المعانى « ويشارك النحوى صاحب المعانى في البحث عن المركبات الا ان النحوى يبحث عنها من جهة هيأتها التركيبية صحة وفسادا ، ودلالة تلك الهيئات على معانيها الوضعية على وجه السداد ، وصاحب المعانى يبحث عنها من جهة حسن النظم المعبر عنه بالفصاحة في التركيب ، وقبحه » وقال « فما يبحث عنه في علم النحو من جهة الصحة والفساد ، يبحث عنه في علم المعانى من جهة الحسن والقبح، وهذا معنى كون علم المعانى تمام علم النحو » . وهذا صريح في أن بحث علم النحو لا يقف به النحويون عند حد الاعراب والبناء ، ولا

يجعلونه دائرا على هذا الحال كما يدعى صاحب كتاب احياء النحو .

واذا رجعنا الى الكاتبين في حقائق العلوم وموضوعاتها وجدناهم لا يفهمون الا ان النحاة يبحثون عن أحوال الكلم من حيث دلالتها على المعانى التركيبية ، فصاحب كشاف اصطلاحات الفنون يقول« علم النحو : ويسمى علم الاعراب ، على ما في شرح اللب ـ وهو علم يعرف به كيفية التركيب العربى صحة وسقما » ثم قال « والغرض منه الاحتراز عن الخطأ في التأليف ، والاقتدار على فهمه والافهام به » ومعنى هذا ان النحو قوانين يعرف بها احوال التركيب من نحو الترتيب والذكر والحذف والاعراب والبناء .

وسلك صاحب مدينة العلوم هذا المسلك فعرف النحو بأنه علم باحث عن احوال المركبات من حيث دلالتها على المعانى التركيبية النسبية، وقال « وغايته الاحتراز عن الخطأ في تطبيق التراكيب العربية على المعانى الوضعية الاصلية » ولو كان موضوع علم النحو عندهم محصورا في حال الاعراب والبناء ، لما كان علم النحو كافيا في تطبيق التراكيب العربية على المعانى الوضعية الاصلية .

وهؤلاء البيانيون يعدون فيما يخل بفصاحة الكلام التعقيد اللفظى، ويذكرون ان التعقيد يحصل بأحد امرين :

اولهما : ضعف التأليف وهو ان يكون الكلام مخالفا لقوانين علم النحو ، كالفصل بين المبتدأ والخبر ، او النعت والمنعوت ، بأجنبي .

ثانيهما : اجتماع امور كل واحد منها جائز ولكنه خلاف الاصل ، كتقديم المفعول على الفاعل ، والمستثنى على المستثنى منه ، والخبر على المبتدأ ، ويقولون بعد هذا : ان كلا من الامرين اعني ضعف التأليف ومخالفة الاصل يعرف بعلم النحو .

ولا يصح لنا ان نتهم هؤلاء البيانيين بأنهم لم يكونوا على بينة من

علم النحو ، أو أنهم احالوا عليه اشياء لا تحتوى عليها كتبه .

ثم قال المؤلف في ص ١ « فان النحو كما نرى وكما يجب ان يكون هو قانون تأليف الكلام وبيان لكل ما يجب ان تكون عليه الكلمة في الجملة ، والجملة مع الجمل ، حتى تتسق العبارة ، ويمكن ان تؤدى معناها » .

حقق النحاة النظر في علم النحو ، وعرفوه كما يجب ان يكون ، وقالوا : انه يبحث عن أحوال التراكيب ، ويبين ما تكون عليه الكلمة في الجملة ، والجملة مع الجمل ، حتى يكون الكلام مطابقا للمعاني الوضعية الاصلية .

وقال المؤلف في ص ٢ « فالنحاة حين قصروا النحو على اواخر الكلمات ، وعلى تعرف احكامها ، قد ضيقوا من حدوده الواسعة وسلكوا به طريقا منحرفة الى غاية قاصرة ، وضيعوا كثيرا من احكام نظم الكلام واسرار تأليف العبارة » .

لم يقصر النحاة النحو على اواخر الكلمات وتعرف احكامها ، بل بحثوا في احكام تأليف الكلام من نحو التقديم والتأخير ، والذكر والحذف واتصال بعض الكلم ببعض وانفصاله منه ، ولا يكاد باب من ابواب النحو يخلو من البحث في التراكيب من هذه الناحية ، ولعل الدارس لعلم النحو في كتبه المبسوطة ، يخرج منهـا وهو على ثقة من انهم قد اعطوا ناحية تأليف الكلام حقها ، فلا يعرض له أسلوب من الكلام الا نقده بما استفاده من تلك الكتب ويقضي بانطباقه على الاسلوب العربى او انحرافه عنه .

قال المؤلف في ص ٣ « فطرق الاثبات والنفى والتأكيد والتوقيت والتقديم والتأخير ، وغيرها من صور الكلام قد مروا بها من غير درس ، الا ماكان ماسا بالاعراب او متصلا بأحكامه ، وفاتهم لذلك كثير من فقه العربية ، وتقدير اساليبها » .

اذا القينا نظرة على علـم النحو وجدناه يبحث عن احوال الجمـل والمفردات من حيث وقوعها في التركيب ، او عن الاحوال التى يكون بها التركيب مطابقا للمعانى الوضعية الاصلية ، اما الجمل فنحو الجملة التى تقع خبرا او حالا او صفة معطوفة او شرطا او جزاء أو جواب قسم أومضافا اليه أو مفعولا ثانيـا لنحو علمت وظننت ، ولم يقصر النحاة بحثهم في هذه الجمل على جهة الاعراب ، بل بحثوا عن احكامها من جهات أخرى ، ككونها خبرية او انشائية اسمية او فعلية ، مقيدةبنوع خاص من الالفاظ او مطلقة ، كما بحثوا عنها من جهة موقعها في نظم الكلام ، او من جهة ما تتصل به من الالفاظ او من جهة وجوب الحذف او امتناعه او جوازه .

فيقولون لك مثلا ـ ان جملة الخبر أو الوصف او الصلة لاتكون انشائية ، وان جملة الجزاء لا تتقدم على الشرط ، وجملة الصلةلاتتقدم على الموصول ، ويحدثونك عن حكم عطف الجملة الاسمية علىالفعلية، وعطف الانشائية على الخبرية ، ويقولون لك : ان جملة الجزاء اذا كانت اسمية او انشائية وجب قرنها بالفاء ، ويدلونك على مواضعحذف جملة الشرط او الجزاء او جواب القسم .

وأما المفردات فيبحثون عن المفرد الذى يقع مبتـدءا أو خبرا أو فاعلا أو مفعولا أو حالا أو تمييزا أو مضافا اليه أو مجرورا بحرف ، ولا يقصرون بحثهم فيه على جهة الاعراب ، بل يبحثون عن حال المبتدأ والحال والتابع مثلا من جهة التنكير والتعريف ، وعن الخبر والفاعل والمفعول والحال والتمييز والتابع من جهة التقديم والتأخير ، وعنهذه الانواع وغيرها من جهة الحذف والذكر ، ويبحثون عن نوع الكلم التى يتصل بها كل حرف من الحروف الرابطة بين الكلم ، فيقولون لك مثلا ان حروف القسم وكاف التشبيه ومذ ومنذ لا تدخل على الضمائر ، وان رب مختصة بالنكرات وان حيث واذ لا يضافان الا الى جمل الافعال ،

وتراهم يبسطون القول في حكم المضارع الذي يقع خبرا لكاد و عسى وأخواتها من جهة اتصاله بأن .

قال المؤلف في ص ٣ « نعم ربما تعرضوا لشيء من هذه الاحكام حين يضطرون اليها لبيان الاعراب وتكميل أحكامه ، فقد تكلموا في وجوب الصدارة لأسماء الاستفهام وبعض ادوات النفي ، حين أرادوا شرح التعليق ، وبيان مواضعه ، ولزمهم أن يحصوا من الادوات مايحجب ما قبله عن العمل فيما بعده » .

والمعروف ان النحاة يتكلمون عما تجب له الصدارة في أبواب غير بحث التعليق ، فيقولون في باب المبتدأ والخبر : يجب تقديم المبتدأ اذا كان مشتملا على ماله الصدر ، ويجب تقديم الخبر اذا كان متضمنا ماله الصدر [١] ويذكر بعضهم في هذا الباب بعض ماله الصدارة من نحو الشرط والعرض والتمني [٢] ويقولون في باب الجوازم : إن الشرط له الصدارة [٣] ويقولون في باب كم وكأين : إن كم الخبرية والاستفهامية يلزمان الصدارة .

وقال ابن الحاجب في فصل عقده لحروف التحضيض : حروف التحضيض هلا وألا ولولا ولوما ، لها صدر الكلام .

قال المؤلف « وبينوا بعض الادوات التى يجب أن يليها فعل والتى لا يليها الا اسم ، حين أرادوا تفصيل احكام الاشتغال » المعروف ان النحاة يتكلمون عن الادوات من جهة ما تتصل به من فعل أو اسم ؛في مواضع غير باب الاشتغال ، فقد قالوا في بحث حروف التحضيض هلا وألا ولولا ولو ما انها تلزم الفعل لفظا او تقديرا ، وقالوا في بحث حروف الاستفهام : ان الهمزة وهل تدخلان على الجملة الاسمية والفعلية [٤] وقالوا في بحث لو : انها تختص بالفعل كإن الشرطية .

---

(١) الكافية لابن الحاجب (٢) الرضي في شرح الكافية .
(٣) الصبان على الاشموني (٤) شرح الرضي للكافية
(٥) الخلاصة وشروحها .

وقال المؤلف « ولكن هذه المباحث جاءت متفرقة على الابواب تابعة لغيرها ، فلم يستوف درسها ، ولا أحيط بأحكامها » .

قال لنا المؤلف : ان النحاة ذكروا ما يجب له الصدارة من أسماء الاستفهام وبعض ادوات النفى في بحث التعليق ، وذكروا الادوات التى يجب أن يليها فعل ، والتى لا يليها الا اسم ، في باب الاشتغال ، واستخرج من هذا نتيجة ، هى أنهم لم يستوفوا درس هذه المباحث، ولا احاطوا بأحكامها ، وقد عرفت أنهم تكلموا عنها في غير بحث التعليق وباب الاشتغال ، وكان على الاستاذ أن يذكر لنا شيئا من الوجوه التى فاتتهم دراستها او شيئا من الاحكام التى ظفر بها من الكلام العربى ولم يتعرضوا له ، ولو فعل شيئا من هذا لكان قوله « فلم يستوف درسها ، ولا أحيط بأحكامها نتيجة يعترف المنطق الصحيح بصدقها .

ثم تكلم الاستاذ على النفى من جهة أنه كثير الدوران في كلام العرب ، مختلف الاساليب ، متعدد الادوات ، وذكر ان النحاة درسوه مفرقا على أبواب الاعراب ، ممزقا ، وأخذ يتحدث عن هذه الادوات التى هي : ليس وما وإن ولا ، وغير وإلا ولم ولن ولما . فلم يرض عن ان تدرس لا فيما ألحق بكان ، ثم فيما ألحق بأنّ ، ولا ان تدرس غير وإلا وليس في باب الاستثناء ، ولا ان تدرس لن في نواصب الفعل ، ولم ولما في جوازمه ، ثم قال « درست هذه الادوات كما ترى مفرقة ، ووجهت العناية كلها الى بيان ما تحدث من أثر في الاعراب ، واغفل شر اغفال درس معانيها ، وخاصة كل أداة في النفى ، وفرق ما بينها وبين غيرها في الاستعمال ، ولو انها جمعت في باب وقرنت اساليبها ، ثم ووزن بينها ، وبين منها ما ينفى الحال وما ينفى الاستقبال وما ينفى الماضي ، وما يكون نفيا لمفرد ، وما يكون نفيا لجملة ، وما يخص الاسم ، وما يخص الفعل ، وما يتكرر ، لاحطنا بأحكام النفى وفقهنا اساليبها ، ولظهر

لنـا من خصائص العربية ودقتها في الاداء شيء كثير اغفله النحـاة ، وكان علينا ان تتبعه ونبينه » .

شأن علم النحو البحث عن أحوال الفـاظ من حيث دخولهـا في التركيب مثل تقديم اللفظ او تأخيره ، واتصاله او انفصاله ، وحذفه او اثباته ، وزيادته او افادته لمعنى ، واعرابه او بناؤه ، وعمله في غيره او اهماله عن العمل ، فاذا درس النحاة حـروف النفى في أبواب متفرقة فذلك ما يناسب موضوع علمهم ، اذ يذكرون الالفاظ في مقام البحث عن حال يعرض للفظ عند وقوعه في تركيب ، وليس هناك حال يعرض لادوات النفى عند التركيب ويكون جاريا في جميع هذه الادوات ، وانما نجد من الاحوال التى تعرض عند التركيب ما يتناول بعض ادوات النفى وغيرها من الكلم ، كرفع الاسم ونصب الخبر يعرض لفعل نفى وهـو ليس ، واحرف نفى وهى ما وان ولا ، ولبعض أفعال الاثبات وهى كان وبقية اخواتها .

ولا شك أن هذه الوجوه التى تشترك فيها حروف النفى مع غيرها هى أشد صلة بعلم النحو من مجرد الاشتراك في أصل المعنى الذى وضع له اللفظ .

والواقع أن البحث عن معانى الحروف والادوات لا يدخل في صلب علم النحو اذ لم يكن بحثا عن احوال اللفظ من جهة وقوعه في التركيب، بل هو بحث عن المعانى التى وضعت لها هذه الكلم أعنى الحروف ، فهو الى علم اللغة أقرب منه الى علم النحو ، ولكن النحويين لاحظـوا أن هذه الحروف روابط للتركيب فتعرضوا لمعانيها عند البحث عن الحال الذي يعرض لها عنـد التركيب ، كالعمـل او الاعراب او البنـاء أو الزيادة .

قال المؤلف « ومثل النفى في ذلك التوكيد يدرسونه في « باب

إنْ » ويقرنون بأن المؤكدة « أن » الواصلة و « ليت » المتمنية ، لأنها أدوات تتماثل في العمل ، وان تباعد ما بينها في المعنى والغرض ، وفي باب الفعل يذكرون نونى التوكيد واحكامها لاثرهما في اعرابه ، وفي بحث التوابع يجعلون للتوكيد بابا خاصا يذكرون فيه عددا من الكلمات حكمها في الاعراب حكم ما قبلها ، ولو جمعت اساليب التوكيد في العربية ، ما ذكر هنا وما لم يذكر ، وبين ما يكون تنبيها للسامع ، وما يكون توكيدا للخبر ، وما يكون تقوية لرغبة ، لكان اقرب الى ان تدرس كل انواع التوكيد ، ويبين لكل نوع موضعه ، ولكان ادنى الى توضيح أساليب العربية وسرها في التعبير » .

فعل النحويون في التوكيد وادواته ما يناسب صناعتهم ، قرنوا إن بأن الواصلة ، وليت المتمنية ، لاشتراك الاحرف الثلاثة في حال يعرض لها بالتركيب ، وهو نصب الاسم ورفع الخبر ، واوردوا الكلمات التى تستعمل للتوكيد مثل كل واجمع في بحث التوابع لماثلتها للتوابع في حكم ما يعرض لها بالتركيب ، وهو موافقة ما قبلها في الاعراب ،وذكروا نونى التوكيد في بحث الفعل حيث كان لهما عند الاتصال بالفعل احكام خاصة لا يشاركهما فيها غيرهما من ادوات التوكيد وهو اعراب الفعل الذى يتصلان به او بناؤه على الوجه المعروف في ذلك البحث .

ولو سلك النحاة في ألفاظ التوكيد هذا الطريق الذى أشار به المؤلف فجمعوها في باب ، لم يكن من اللائق بصناعتهم ان يقتصروا على بيان معانيها الذى هو في الواقع من موضوع علم اللغة ، ولو تعرضوا في كل لفظ الى الحكم الذى يعرض له في التركيب كأن يذكروا عمل إن في الاسم والخبر في البحث عن حروف التوكيد ويذكروا عمل ليت كذلك في حروف التمني ، وعمل كأن في بحث حروف التشبيه ، وعمل لكن في بحث الاستدراك ، لتشتت الكلام في الاحوال التى يعد البحث

فيها من صلب علم النحو وهى رفع الاسم والخبر ، وما يعرض لهما من نحو الترتيب والذكر والحذف .

ثم قال المؤلف « والزمن جعله النحاة ثلاثة أنواع : الماضي ؛ والحال والمستقبل ، وجعلوا للدلالة عليها صيغتين فقط : الفعل الماضي ، والفعل المضارع ، وكفاهم ذلك ، لان احكام الاعراب لا تكلفهم اكثر منه ، ولم يحيطوا بشيء من انواع الزمن واساليب الدلالة عليه وهى في العربية اوسع وادق ، يدل على الزمن بالفعل وبالاسم ، وبالفعل والفعل ،وبالفعل والاسم وبالحرف ، ولكل اسلوب من هذه جزء من الزمن محدود يدل عليـــه » .

ثم قال المؤلف « وليس لهذه الأبحاث من موضع يجب أن تفصـل فيه وتبين أحكامها الا علم النحو » .

قد عرفت أن علم النحو احد العلوم العربية ، لا انه كل العـلوم العربية ، فان علماء العربية يقسمون البحث في اللغة الى علوم فيقولون : البحث فيها اما عن المفردات من حيث جواهرها وموادها وهيأتها ، فعلم اللغة ، او من حيث صورها وهيأتها فقط فعلم الصرف ، او من حيث انتساب بعضها ببعض بالاصالة والفرعيـة فعلم الاشـتقاق ، واما عن المركبات فباعتبار هيأتها التركيبية وتأديتها لمعانيها الاصلية فعلم النحو ، واما باعتبار تأديتها لمعان مغايرة لاصل المعنى فعلم المعانى ، واما باعتبار كيفية تلك الافادة في مراتب الوضوح فعلم البيان [1] .

فهناك نحو ولغة وصرف ومعان وبيان ، ولكل علم من هذه العلوم حد لا يتعداه ، وعلم النحو من بينها انما يبحث عن الالفاظ باعتـبار هيأتها التركيبية وتأديتها لمعانيها الاصلية ، فنظره يتوجه الى الاحوال التى تعرض للالفاظ عند تأليفها ، وهذا لا يستدعى أن تجمع الكلمات المشتركة في الدلالة على معنى وضعت له ، في بحث ، الا ان تشترك بعد

---

(١) شرح السيد للمفتاح .

ذلك في وجه من الوجوه التى يتناولها موضوع علم النحو ، وهى الاحوال التى تعرض للالفاظ من حيث التركيب وتأدية المعانى الاصلية.

ثم أعاد الاستاذ دعوى ان النحاة قصروا النحو على البحث في أواخر الكلم ، وقال « قد اخطأوا الى العربية من وجهين » وقال « الاول (أي من الوجهين) انهم حين حددوا النحو ، وضيقوا بحثه ، حرموا أنفسهم وحرمونا اذ اتبعناهم ، من الاطلاع على كثير من اسرار العربية واساليبها المتنوعة ، ومقدرتها في التعبير ، فبقيت هذه الاسرار مجهولة ولم نزل نقرأ العربية ونحفظها ونرويها ، ونزعم اننا نفهمها ونحيط بما فيها من اشارة ، وما لاساليبها من دلالة ، والحق انه يخفى علينا كثير من فقه أساليبها ، ومن دقائق التصوير بها » .

قد أرينا كان النحاة لم يقصروا النحو على البحث في أواخر الكلم وانهم بحثوا في احوال التأليف من كل ناحية تدخل في موضوع علمهم ، ولا يسلم للمؤلف انهم حرموا انفسهم ، وحرموا من اتبعهم ، من الاطلاع على كثير من اسرار العربية واساليبها المتنوعة ، واليك التحقيق :

للنظر في أسلوب الكلام العربى جهتان :

(أولاهما) جهة صحة تأليف الكلام بحيث لا يعد صاحبه خارجا عن العربية ، محكوما عليه باللحن ، وبعبارة اخرى ـ يكون الكلام مطابقا لاحد الاساليب التى يؤدى بها العرب المعنى الاصلى بليغا او غير بليغ ، وهذه الجهة هى التى يبحث عنها النحاة .

(الثانية) جهة اخذ الكلام مرتبة من المراتب الزائدة على صحة التأليف عربية ، أعنى مراتب حسن البيان ، وهذه الجهة هى التى يبحث عنها علماء البلاغة .

واذا درسنا كتب النحاة وكتب البيان بانصاف ، وجدنا كلا من الطائفتين قد قطعوا في البحث عن فقه الاساليب ودقائق التصوير بها

أشواطا واسعة ، وبلغوا فيها الى غايات بعيدة ، فدعوى أنهم حرموا أنفسهم او حرموا اتباعهم من الاطلاع على كثير من اسرار العربية ، مبنية على ان النحاة قد ضيقوا بحث علم النحو ، وقد اريناك انهم لم يضيقوه ، ولكنهم لم يريدوا أن يتعدوا حدوده الى موضوعات يبحث عنها في علوم اخرى كعلم اللغة وفقهها او علوم البلاغة .

واشار الاستاذ الى الوجه الثاني من الوجوه التي أخطأ فيها النحاة الى العربية من اجل قصرهم النحو على البحث في اواخر الكلم فقال :

« الثاني : انهم رسموا للنحو طريقة لفظية . فاهتموا ببيان الاحوال المختلفة للفظ من رفع او نصب من غير فطنة لما يتبع هذه الاوجه من اثر في المعنى . يجيزون في الكلام وجهين او اكثر من اوجه الاعراب ولا يشيرون الى ما يتبع كل وجه من اثر في رسم المعنى وتصويره ، وبهذا يشتد جدلهم ، ويطول احتجاجهم ، ثم لا ينتهون الى كلمة فاصلة »

النحاة يبحثون عن الاساليب التى لا يقال للناطق بها قد جئت بما لا تتكلم به العرب ، فاذا اجازوا في بعض التراكيب وجهين او وجوها من الاعراب ، فمعنى ذلك ان هذين الوجهين او تلك الوجوه قد تكلم بها العرب عند تأدية المعنى الاصلى لذلك التركيب ، يقولون هذا ولا ينفون ان يكون لكل وجه من الوجهين او الوجوه أثر في تصوير المعنى الاصلى يغاير الآثار التى قد يحدثها غيره من الوجوه ، فهم اذا اختلفوا في وجه من وجوه الاعراب يجيزه طائفة ويمنعه آخرون ، فان اختلافهم يرجع الى ان هذا الوجه قد نطق به العرب في مثل هذا التركيب او لم ينطقوا ، وبعد ان يقوم الشاهد على جواز وجهين او وجوه في التركيب، قد ينبهون الى ما يفترق به الوجهان او الوجوه من الاثر في رسم المعنى الاصلى وتصويره ، وان صح انهم لم ينتهوا في جدلهم الى كلمة فاصلة فلان المجيز لبعض الوجوه لم يقم الشاهد المقنع لخصمه من كلام فصيح أو قياس صحيح .

ذكر المؤلف شدة عناية العرب بالاعراب ، وساق على ذلك شواهد ، وتخلص منها الى وصف النحاة بأنهم اطالوا مراقبة اواخر الكلمات ، وانهم قد يختلفون فيها ، ويتجادلون عندها ، ثم قال : « وطول هذه المراقبة ودأبهم عليها هداهم الى كشف سر من اسرار العربية عظيم ، وهو ان هذه الحركات ترجع الى علل واسباب يطرد حكمها في الكلام ، ويمكن الرجوع اليها والاحتجاج بها ، وقد اعجبوا بهذا الكشف اعجابا عظيما ، فألحوا في الدرس وفي تتبع الاواخر والكشف عن اسرار تبديلها ، وسموا ما كشفوا اول الامر ـ علل الاعراب ـ او علل النحو ، ثم لم يلبثوا ان اوجزوا فسموها علم النحو او الاعراب » .

العلل التى يذكرها النحاة على ان العرب راعتها وبنت عليها احكام الفاظها ترجع الى ثلاثة انواع :

(أحدها) ما يقرب مأخذه ويتلقاه النظر بالقبول كما وجهوا تحريك بعض الحروف الساكنة بالتخلص من التقاء الساكنين ، ووجهوا حذف أحد الحرفين المتماثلين بطلب الخفة .

(ثانيهما) ما يكون من قبيل الفرضيات التى لا تستطيع أن تردها على قائلها ، كما انك لا تضعها بمحل العلم او الظن القريب منه ، كما قالوا في وجه بناء قبل وبعد : أنهما شابها الحرف في احتياجهما الى المحذوف وهو المضاف اليه .

(ثالثها) ما يجرى فيه بعض النحاة على ما يشبه التخييل ، ويسهل عليك ان ترده على صاحبه وانت واثق من انك دفعت عن العلم شيئا لا يتصل بأول منه ولا بآخر ، ومن هذا القبيل فيما ارى قول بعضهم

في تعليل عدم جواز اتصال الضمير الثاني في نحو أعطاه اياك فلا تقول اعطاهك ، بأن الضمير الثاني أشرف انه اعرف ، فيأنف من كونه متعلقا بما هو ادنى منه .

اما النوعان الثاني والثالث فلا يدخلان في صلب العلم ولا ملحه ، واما النوع الاول فهو الذى يصح أن يدخل في علم النحو على انه من اسرار أحكامه ، والنحاة يعدونه في المرتبة الثانية ، ومنهم من يصرح بأنه ليس من مقصود علم النحو ، قال ابو اسحق الشاطبى في شرح الخلاصة « وعلم النحو يحتوى على نوعين من الكلام » وذكر اول النوعين وهو احراز اللفظ عند التركيب عن التحريف والزيغ عن معتاد العرب في نطقها، ثم قال « والنوع الثاني : التنبيه على اصول تلك القوانين وعلل تلك المقاييس والانحاء التى نحت العرب في كلامها وتصرفاتها مأخوذا ذلك من استقراء كلامها ، وهذا النوع مهم وليس بواجب ولا هو المقصود من علم النحو فلذلك لم يتعرض له الناظم (يعنى ابن مالك) اذ لا ينبنى عليه من حيث انتحاء سمة كلام العرب شيء ، لكن لما كان هذا النوع لائقا بغرض الشرح لم اخل هذا الكتاب (يعنى شرحه للخلاصة) منه » .

وتحدث المؤلف بعد هذا على كتاب مجاز القرآن لابي عبيدة ووصفه بأنه حاول أن يبين ما في الجملة العربية من تقديم أو تأخير أو حذف أو غيرها ، ثم قال :

« ولكن النحاة ــ والناس من ورائهم كانوا قد شغلوا بسيبويه ونحوه وفتنوا به كل الفتنة » وقال « فلم تتجه عنايتهم الى شيء مما كشف عنه ابو عبيدة في كتابه مجاز القرآن ، وأهمل الكتاب ونسي » ثم نقل المؤلف نحو ثلاث صفحات مما جاء في مجاز أبي عبيدة ، ليبين بها كيف كان أبو عبيدة يتكلم عما يتجاوز آخر الكلمة وحكم اعرابها من سر العربية ونظم تأليفها » .

لم يرد ابو عبيدة بتأليف « مجاز القرآن » البحث عن قوانين النحو: وانما اراد بيان ما قد يخفى فهمه من الآيات ، فيقف الذهن مستكشفا عنه فذكر وجوها يدل بها على المعنى الذي يطابق استعمال الكلمات أو الجمل عربية ، أو وجوها ينبه بها القارىء على شيء من حسن بيان الآية وأخذها من البلاغة مكانتها السامية .

واذا نظرنا في هذه الصفحات الثلاث التي نقلها المؤلف من كتاب مجاز القرآن ، وجدناها تشتمل على سبعة احكام تتعلق بالأساليب .

(اولها) ايراد الضمير مفردا في سياق الحديث عن امرين أو أمور ، فذكر انه قد يراعى فيهذا الضمير الاول كما ورد فيقوله تعالى : « واذا رأوا تجارة او لهوا انفضوا اليها » وقد يراعى في استعماله الامر الاخير كما ورد في قوله تعالى : « ومن يكسب خطيئة او اثما ثم يرم به بريئا » .

وقد تعرض النحاة لمثل هذا البحث ، اذ ذكروا في بحث الضمير شرط مطابقته لمرجعه من جهة التذكير والتأنيث والافراد والجمع ، وأوردوا آيات جاء فيها الضمير مفردا ، ومرجعه فيما يظهر متعدد ، وتأولوها على وجوه لا تنافي شرط المطابقة ، كقوله تعالى : « والله ورسوله أحق ان يرضوه » ومن الوجوه التى ذهبوا اليها في الآية ان عود الضمير على أحدهما لا يخل بالمعنى ، لان في ارضاء الله ارضاء الرسول ، وفي ارضاء الرسول ارضاء الله .

(ثانيها) ما عبر عنه ابو عبيدة بمخاطبة الغائب ومعناه الشاهد ، وقال في قوله تعالى : « الم ، ذلك الكتاب » مجازه : هذا القرآن

واستعمال اسماء الاشارة الموضوعة للبعيد ، في مشار اليه قريب ، قد تعرض له علماء المعاني وجعلوه من موضوع علمهم [1] .

ومن النحويين من يتعرض له ، ويسوقه في تأليفه النحوى على طريق البسط ، ومن هؤلاء العلامة الرضي ، فقد بحث في وجوه استعمال

---

(١) بحث تعريف المسند اليه بالاشارة

الاشارة ، وتعرض لاستعمال اسم الاشارة البعيد في مشار اليه قريب ، وقال في أثناء البحث « ويجوز ان يكون قوله تعالى : (ذلك الكتاب) من باب عظمة المشار اليه أو المشير [1] .

(ثالثها) الانتقال من مخاطبة الشاهد الى مخاطبه الغائب ، قال هذا في تفسير قوله تعالى : « حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم »وقد اشار بهذا الى النوع المسمى بالالتفات ، والالتفات قد تناوله علماء الادب في القديم كابن المعتز وقدامة ، وادخلوه في مباحث علم البيان .

واذا ترك النحاة البحث في الالتفات الى علماء البديع ، فلانه يرجع الى وجه من وجوه حسن البيان ، وقد وجهوا انظارهم الى استعمال الضمير مكان آخر يوافقه في المعنى ، كما بحثوا عن صحة مثل قولك : أنت الذي أكرمتني ، أو أنا الذي قمت ، مكان : أنت الذي أكرمني ، وانا الذى قام ، فأجازوه ، وبحثوا عن مثل قولك : الذى اكرمتك انا ، أو الذي أكرمتني أنت ، فمنعوه ، فالحق ان النحاة لم يتركوا البحث عن وجه من وجوه نظم الكلام الا ان يدعوه لفن يرونه احق به من فنهم .

(رابعها) التكرار للتوكيد ، فقال « ومن مجاز المكرر للتوكيدقال (انى رأيت أحد عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم لى ساجدين) أعاد الرؤية ، وقال : (أولى لك فأولى) أعاد اللفظ » .

وقد تحدث النحاة فى باب التوكيد عن هذا النوع المسمى عندهم التوكيد اللفظي ، من جهة أنه يتبع المؤكد في اعرابه ، أو من جهة انه أسلوب عربى صحيح ، وساقوا عليه شواهد من القرآن والحديث والشعر ، وتحدث عنه البيانيون في بحث توكيد المسند اليه من جهة ما يقتضيه من الاحوال .

(خامسها) تقديم المؤخر ، وتأخير المقدم ، وساق عليه قوله تعالى : « فاذا انزلنا عليها الماء اهتزت وربت » وقال « اراد ربت واعتزت » .

---

(١) شرح الكافية ص ٣١ ج ٢

والنحاة يتعرضون لمثل هذا بما يقولونه من ان العطف بالواو لايفيد ترتيبا ، فيجوز لك أن تعطف بها المتأخر في الواقع عن المتقدم ، ولا تعد بما فعلت مخطئا الاسلوب العربى •

واذا أجاز النحاة تقديم المؤخر على معنى أنه لا يخرج بنظم الكلام عن الاسلوب العربى الصحيح ، بقى للباحث عن البلاغة النظر في وجه تقديم كذا في النظم وهو مؤخر في المعنى •

(سادسها) أن يكون الحديث عن سبب شيء ، فتحول الحديث عن السبب الى الشيء نفسه ، قال : هذا في معنى قوله تعالى : «فظلت أعناقهم لها خاضعين » فانه حول الخبر وهو قوله « خاضعين »عن الاعناق الى من أضيفت اليهم الاعناق •

وقد تعرض النحاة في بحث جمع المذكر السالم لوجه ورودخاضعين في الآية وصفا للاعناق على خلاف المعروف من ان وصف غير العاقل لا يأتى على هذا الجمع ، فقال الرضي « وقد شبه غير أولى العلم بأولى العلم في الصفات اذا كان مصدر تلك الصفات من افعال العلماء ، كقوله تعالى : « قالتا أتينا طائعين » وقوله « فظلت اعناقهم لها خاضعين»وقوله « رأيتهم لى ساجدين » ومثله في الفعل « وكل في فلك يسبحون » •

(سابعها) حذف حرف النداء ، قاله في تفسير قوله تعالى : « مالك يوم الدين » •

وحذف حرف النداء من الاحكام التي يذكرها النحاة في باب النداء •

(ثامنها) زيادة « لا » النافية • قال في تفسير قوله تعالى : « غير المغضوب عليهم ولا الضالين » مجازه : غير المغضوب عليهم والضالين •

وقد بحث النحاة في حروف الزيادة ، وأتوا على مواضع زيادتها ، ومما تناولوه في بحثهم زيادة حرف لا ، وذكروا في الحديث عن مواضع زيادتها انها تزاد بعد حرف العطف •

ثم أخذ المؤلف في حديث عن الشيخ عبد القاهر الجرجانى ، ونقل

ما كتبه في دلائل الاعجاز عن معنى النظم ، وخرج منه باعتقاد أن الشيخ قد رسم في كتابه المذكور « طريقا جديدا للبحث النحوى ، تجاوز أواخر الكلم وعلامات الاعراب » .

ونحن نسوق اليك عبارات الشيخ التى حملها المؤلف على أنها تنبيه لطريق جديد للبحث في النحو ، ونريك أن غرض الشيخ في ناحية غير الناحية التى نظر اليها المؤلف عند تفهم كلامه . قال الشيخ عبدالقاهر في صفحة ٦١ من الكتاب المذكور :

« واعلم أنه ليس النظم الا أن تضع الكلام الوضع الذى يقتضيه علم النحو ، وتعمل على قوانينه وأصوله ، وتعرف مناهجه التى نهجت فلا تزيغ عنها ، وتحفظ الرسوم التي رسمت فلا تخل بشيء منها » .

موضوع حديث الشيخ عبد القاهر الفصاحة التى هى بمعنى البلاغة والبراعة وهى الوصف التى يقع به التفاضل في خصلة البيان .

أراد الشيخ أن يحقق البحث عن منشأ هذه الفصاحة وموطنها ، فأنكر أن تكون من صفات الالفاظ المفردة والكلم المجردة ، وقرر أنها من صفات الالفاظ باعتبار افادتها المعانى عند التركيب .

وكلمة النظم يطلقها الشيخ ويريد بها تطبيق الكلام لمقتضى الحال فيقول مرة « النظم هو توخى معانى النحو فيما بين الكلم على حسب الاغراض التى يصاغ لها الكلام » ومعنى توخى معانى النحو ايرادها على حسب الاغراض ، ومعانى النحو هى التقديم والتأخير والحذف والذكر والتكرار والاضمار والتعريف والتنكير ونحو ذلك . ويقول مرة « ليس النظم الا أن تضع كلامك الوضع الذى يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه وأصوله » .

والقوانين التى أشار اليها هى أحكام المبتدأ والخبر والفاعل والمفعول والحال والتمييز والمضاف والمضاف اليه ، والتوابع والشروط

والجزاء وغيرها وأحكام هذه الابواب ترجع الى الاعراب والتقديم والتأخير والحذف والذكر وغير ذلك مما يبحث عنه في علم النحو •

ومعنى وضع الكلام الموضع الذى يقتضيه علم النحو أن تضع كل واحد من مفرداته ومركباته ، موضعه الذى يقتضيه علم النحو ، ووضع المفردات والمركبات على وفق النحو لا يكفى لارتفاع شأن الكلام في الحسن والقبول الا بعد أن يفيد الاغراض التى تراد منه ، ووضع المفردات والمركبات على وجه يفيد هذه الاغراض ، قد تهدى اليه السليقة ، وقد تساعد عليه معرفة علم المعانى •

ومعنى العمل على قوانين النحو أن يكون تأليف الكلام على طبق قوانين النحو بأن لا يرتكب فيه ضعف التأليف أو التعقيد اللفظى ، ولكن وضع المعانى النحوية التى هى الحذف ونحوه من التقديم والتأخير والتعريف والتنكير في مواضعها انما يعرف بالملكة التى تتربى من كثرة كلام البلغاء ، أو دراسة علم المعاني •

فكلام الشيخ عبد القاهر يشبه قول الزمخشرى في مقدمة المفصل يمدح علم النحو « وهو المرفاة المنصوبة الى علم البيان المطلع على نكت نظم القرآن » •

ثم ان الشيخ عبد القاهر بعد أن قال « أن تنظر في الخبر ، وتنظر الى الحروف ؛ فتضع كلا من ذلك في خاص معناه » قال « فتنظر في الجمل التى ترد فتعرف موضع الفصل من موضع الوصل ، وفي الوصل موضع الواو من الفاء ، والفاء من ثم ، الى غير ذلك » •

والمراد أنك بعد أن تنظر الى الوجوه التى تذكر في النحو ؛ تعرف أن لكل واحد منها موضعا مخصوصا عند تركيب الكلام باعتبار افادتها الاغراض المطلوبة منها ، وتجىء بكل واحد في موضع ينبغى له •

والخلاصة أن تنظر في الجمل التي تؤلف باعتبار العوارض التي يبحث عنها في علم النحو من العطف بالحروف المختلفة المعانى وتركه ،

فتعرف بالسليقة أو بعلم المعاني موضع كل منها بحسب الاغراض المطلوبة منها فتجيء به في موضعه .

وقد رأيت الشيخ كيف ذكر وجوها من تصرفات الخبر ، ووجوها من تصرفات الشرط والجزاء ، وأشار الى حال التعريف والتنكير والتقديم والتأخير والحذف والتكرار والاضمار والاظهار ، ونبه على أن النظم أن تضع كلا من ذلك مكانه ، وتستعمله على الصحة وعلى ما ينبغي له ، ثم قال :

« ولست بواجد شيئا يرجع صوابه ان كان صوابا ، وخطأه ان كان خطأ الى النظم ، ويدخل تحت هذا الاسم الا وهو معنى من معانى النحو قد أصيب به موضعه ، ووضع في حقه » .

فالنحوى يدلك على ان المبتدأ والمفعول ــ مثلا ــ متى فهم بقرينة حال أو مقال ، جاز حذفه ، ولكن هذا المعنى النحوى الذى هو الحذف لا يأخذ به الكلام حكم الصواب عند البلغاء الا ان تصيب به موضعا من مواضعه المعروفة لدى السليقة العربية الصحيحة ، أو الملم بالقوانين المبحوث عنها في فن البلاغة .

ومن االظاهر ان الشيخ عبد القاهر عند ما ذكر ان النظم توخى معانى النحو والعمل على قوانينه واصوله ، يريد النحو الذى كتب فيه النحاة قبله ، مثل سيبويه وابى على الفارسي وابن جنى ، ويريد القوانين والاصول المقررة في كتب هؤلاء وأمثالهم ، وليس من المحتمل أن يريد نحوا وقوانين وأصولا لم يتكلم او لم يحقق البحث فيها العلماء من قبله . ننفى هذا الاحتمال لانه يذكر النحاة واصولهم وقوانينهم ذكر من هو راض عنها ، ولم يرمهم كما رماهم المؤلف بازهاق روح فكرة النحو وعدم الاهتداء في أبحاثهم النحوية ، ولو أن الشيخ عبد القاهر يريد أن يرسم طريقا جديدا للنحو لنبه ولو بايماء ولطف على أن النحاة

ضيقوا دائرة النحو ؛ وأهملوا جانبا من معانيه واصوله .

وقد رأينا الشيخ عبد القاهر قد الف في النحو مثل شرحه لكتاب الايضاح الذى سماه المقتصد ، وذهب فيه مذهب النحاة من قبله ومن بعده في تقرير القواعد التى يستقيم بها التركيب ، ويسلم بها من آفة الفساد تاركين النظر فيه من جهة الفصاحة وحسن البيان الى علماء البيان .

واذا قال الشيخ : ان النظم يعنى البلاغة والبراعة أن تضع كلامك الوضع الذى يقتضيه علم النحو ، فهذا القول لاغبار عليه ، ولا يقتضى أن رعاية قوانين النحو وحدها كافية في صوغ الكلام البليغ أو فهم مافي الكلام من بلاغة عند سماعه ، ذلك لان النحو كما قدمنا يبحث عن المفردات والجمل من حيث هيئاتها التركيبية ؛ فيفتح أمامك طرقامتعددة للتعبير عن المعاني الوضعية ، وليس من شأنه التعرض للاغراض التى يستدعى كل واحد منها طريقا خاصا ، فما من غرض يعرض لك الا وجدت له في النحو طريقا تعبر به عنه ، ولكن معرفة أن هذا الغرض يؤدي بهذا الطريق تحتاج فيه الى وسيلة اخرى هي السليقة أو تتبع علم المعانى ونريد من الاغراض التى ليس من شأن علم النحو أن يبحث عنها ما يسميه علماء البلاغة المعانى التابعة كالتعظيم يؤدى بالتركيب الذي يعبر فيه باسم الاشارة للبعيد ، والتحقير يؤدي بالتركيب الذي يحذف فيه المسند اليه .

ودلالة الالفاظ على هذه الاغراض لم تكن بطريق الوضع ، ولهذا لا يبحث عنها علماء اللغة أيضا .

ذكر المؤلف أن الشيخ عبد القاهر قد بلغ أقصى الجهد في تصوير رأيه وتوضيحه ، وقال « فجمهور النحاة لم يزيدوا به في ابحاثهم النحوية حرفا ، ولا اهتدوا منه بشيء » .

لم يزد النحاة بكتاب دلائل الاعجاز حرفا ، لانه لم يؤلف في علم النحو ، ولا قصد مؤلفه أن يزيد في علم النحو مسألة ، وليست مباحثه مما تهدى الى شيء من علم النحو .

وكيف يستقيم رأي المؤلف في أن عبد القاهر يقصد رسم طريق جديد في النحو ، وعبد القاهر يدلنا في فاتحة كتابه انه مؤلف في فن البيان ، اذ قال بعد الحديث عن شرف العلم « ثم انك لا ترى علما هو أرسخ أصلا ، وأبسق فرعا ، وأحلى جنى ، وأعذب وردا ، واكرم نتاجا ، وأنور سراجا ، من علم البيان الذى لولاه لم تر لسانا يحوك الوشى الخ » ..

وسمى الشيخ علم البيان علم الفصاحة ، فذكر أن القرآن كان معجزا بالمزايا التى ظهرت في نظمه ، والبدائع التى راعت العرب ، وانه يجب على العاقل أن يبحث عن تلك المزايا والبدائع ما هى ؟ ولم هى ؟ وكيف هى ؟ ثم قال :

« ولا يمكن ذلك الا بالبحث عن حقيقة المجاز والحقيقة والاستعارة والتشبيه والتمثيل ، وحقيقة النظم ، والتقديم والتأخير ، والايجاز والحذف والوصل والفصل ، وسائر وجوه المحاسن المعتبرة في النظم والنثر » ثم قال « واذا ثبت ذلك كان العلم الباحث عن حقيقة الفصاحة ، والكاشف عن ماهيتها ، والمتفحص عن أقسامها ؛ والمستخرج لشرائطها وأحكامها ، والمقرر لمعاقدها وفصولها ، والملخص المحرر لفروعها وأصولها ، باحث عن أشرف المطالب الدينية ، وأرفع المباحث اليقينية » .

قال المؤلف « وآخرون منهم أخذوا الامثلة التى ضربها عبد القاهر بيانا لرأيه وتأييدا لمذهبه ، وجعلوها أصول علم البلاغة سموه علم المعانى وفصلوه عن النحو فصلا أزهق روح الفكرة وذهب بنورها ، وقد كان أبو بكر يبدى ويعيد أنها معانى النحو ، فسموا علمهم « المعانى » وبتروا هذا الاسم البتر المضلل » .

قد أريناك أن الشيخ عبد القاهر قد ذكر علم النحو ، وقرر أن هناك علما يسمى علم البيان ، وهـو العلم الذى تحـدث عنه بعد بأنه العلم **الباحث عن حقيقة الفصاحة** ، وذكر في قبيل ما يبحث عنه في هذا العلم المجاز والاستعارة ، والتشبيه والتمثيل ، وحقيقة النظم والتقديم والتأخير والايجاز والحذف والفصل والوصل الخ .

ولا يصح أن يكون المراد من علم البيان علم النحو ، فانه عد في موضوع علم البيان المجاز والاستعارة والتشبيه والتمثيل ، ولا أظن المؤلف يقدم على دعوى أن هذه المباحث من قبيل علم النحو فان ظهـر للمؤلف أن يترك المجاز والاستعارة ونحـوها الى علم البيان ويأخـذ مباحث التقديم والتأخير ونحوها الى علم النحو ، فان هذا رأى المؤلف لا رأى الشيخ عبد القاهر واذا كانت أحوال التركيب في الواقع نوعين :

أحوال يخلص بها الكلام من فساد البنية وعيب اللحن ، وأحوال يرتفع بها شأن الكلام في الحسن ، فليس لنا أن ننكر على علماء العربية اذا فصلوا بين النوعين ، وجمعوا مباحث كل نوع منهما على جانب ، وعدّوه علما مستقلا ، ذلك أن هـذا الصنيع أقرب الى تنظيم العلوم ووضع مسائلها في سلك محكم من التناسب .

* * *

حول تبسيط قواعد النحو والصرف
والـــرّد عليهـا

أصدر بهي الدين بركات عندما تولى وزارة المعارف في مصر قرارا بتأليف لجنة للنظر في تبسيط قواعد النحو والصرف والبلاغة ، واللجنة مؤلفة من الدكتور طه حسين والاساتذة احمد امين وعلى الجارم ومحمد أبي بكر ابراهيم المفتش بالوزارة ، وابراهيم مصطفى المساعد بكلية الآداب وقد قدمت اللجنة تقريرا يشتمل على اقتراحات . وقد قام المؤلف بتقديم ملاحظاته عليها .

اقتراحات اللجنة في النحو والصرف والرد عليها

باب الاعراب :

ترى اللجنة وجوب الاســتغناء عن الاعراب التقــديري والاعراب المحلي ، فان مثل (الفتى) يعرب بحركات مقدرة على آخــره منع من ظهورها التعذر ، ومثل (القاضي) تقدر فيه حركتا الرفع والجر ويقال : منع من ظهورها الثقل ومثل (غلامي) تقدر فيه الحركات الثلاث ويقال منع من ظهورها حركة مناسبة ، وفي تقدير الحركات وفي الاشارة الى سبب التقدير مشقة يكلفها التلميذ من غير فائدة يجنيها في ضبط كلمة أو في تصحيح اعراب . كذلك الاعراب المحلي : فمثل (هذا هدى) ـ هذا : مبني على السكون في محل رفع ، ومثل (ياهذا) ـ هذا : مبني على ضم مقدر منع منه سكون البناء الاصلى في محل نصب ، وكذلك (ياسيبويه) مبني على ضم مقدر منع من ظهوره حركة البناء الاصلي

في محل نصب ، وهذا عناء مضاعف وجهد يبذل لغير شيء • واللجنة ترى أن يستغنى عن الاعراب التقديري وعن الاعراب المحلي في المفردات وفي الجمل ، ويوفر على التلميذ والمعلم والعلم هذا العناء •

العلامات الاصلية للاعراب والعلامات الفرعية :

جعلت بعض علامات الاعراب اصلية وبعضها فرعية • فتنوب الحروف عن الحركات ، وتنوب الحركة عن الحركة في أبواب معدودة معروفة ، ويعرب (الزيدان) مرفوعا بالالف نيابة عن الضمة ، و (مسلمات) منصوبا بالكسرة نيابة عن الفتحة •

ولا ترى اللجنة هذا التمييز ولا تلك النيابة ، بل تجعل كلا في موضعه أصلا ، وتقسم الاسم المعرب الى الاقسام الآتية :

١ ــ اسم تظهر فيه الحركات الثلاث ، وهو أكثر الاسماء •

٢ ــ اسم تظهر فيه الحركات الثلاث مع مدها ، وهو الاسماء الخمسة •

٣ ــ اسم تظهر فيه حركتان ضم وفتح ، وهو الممنوع من التنوين •

٤ ــ اسم تظهر فيه حركتان ضم وكسر ، وهو الجمع بألف وتاء •

٥ ــ اسم تظهر فيه حركة واحدة هي الفتح ، وهو ما آخره ياء لينة (المنقوص) •

٦ ــ اسم تظهر فيه الف ونون اوياء ونون ، وهو المثنى •

٧ ــ اسم تظهر فيه واو ونون او ياء ونون ، وهو المجموع بهما • ويستغنى بهذا عن الاعراب التقديري وعن القول بنيابة علامة عن أخرى •

القاب الاعراب والبناء :

جعل النحاة لحركات الاعراب القابا ولحركات البناء القابا •

فحركات الاعراب : الرفع ، والنصب ، والجر ، والجزم •

وحركات البناء ــ الضم ــ والفتح ــ والكسر ــ والسكون •
وعلى هذا (فمحمد) مرفوع ، و (قبلُ) مضموم ، و (محمداً) منصوب و (الآن) مفتوح •

وهذه التفرقة دعتهم اليها الدقة بل الافراط في الدقة والسخاء في الاصطلاحات ، ومن النحويين من لم يلتزم هذه التفرقة واستعمل ألقاب نوع في غيره •

وترى اللجنة أن يكون لكل حركة لقب واحد في الاعراب وفي البناء ، وأن يكتفي بألقاب البناء •

الجمـــــــلة :

تتألف الجملة من جزأين أساسيين ، ومن تكملة تذكر حين يحتاج اليها وقد يستغنى عنها تبعا لغرض المتكلم ولما يريد أن يعرب عنه • وعلى هذا التقسيم رتبت اللجنة ابواب النحو •

تسمية **الجزأين الاساسيين :**

كان امام اللجنة ان تسميهما بالاسماء الآتية :

اولا : مسند اليه ومسند كما اصطلح علماء البلاغة ، وكما عبر بعض علماء النحو قديما منذ سيبويه •

ثانيا : الموضوع والمحمول • كما اصطلح علماء المنطق •

ثالثا : الاساس والبناء •

رابعا : المحدث عنه والحديث •

والاخيران : اصطلاح جديد قد يكون اوضح في معناه •

وقد عرضت اللجنة هذه الاسماء ثم فضلت اصطلاح المناطقة ، وهو : الموضوع والمحمول ، لانه اوجز ، ولانه لا يكلفنا اصطلاحا جديدا •

احكام اعرابهما :

الموضوع هو المحدث عنه في الجملة ، وهو مضموم دائما الا أن يقع بعد انَّ او احدى اخواتها ، والمحمول هو الحديث وهوالركن الثاني من ركني الجملة .

(ا) ويكون اسما فيضم ، الا اذا وقع مع كان او احدى اخواتها فيفتح .

(ب) ويكون ظرفا فيفتح .

(ح) ويكون فعلا او مع حرف من حروف الاضافة او جملة ، ويكتفى في اعرابه ببيان انه محمول .

الترتيب بين الموضوع والمحمول :

الجملة العربية مرنة في الترتيب طيعة ، فلا تلزم احد الركنين موضعا واحدا ، وقد ساعدتها تلك المرونة على اداء معان خاصة دقيقة ، وانما يغلب ان يتأخر الموضوع فيما يأتي :

(ا) اذا كان المحمول فعلا .

(ب) اذا كان الموضوع نكرة .

المطابقة بين الموضوع والمحمول :

اولا ـ في النوع اذا كان الموضوع مؤنثا كان في المحمول علامة التأنيث .

ثانيا ـ في العدد اذا كان المحمول متأخرا لحقته علامة العدد التي توافق الموضوع ، واذا كان متقدما لم تلحقه فيقال : الرجال قاموا وقام الرجال .

وعلامة العدد التي تلحق الفعل هي في الجمع : الواو للذكور ، والنون للاناث . وفي المثنى : الالف لهما ، وفي المفرد التاء للواحدة وتأخذ اللجنة في ذلك برأي الامام المازني القائل أنها علامات لا ضمائر !!

وبهذا النحو من تقسيم الجملة الى موضوع ومحمول واعتبار اشارات العدد علامات لا ضمائر ،يسرت اللجنة الاعراب ونائب الفاعل ، وقللت الاصطلاحات ، وجمعت أبواب الفاعل والمبتدأ واسم كان واسم إن في باب الموضوع ، وجمعت ابواب خبر المبتدأ وخبر كان وخبر إن في باب واحد هو المحمول ، وخففت عن المعلمين والمتعلمين برد باب ظن الى الفعل المتعدي .

متعلق الظرف وحروف الاضافة :

يقسم النحاة هذا المتعلق الى قسمين : الاول متعلق عام كمتعلق (زيد عندك او في الدار) ، ويقدرونه (كأن او استقر) وهو عندهم واجب الحذف ، ويعربونه هنا خبرا :

الثانى متعلق خاص ــ ولا يفهم الكلام اذا حذف مثل (أنا واثق بك) ، والخبر هو المتعلق والظرف فضلة .

وترى اللجنة أن المتعلق العام لا يقدر ، وان المحمول في مثل (زيد عندك أو في الدار) هو الظرف ، اما النوع الثاني فهو كما قرر النحاة : المتعلق هو المحمول والظرف تكملة ، ويجيء اعرابها فيما بعد .

الضمير :

من اصول اللجنة ان تلغي الضمير المستتر جوازا او وجوبا ، فمثل (زيد قام) : الفعل هو المحمول ولا ضمير فيه ، وليس بجملة كما يعده النحاة ، وهو كمثل (قام زيد) ، ومثل (الرجال قاموا) الفعل محمول اتصلت به علامة العدد ، ولا يعتبر جملة .

ومثل (أقوم) و (نقوم) مما يقدر فيه الضمير مستترا وجوبا : الفعل محمول والهمزة او النون اشارة الى الموضوع أغنت عنه ، وكفى ذلك في اعرابه .

الضمير المتصل البارز ــ منه الدال على العدد ، وقد اعتبر اشارة

لا ضميرا واتبع فيه مذهب المازني • وغير الدال على العدد مثل (قمت) أو (قمتَ) (وقمتم) : الضمير موضوع والفعل قبله محمول • وإذا ذكر مع المتصل ضمير منفصل فهو تقوية له مثل (قمت أنا) و (أنا قمت) •

التكملة :

كل ما يذكر في الجملة غير الموضوع والمحمول فهو تكملة ، وحكم التكملة انها مفتوحة أبدا ، الا اذا كانت مضافا اليها او مسبوقة بحرف اضافة •

أغراض التكملة :

وتجيء التكملة لبيان الزمان او المكان ، ولبيان العلة ، ولتأكيد الفعل او بيان نوعه ، ولبيان المفعول او لبيان الحالة او النوع •

وبذلك جمعنا كثيرا من الابواب كالمفاعيل والحال والتمييز تحت اسم واحد ، وهو التكملة دون ان نضيع غرضا •

الاساليب :

في العربية انواع من العبارات تعب النحاة كثيرا في اعرابها وفي تخريجها على قواعدهم : مثل التعجب فله صيغتان هما : (ما اجمل زيدا) و (اجمل بزيد) • ومعروف خلاف النحاة في اعرابها وعناء المعلمين والمتعلمين في شرحها وفهمها • وقد رأت اللجنة ان تدرس هذه على انها اساليب يبين معناها واستعمالها ويقاس عليها • اما اعرابها فسهل (ما احسن) صيغة تعجب ، والاسم بعدها المتعجب منه مفتوح ، و (أحسن) صيغة تعجب أيضا ، والاسم بعدها مكسور مع حرف الاضافة •

ومثل هذا : التحذير والاغراء كما في (النار) او (اياك النار) أو (النار النار) : هو اسلوب ، والاسم فيه مفتوح ، والاسمان مفتوحان ايضا ، وانما توجه العناية في درس هذه الاساليب الى طرق الاستعمال لا بتحليل الصيغ وفلسفة تخريجها ، وقد جمعت امثال تلك العبارات لتدرس على هذا الوجه •

ملاحظات المؤلف على الاقتراحات

اطلعت على تقرير اللجنة التي الفتها وزارة المعارف للنظر في تيسير قواعد النحو والصرف والبلاغة فمررت في أثناء قراءته على عبارات يخالطها شيء من الغموض وآراء لا يظهر لها وجه في تيسير القواعد بل آراء أرادت اللجنة ان تستبدلها بأصول اتفق عليها النحاة ولم يكن بجانب هذه الآراء ما يجعلها أرجح من تلك الاصول المتفق عليها .

ومن المعقول ان تيسير القواعد باختيار المذهب السهل ، او ابتكار مذهب سهل يقوم عليه الشاهد وتؤازره الحجة ، وليس من المعقول أن يلقن الناشيء رأيا في أنظمة اللغة الفصحى بدعوى أنه أيسر حتى اذا قوي في العلم ، رأى رأي الباصرة كيف يسقط هذا الرأي امام الشاهد والدليل . وسواء علينا مست اللجنة اقتراحاتها أصلا من أصول اللغة ، أم لم تمس تلك الاصول من قريب او بعيد فشأننا نقد هذه الاقتراحات اجابة لرغبة وزارة المعارف دبداء ما رأيناه فيها من وهن او حيدة عن الاصول الثابتة بمكانها .

الاقتراحات

تعرضت اللجنة للاعراب التقديري والاعراب المحلي وبعد ان ساقت أمثلة من المعتل والمضاف والمبني ، وذكرت ما يقوله النحاة في اعرابها ، قالت : واللجنة ترى أن يستغنى عن الاعراب التقديري وعن الاعراب المحلي في المفردات وفي الجمل ، ويوفر على التلميذ والمعلم والمعلم هذا العناء .

قرر النحاة الاعراب التقديري والاعراب المحلي ذلك آن تتبع كلام

العرب دلهم على ان الكلمة اذا وقعت مسندا اليهـا مثلا ، كان حالها في الاعراب الرفع ، فاذا ورد مسند اليه لم يظهر عليه حال الاعراب لعلة خاصة في ذلك اللفظ ، كعدم قبول الحرف الاخير لحركة الضم ــ سلكوا به في الاعـراب مسلك امثاله من الكلم المسند اليه وعدوه من قبيـل المرفوعات ، وقالوا : ان الضم مقدر أي منوي وملاحظ •

وهذا حال الجملة الواقعة موقع المفرد المعروف بنوع من الاعراب كالجملة الواقعة موقع الخبر المعروف بالرفع اذ يروون ان مقتضى الرفع الظاهر في المفرد ، وهو الخبرية متحقق في الجملة فيعطون المقتضى أثره الذي هو الرفع غير ان هذا الاثر يكون ملاحظا لا ظاهرا وذلك معنى قولهم ان الجملة في محل رفع •

ولم يكن اجراء افراد المسند اليه في الاعراب على طريقة واحدة هو الداعي الوحيد الى تقرير الاعراب التقديري او المحلي ، بل دعاهم اليه داع آخر هو ما يرد بعد المقصور والمنقوص والمضاف والمبني من نحو النعت والعطف والتوكيد ، فان توابع هذه الانواع تجري في اعرابها على الحركات التي تظهر فيها عندما تكون تابعة لاسم معرب صحيح الآخر غير مضاف وهذا معروف في القرآن الكريم وغيره من الكلام العربي الفصيح •

فاذا وقع المقصور او المضـاف او المبني او الجملة موقعا يقتضي وجها خاصا من الاعراب كالفاعلية والخبرية ثم تلاه تابع قد ظهر فيه هذا الوجه الخاص وهو الضم ، افلا يكفي هذا دليلا على ان الوجه نفسه ملاحظ في المقصور وما عطف عليه من الالفاظ التي لا يظهر فيها اثر الاعراب ، واذا اقتضى حال البادىء الا يتعـرض في تعليمه للاعراب التقديري والاعراب المحلي فان عقدة التوابع لما لا يظهر فيه الاعراب ، لا تنحل الا بمراعاتهما ، فليس في الاستغناء عنهما توفير لعنائهما على العلم كما تقول اللجنة

العلامات الاصلية للاعراب والعلامات الفرعية

خالفت اللجنة النحاة في أن يكون للاعراب علامات اصلية وعلامات فرعية تنوب عنها ، وقالت « لا ترى اللجنة هذا التمييز ولا تلك النيابة بل تجعل كلا في موضعه اصلا » ثم قسمت الاسم المعرب الى سبعة أقسام ، وأشارت الى اعراب الاسماء الخمسة فقالت : « اسم تظهر فيه الحركات الثلاث مع مدها وهي الاسماء الخمسة » وأشارت الى اعراب المثنى والجمع فقالت « اسم تظهر فيه الف ونون ، او ياء ونون وهو المثنى واسم تظهر فيه واو ونون او ياء ونون وهو المجموع بهما » .

يقول النحاة : الاصل في الاعراب ان يكون بالحركات ويكون بالرفع والضم ، والنصب والفتح ، والجر والكسر ، ذلك أن الحركة أخف من الحرف ثم هي ابين في الدلالة على المعنى المقصود بالاعراب ، لظهور زيادتها على بنية كاملة وعدم تدخلها في الدلالة على مفهومها ، بخلاف الحرف كألف المثنى و واو الجماعة ، فان لها دخلا في الدلالة على مفهوم الكلمة اذ بسقوطها يختل المفهوم ، والعلامة التي تختص بالدلالة على معنى لا تتعداه الى غيره أقوى من علامة تشعر به مع دلالتها على شيء آخر .

ثم ان الرفع بالضم والنصب بالفتح والجر بالكسر ، هي اعراب اكثر الالفاظ الدائرة في الكلام العربي فلم يخرج عن الرفع بالضمة شيء مما يعرب بالحركات ولم يخرج عن النصب بالفتح سوى جمع المؤنث السالم ، ولم يخرج عن الجر بالكسر سوى الممنوع من الصرف .

ولكون الاعراب بالحروف والنصب بالكسر والجر بالفتح على خلاف الاصل ، ترى العرب يرجعون الى الاصل المشار اليه في كثير من الاحوال كالمجرور بالفتح « مالا ينصرف » يرجعون به الى الاصل في حال الاضافة وحال اتصاله بأداة التعريف ، والاسماء الخمسة يرجعون بها الى الاصل اذا جردت عن الاضافة او اضيفت الى ياء المتكلم ، وكلا

وكلتا يرجعون بهما الى الاصل اذا أضيفا الى اسمه ظاهر .

وفي بعض ما خرج عن الاصل لغات تجري على الاصل كالاسماء الخمسة ولو في حال اضافتها الى غير ياء المتكلم ، ورجعوا بما لا ينصرف الاصل لداعي ضرورة او تناسب ، وورد في هذا كثير من اشعارهم ، وحكى قوم ان صرف ما لا ينصرف مطلقا لغة قوم .

وفي بعض ما خرج عن الاصل اقوال تجيز اعادته الى الاصل ، كما اجاز الكوفيون نصب جمع المؤنث السالم بالفتح على الاصل .

ومجمل القول ان الوجوه التي دعت علماء العربية الى تقسيم علامات الاعراب الى أصلية وفرعية وجوه لا يستهان بها ، ومن هنا نشأ بحثهم عن أسباب عدول العرب في بعض انواع الكلم عن تلك الاصول الى غيرها .

وفي اعراب الاسماء الخمسة مذاهب اختارت اللجنة منها انها معربة بالحركات الظاهرة ، والواو والالف والياء حروف مد « اشباع » وهو مذهب المازني ، واذا ذهب المازني الى هذا الوجه مع ما فيه من دعوى الاشباع الذي يعد من الاحوال الشاذة في الكلام العربي . فلان الحركات عنده هي العلامات الاصول : فلا يعدل في الاعراب الى الحروف الا حيث يتعذر تخريجه على الاصول ، اما اللجنة فانها ترى الواو والالف والياء علامات اصول فما الذي دعاها الى العدول عن أصول لا شذوذ معها ، الى اصول يصحبها شذوذ .

القاب الاعراب والبناء

ذكرت اللجنة أن النحاة جعلوا لحركات الاعراب القابا هي الرفع والنصب والجر والجزم ولحركات البناء القابا هي الضم والفتح والكسر والسكون ، ثم قالت : « ومن النحويين من يلتزم هذه التفرقة واستعمل القاب نوع في غيره ، وترى اللجنة ان يكون لكل حركة لقب واحد في الاعراب والبناء وان يكتفى بألقاب البناء » .

للرفع والنصب والجر والجزم في اصطلاح النحويين وجهان تستعمل القابا لما تحدثه العوامل في آخر الكلمة من حركات وسكون وما ناب عنهما ، فالضمة بمقتضى هـذا الاصطلاح رفع والواو رفع وهـكذا سائرها تطلق على الحكم الذي يحدثه العامل ، والضمة والواو وغيرها من العلامات دالة عليه وكل من الاصـطلاحين يجري عليه الاعراب في انتظام ، أما اللجنة فقد احدثت لنفسها اصطلاحا هـو استعمال الضم والفتح والكسر القابا للاعراب والبناء مع الغاء القاب الرفع والنصب والجر ، فلم تنتظم عباراتها في الحديث عن حال الاعراب ، ذلك ان الاسم المعرب لا يوصف على مقتضى اصطلاحها بالرفع ولا النصب ولا الجر وانما يقال في اعرابه مضموم ومفتوح ومكسور ، وهذا يستقيم في نحو المفرد واما المثنى والجمع كالفاعل في نحو جاء الزيدان او الزيدون ، فانه لا يقال فيه مرفوع لان اللجنة الغت الرفع ، ولا يقال مضموم ، لانها لما قسمت علامات الاعراب بنت تقسيمها على حسب ما يظهر في آخـر الاسم فجعلت من المعربات ما تظهر فيه الحركة كالاسم المفرد ، ومنهـا ما تظهر فيه الف ونون وهو المثنى او واو ونون وهو الجمع . قالت هذا وصرحت بأن كلا من الالف والواو اصل في الاعراب وانكرت ان يقال : انهما نائبان عن الضم . ولا ندري ماذا تقول اللجنة في وجه ضم التابع المعرب بالحركات اذا كان متبوعه معربا بالحروف نحو جاء الزيدون كلهم فان الفاعل في هذا المثال بمقتضى اصطلاح اللجنة ليس بمرفوع ولا مضموم ، ففي أي شيء تبع هذا التأكيد المضموم ذلك الاسم المؤكد وهو غير مضموم ، أما النحاة فاعرابهم للمثال منتظم ، فان التابع والمتبوع يشتركان في الرفع على كلا الوجهين من اصطلاحهم ، فالرفع على الوجه الاول لقب يتناول النوعين الضم والواو وهو على الوجه الثاني حكم والضم والواو يدلان عليه .

تسمية الجزأين الاساسيين للجملة

ذكرت اللجنة اصطلاح ارباب العلوم في تسمية الجزأين الاساسيين للجملة ، وقالت : « وقد عرضت اللجنة الاسماء ، ثم فضلت اصطلاح المناطقة وهو الموضوع والمحمول ، لانه اوجز ولانه لا يكلفنا اصطلاحا جديدا » .

نظر النحاة الى ما يسميه المناطقة موضوعا فوجدوا محموله اما اسما او جملة اسمية او فعلية ، واما فعلا او وصفا متقدما عليه ، ووجدوا هذين النوعين يختلفان في أحكام شتى فرأوا ان اختلافهما في الاحكام يناسب ان يكون لكل منهما باب يجمع مباحثه واسم يمتاز به فسموا الاول مبتدأ والثاني فاعلا . ووضعوا لكل مهما بابا خاصا .

واذا كان للجزء الاول اسم واحد عند المناطقة هو الموضوع ، واسم واحد عند البيانيين هو المسند اليه ، فلان انواعه لا تختلف بالنظر الى الاحوال المبحوث عنها في ذينك العلمين اختلافا يقتضي تقسيما مثل التقسيم الواقع في علم النحو .

أحكام اعرابها

قالت اللجنة « الموضوع هو المحدث عنه في الجملة وهو مضموم دائما الا ان يقع بعد انَّ أو احدى اخواتها » .

صرحت اللجنة قبل هذا بأن الالف في المثنى والواو في الجمع كل منهما اصل في الاعراب ، وخالفت النحاة في قولهم : ان الضم اصل والالف والواو نائبان عنه ، فكان على اللجنة اذ حكمت على الموضوع بالضم الدائم أن تستثني المثنى والجمع لانهما لا يظهر في آخرهما ضم ولا شيء ينوب عن الضم .

وتحدثت اللجنة عن اعراب المحمول ذاكرة له ثلاثة اقسام فقالت : فيكون اسما فيضم الا اذا وقع مع كان او احدى اخواتها ، ويكون ظرفا

فيفتح ، ويكون فعلا او مع حرف من حروف الاضافة او جملة ويكتفي في اعرابه ببيان انه محمول » .

كان على اللجنة ان تحافظ على اصطلاحها السابق مع ان الالف في المثنى والواو في الجمع علامتان اصليتان فتقول : فيضم او يظهر في آخره الف ونون او واو ونون واكتفاء اللجنة في اعراب المحمول الواقع فعلا او جملة ببيان انه محمول مبني على الغائها للاعراب المحلي ، وقد اريناك ان الجملة الواقعة موقع المفرد لاتستغني عن الاعراب المحلي اذ عليه يقوم اعراب تابعها ، نحو (زيد ابوه كريم وعالم أخوه) ولم يجر فيما نعلم خلاف بين النحاة في فصاحة هذا الاسلوب ، اما اكتفاؤها في اعراب المحمول المصاحب لحرف الاضافة ببيان انه محمول ، فمبني على ما ذهبت اليه اللجنة من عدم تقدير المتعلق العام ، وجعل الجار والمجرور نفس المحمول ، وسننبه على مكان هذا المذهب من الضعف ، والحق أن الجار والمجرور الواقعين بمكان الخبر متى صرف النظر عن متعلقهما اخذا حكم الخبر ، وكانا بمحل رفع ، ووردت التوابع بعدهما على رعاية هذا المحل ، كأن تقول (زيد في الدار او مسافر) .

المطابقة بين المحمول والموضوع

قالت اللجنة : « وعلامة العدد التي تلحق الفعل هي في الجمع الواو للذكور ، والنون للاناث ، وفي المثنى الالف لهما ، وفي المفرد التاء للواحدة ، وتأخذ اللجنة في ذلك برأي الامام المازني القائل انها علامات لا ضمائر » .

يقول جمهور النحاة : ان الواو في نحو الزيدون قاموا ، والنون في نحو الهندات قمن ، والالف في نحو الزيدان قاما ، هي ضمائر وهي المسند اليها بالفعل ، ويقول المازني : « هي علامات وفي الافعال ضمائر مستكنة هي المسند اليها الفعل » أما اللجنة فتراها علامات كما يراها

المازني ، ولكنها ترى الافعال خالية من ضمائر على ما تصرح به بعد من الغائها للضمائر المستترة .

فرأي اللجنة في اعراب الافعال التي تلحقها الواو والنون والالف لا يطابق مذهب المازني من كل وجه ، ولهذا نجد رأيها قد يتزلزل امام نقد يثبت امامه مذهب المازني .

ماذا تقول اللجنة حين تسأل عن الموضوع في مثل قوله تعالى : « فسجدوا » من آية « واذا قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا » وعن الموضوع في مثل جفوني من قول الشاعر :

جفوني ولم أجف الاخلاء انني لغير جميل من خليلي مهمل

وعن الموضوع في مثل (هويننى) من قول الشاعر :

هويننى وهويت الغانيات الى ان شبت فانصرفت عنهن آمالي

لا يستقيم لها أن تقول الموضوع في الآية لفظ الملائكة وفي البيت الاول لفظ الاخلاء وفي البيت الثاني الغانيات ، كما قالت الموضوع في نحو الزيدون قاموا والهندات قمن والزيدان قاما ، هذا الاسم الظاهر ، لان لفظ الملائكة مكسور ولفظ الاخلاء مفتوح ولفظ الغانيات ظاهرة في آخره كسرة ، والموضوع على ما تقول اللجنة ، مضموم دائما .

ولا يشكل علينا اعراب هذه الاسئلة على مذهب المازني لانه يقول المسند اليه هو الضمير المستتر والواو والنون من قبيل العلامات المشيرة الى العدد .

متعلق الظروف وحرف الاضافة

ذكرت اللجنة ما يقول النحاة في متعلق الظروف وحروف الاضافة وتقسيمهم له الى متعلق عام ومتعلق خاص ، ثم قالت « وترى اللجنة أن المتعلق العام لا يقدر وان المحمول في مثل زيد عندك وفي الدار هو الظرف » .

لاحظ النحاة ان الجملة ذات المبتدأ والخبر المفرد لا يستقيم معناها الا على معنى أن هذا المحمول عين الموضوع نحو زيد انسان أو قائم فاذا ورد بعد المبتدأ ظرف نحو زيدك امامك فالظرف من قبيل الاسم الجامد ولا يستقيم معنى الجملة على ان هذا الخبر هو عين المبتدأ اذ الظرف الذي هو المكان ليس عين زيد ، ولما كانت حكمة العرب تأبى لهم ان يخبروا بجامد عن جامد ليس عينه ، وثق النحاة بأن العرب لابد أن يكونوا قد لاحظوا عند النطق بهذا الترتيب كلمة أخرى يصح حملها على المبتدأ ، وحذفوها على عادتهم في حذف ما تشير القرائن الى مكانه، والتركيب ينساق بسامعه الى معنى ان زيدا موجود وكائن امام المخاطب فقالوا ان المحمول هو هذا اللفظ الملاحظ في نظم الكلام والظرف قيد له .

ولاحظ النحاة ايضا ان حروف الاضافة وضعت لتربط بين الاسماء والافعال وانه لا يتحقق معنى حرف الاضافة في الجملة الا اذا تعلق بفعل او ما يقوم مقامه في الدلالة على الحدث فاذا جاءتهم جملة تشتمل على حرف الاضافة وليس هناك فعل او ما يشبهه نحو زيد في الدار ، ذكروا قاعدة وضع حروف الاضافة وما تجري عليه في الاستعمال وعرفوا بذلك ان العرب لا يستعملون حرف الاضافة دون ان يكون له متعلق من العقل او نحوه فوثقوا من ان في الجملة متعلقا لحرف الاضافة ملاحظا في نظم الجملة واول ما ينساق اليه ذهن سامع الجملة هو معنى موجود وكائن فاذا قال النحاة أن لحرف الاضافة في نحو زيد في الدار متعلقا منويا هو من معنى الكون العام فقد جروا في اعراب الكلام على ما تقتضيه قاعدة وضع الحروف ونبهوا على لفظ لا يظهر معنى الجملة في صورته الجلية الا بملاحظته .

هذا وقد جرى بعض النحاة على ظاهر حال الجملة وقالوا كما قالت

اللجنة : ان الظرف والجار والمجرور هو الخبر ولا حاجة الى تقدير متعلق ، غير أن هؤلاء يخالفون اللجنة بقولهم : ان الضمير الذي كان في المتعلق انتقل الى الظرف والجار والمجرور وصار ملاحظا معه ولم يبق للمتعلق حظ من الاعراب واللجنة التي تنكر الضمير المستتر في زيد قام لا تسيغ ان يكون في الظرف والجار والمجرور هذا الضمير .

وورد في الشواهد العربية الصحيحة نحو « فان فؤادي عندك الدهر اجمع » وهذه الطائفة من النحويين يقولون : ان اجمع توكيد للضمير الملاحظ في الظرف ، وماذا ترى اللجنة في وجه ضم اجمع ولم يسبقه على مقتضى رأيهم مؤكد مضموم .

الضمير

قالت اللجنة « من اصول اللجنة ان تلغي الضمير المستتر جوازا او وجوبا ، فمثل زيد قام الفعل هو المحمول ولا ضمير فيه ، وليس بجملة كما يعده النحاة ، وهو كمثل قام زيد » .

أنكرت اللجنة الضمير المستتر جوازا ووجوبا ، ووجه ما يقوله النحاة أنهم وجدوا في بعض الجمل افعالا لم يذكر معها اسم ظاهر ، ولا ضمير بارز يصلح لان يكون فاعلا « موضوعا » لها .

فقالوا : ان الفاعل ضمير مستتر ، أي ملاحظ في ذهن المتكلم عند القاء الجملة ، ولم يذكره استغناء عنه بالقرينة المشيرة اليه ، فنحو « كتب » من قولك أمرت زيدا بالكتابة فكتب ، فعل لم يذكر معه اسم ظاهر ولا ضمير بارز يصلح لان يكون فاعلا له ، ولكل فعل فاعل ، فالنحاة يقولون : ان الفاعل ضمير مستتر يعود على زيد ، والقرينة تقدم الامر له بالكتابة ، واذا ارادوا التنبيه لهذا الضمير الذي أسند اليه الفعل دلوا عليه بلفظ الضمير المنفصل فقالوا « هو » . ليس بمعقول ان تقول اللجنة أن لفظ كتب في المثال مسند الى زيد المتقدم .

وهو مفتوح على انه مفعول به تكملة ، فانه سبق لها ان قالت : « والموضوع مضموم دائما » .

ومما يساعد النحاة على تقدير الضمير مع الفعل الذي لم يذكر بعده اسم ظاهر ، ولا ضمير بارز ، أنهم وجدوا بعض العرب قد اتوا بعد الفعل بمعطوف لا يستقيم عطفه الا على ضمير ملاحظ في الفعل نحو قول جرير :

ورجا الاخيطل من سفاهة رأيه
ما لم يكن وأب له قد نالا

فان قوله « وأب له » لا يستقيم عطفه الا على الضمير المستكن في قوله لم « يكن » ومن هذا قول عمر ابن أبي ربيعة :

قلت اذ أقبلت وزهر تهادى كنعاج الفلا تعسفن رملا

فان قوله (زهر) معطوف كذلك على الضمير المستتر في قوله : « أقبلت » .

وقد اتفق علماء العربية فيما نعلم على أن نحو « رأيت الذي سافر يوم الجمعة وزيد » أسلوب عربي فصيح .

وقلت اللجنة « ومثل أقوم ، ونقوم مما يقدر فيه الضمير مستترا وجوبا الفعل محمول ، والهمزة او النون اشارة الى الموضوع أغنت عنه ، وكفى ذلك في اعرابه » .

يقول النحاة في الافعال المشار اليها في هذه العبارة : الفاعل ضمير مستتر وجوبا ، وتقول اللجنة « والموضوع أشارت اليه الهمزة والنون فأغنت عنه » وقد ظنت اللجنة أنها يسرت بهذا الصنع قاعدة من قواعد النحو ، ولا اظنها فعلت ، اذ معنى الاشارة الى الموضوع لا يقل عن قول النحاة : ان الموضوع مستتر أي ملاحظ في نفس المتكلم : والنحاة يفسرون الضمير المستتر بالضمير المنفصل . فيقولون تقديره أنت

أو نحن ، ولا ندرى ماذا يكون جواب اللجنة لو طلب منها بيان هذا الموضوع الذي أشارت اليه الهمزة او النون ، ولعلها تضطر فتذكر هذه الضمائر التى يذكرها النحاة ، واذا استطاع التلميذ ان يفهم اعراب جملة مركبة من فعل وحرف يشير الى الموضوع ، لم يعسر عليه ان يفهم اعراب جملة مركبة من فعل وضمير مشار اليه بحرف ، ولم تحدثنا اللجنة عن الحرف الذي يشير الى الموضوع في فعل الامر نحو « اكتب » وفي اسم الفعل نحو صه ، وأف .

وقالت اللجنة « الضمير المتصل البارز منه الدال على العدد ، وقد اعتبر اشارة لا ضميرا ، واتبع فيه مذهب المازني .

وغير الدال على العدد مثل « قمت او قمتم » الضمير موضوع ، والفعل قبله محمول ، واذا ذكر مع المتصل ضمير منفصل ، فهو تقوية له مثل « قمت انا وانا قمت » .

نبهنا فيما سلف على الفرق بين رأي اللجنة ومذهب المازني في نحو « الزيدان يقومان ، والزيدون يقومون ، والنسوة يقمن » وقول اللجنة هنا : واذا ذكر مع المتصل ضمير منفصل فهو تقوية له ، عبارة غير واضحة لان موضوع بحثها الاعراب ، ومقتضى موضوع البحث ان تريد من التقوية التوكيد المعروف في علم النحو ، وهذا ظاهر في مثل «قمت أنا» اما نحو « انا قمت » فالضمير المنفصل لا يدخل في باب التوكيد المعدود من التوابع ، وانما هو مبتدأ اخبر عنه بجملة ، وحصل توكيد النسبة من تكرر الاسناد ، لان فعل القيام اسند الى الضمير المتصل على وجه الفاعلية ، واسند الى الضمير المنفصل في ضمن الجملة على وجه الخبرية.

فاذا كانت اللجنة تريد ان تخالف النحاة فيما قرروه من وجوب تأخير التأكيد عن المؤكد فلتكن عباراتها اوضح مما كتبت ، حتى يكون للناقد رأي في هذه المخالفة .

التكملـة

اختارت اللجنة ان تسمي كل ما عدا الموضوع ، والمحصول تكلمة، ثم قسمت التكلمة بالنظر الى اغراضهما الى تكلمة لبيان الزمان او المكان « المفعول فيه » ولبيان العلة « المفعول المطلق » ولبيان الفعول «المفعول به » أو لبيان « الحال » أو لبيان النوع «التمييز» ثم قالت اللجنة وبذلك جمعنا كثيرا من الابواب كالمفاعيل ، والحال والتمييز تحت اسم واحد هو التكلمة دون ان نضيع غرضا .

اذا كان الناشيء يلقن اغراض التكلمة وكان اعراب التكلمة يستدعي ذكر الغرض منها فان اللجنة لم تأت بشيء سوى انها استبدلت بالمصطلحات النحوية كلمات ليست بأوجز منها ، ففي نحو جاء زيد راكبا يقول النحاة راكبا حال . وتقول اللجنة راكبا تكلمة لبيان الحالة ، وفي نحو عندي عشرون كتابا يقول النحاة كتابا تمييز ، وتقول اللجنة كتابا تكملة لبيان النوع ، فالذي نرى ان المصطلحات النحوية تشعر بالاغراض مع الايجاز، فلا داعي الى ان نستبدل بها مصطلحات اخرى .

الاســـاليب

قالت اللجنة : ان النحاة تعبوا كثيرا في اعراب انواع من العبارات ، وفي تخريجها على قواعد هم مثل التعجب ثم قالت : « وقد رأت اللجنة أن تدرس هذه على أنها اساليب يبين معناها ، واستعمالها ، ويقاس عليها ، أما اعرابها فسهل « ما احسن » صيغة تعجب ، والاسم بعدها المتعجب منه مفتوح « واحسن » صيغة تعجب والاسم بعدها مكسور مع حرف الاضافة »

صيغة التعجب يكثر دورانها في كلام العرب ، وتتعلق بها احكام خاصة ، ولذلك عقد لها النحاة في كتبهم بابا قائما بنفسه ، وما ذكرته اللجنة لا يكفي في اعراب هذه الصيغة بل هو اهمال لاعرابها اذ اقل ما يجب في اعراب الجملة ان يبين فيها الموضوع والمحمول ، واعراب

جملة التعجب على الوجه الذى ذكرته اللجنة لم يبين فيه الموضوع ولا المحمول ، واذا كان النحاة قد تعبوا كثيرا في اعرابها ، وتخريجها على قواعدهم ، فمن السهل على اللجنة ان تختار وجها من الوجوه التى تعبوا فيها ، وتقتصر عليه في اعراب الجملة ، واذا بدا للجنة ان النحاة لم يصيبوا في تخريج صيغة التعجب على قواعدهم او ان قواعدهم التى خرجوا عليها الصيغة غير صحيحة ، او غير ميسرة ، فلتورد على وجه الاجتهاد تخريجا غير تخريجهم ، ووجها من الاعراب ايسر من وجوههم

وقالت اللجنة « ومثل هذا التحذير والاغراء » كما في النار او اياك والنار او النار النار ، وهو اسلوب والاسم منه مفتوح ، والاسمان مفتوحان ايضا ، وانما توجه اللجنة العناية في درس هذه الاساليب الى طرق الاستعمال لا بتحليل الصيغ وفلسفة تخريجها »

اذا قيل للتلميذ في درس النحو : ان النار « في نحو النار النار » وأخاك في نحو « اخاك اخاك » مفتوح يذهب ذهنه ، وان لم يكن نبيها ، الى ان هذه الكلمات تكملات من تكملات الجملة ، ويتشوف لمعرفة ركني الجملة « الموضوع والمحمول » فماذا يكون جواب المعلم له « ايقول له ، هذه صيغة لا محمول لها ، ولا موضوع او يقول له : لها موضوع ! ومحمول لا حاجة بك الى معرفتهما

ثم ان درس اسلوب التحذير والاغراء يستدعي بيان معنى الصيغة، واذ استبان معناها كان من اسهل ما يلقنه التلميذ ان هذه الاسماء المفتوحة تكملات لفعل وفاعل « موضوع ومحمول » جرت العرب على حذفهما لقيام ما يدل عليهما .

ولا اظن اللجنة تريد من مثل هذا الاختصار البالغ في الاعراب صرف المعربين عن حديث تقدير مفرد او جملة في الكلام ولو في مثل هذه الصيغ التي لا يجب التلميذ في معرفة الفعل والفاعل المقدرين فيها أدنى صعوبة.

هذا ما اردت تقديمه لوزارة المعارف ، ولله الامر من قبل ومن بعد